Republic of Yemen
The National Commission to Investigate
Alleged Violations to Human Rights
(Aden)

الجمهورية اليمنية
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان
(عدن)

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثين

البند ..... من جدول الأعمال

تقرير أولي بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية

موجز:

مع ازدياد وتيرة انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الجمهورية اليمنية استدعى بالضرورة تشكيل آلية وطنية مستقلة للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان باعتبار أن إجراء تحقيقات نزيهة وشفافة ومحايدة في تلك الادعاءات وفقا للمعايير الدولية يقع في صلب مسؤولية الدولة، كون ذلك يمثل خطوة أولى في طريق إنصاف ضحايا تلك الانتهاكات وجبر الضرر ومساءلة مرتكبيها. وانطلاقا من هذه المسؤولية صدر القرار الجمهوري رقم(١٤٠) لسنة ٢٠١٢م بشأن إنشاء اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الذي جاء متوافقا مع قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٨/١٩ لسنة ٢٠١١م الذي نص على ضرورة إجراء التحقيقات في تلك الادعاءات بالانتهاكات وإنصاف الضحايا، وحرصا من اللجنة الوطنية على مواكبة تطور الأحداث التي تشهدها البلاد فقد عملت على وضع آلية لكيفية البدء في التحقيق في هذه الوقائع والادعاءات ابتداء بجمع ورصد وتوثيق المعلومات عن الادعاءات بالانتهاكات التي حدثت ضمن اختصاص اللجنة، و الزيارات الميدانية إلى مواقع تلك الادعاءات بالانتهاكات وإجراء المقابلات مع الضحايا وأولياء دم الضحايا والاستماع إلى شهود العيان كخطوة ضرورية للتحقيق فيها.

كرست اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات حقوق الإنسان جهودها منذ نشأتها إلى توجيه الانتباه إلى الانتهاكات التي ارتكبت من جميع أطراف النزاع وقد تعرضت اللجنة في تقريرها هذا لعدد من نماذج الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها، خلال فترة عملها الممتدة من مارس وحتى يوليو ٢٠١٦ م والتي بلغت ٩٨١٦ انتهاك معتمدة في ذلك على أكثر من ٤٤٩٨ مقابله مع ضحايا وشهود عيان من ذات المناطق التي ارتكبت فيها تلك الانتهاكات.

ايميل اللجنة : info @nciavhr.com

موقع اللجنة : www.nciavhr.com

التلفون : 00967-02233599

فهرس المحتويـات

المحتوى	الصفحة
أولاً : مـــقدمـــة	٨
أ / إنشاء اللجنة	٨ـ٩
ب / البناء المؤسسي ورفع قدرات العاملين في اللجنة	١٠ـ١١
ج / ولاية اللجنة واختصاصها	١١
د / المرجعية القانونية لعمل اللجنة	١٢
١ / التشريعات والقوانين الوطنية النافذة	١٢
٢/ نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٣
٣ / نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني	١٣
٤ / قرارات مجلس الأمن	١٤
أولا: السياق العام للأوضاع في اليمن	١٥
١ / ثورة الشباب ٢٠١١م	١٥
٢ / انضمام الأحزاب السياسية المعارضة	١٥ـ١٦
٣ / توسع المظاهرات السلمية	١٦
٤ / سقوط ضحايا من المتظاهرين والمعتصمين	١٦
٥ / انفلات الوضع الأمني	١٨
٦ / المبادرة الخليجية وتشكيل حكومة الوفاق	١٨
٧ / الحصانة	١٩
٨ / الحوار الوطني الشامل	٢٠
٩ / صياغة الدستور	٢٠
١٠ / الاستيلاء المسلح على السلطة	٢٠
١١ / ردود الأفعال الدولية	٢٢

١٢ / اندلاع المواجهات العسكرية وتوسعها	٢٤
١٣ / استعادة الحكومة لعدد من المناطق	٢٥
ثانيــا: منهجية عمل اللجنة	٢٦
أ / الأساليب التي أتبعتها اللجنة	٢٦
ب / المعايير والمبادئ	٢٩
١ / الحياد والاستقلالية	٢٩
٢ / السرية	٢٩
٣ / الدقة والوضوح	٣٠
٤ / المهنية	٣٠
٥ / الموضوعية	٣٠
٦ / القسم	٣٠
ج / التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان	٣١
د / تواصل اللجنة مع أطراف النزاع	٣٣
ه / النشاط الإعلامي	٣٤
و / النزول الميدانـــــي لفريق اللجنة الوطنية	٣٧
ثالثــا: الوقائع والادعاءات التي تم التحقيق في بعض منها	٤٠
– تمهيـــــــد	٤٠
أ / الوقائع والادعاءات بالانتهاكات الجماعية	٤٢
أ / ١ / قصف واستهداف المدنيين والمنشئات المدنية	٤٢
أ/ ١ /١ واقعة الادعاء بالاعتداء على حي الباب الكبير في (تعز)	٤٣
– أقوال بعض الضحايا المصابين في الواقعة	٤٥
– أهم ما ورد من أقوال أمام اللجنة	٤٦
– شهود الواقعة	٤٧
– الاستنتاج	٥٠

أ / ١ /٢ واقعة الادعاء باستهداف المدنيين في مدينة(الشعب) -عدن	٥٠
- وصف مكان وقوع الانتهاك	٥١
- ملخص عن الواقعة وظروفها	٥١
- ما قام به الـراصــد	٥٤
- وصف إجراءات التحقيق	٥٤
- ما جاء في أقوال الشهود	٥٤
- التكييف القانوني	٥٧
- الاستنتاج	٦٢
أ/ ١ / ٣ واقعة الادعاء باستهداف المدنيين بمدينة (التواهي) بدكة المرشدين (مجزرة ميناء التواهي)	٦٢
- أقوال الضحايا	٦٤
- أقوال الشهود	٦٥
- الاستنتاج	٦٦
أ / ١ /٤ واقعة الادعاء بقصف سوق الفيوش في محافظة (لحج)	٦٦
- أقوال الشهود	٦٦
- الاستنتاج	٧٠
أ /١ / ٥ واقعة الادعاء باستهداف المدنيين في دار العجزة والمسنين	٧١
- أقوال الشهود	٧٢
- الاستنتاج	٧٥
أ / ١ / ٦ واقعة الادعاء باستهداف المدنيين في مدينة (مأرب)	٧٥
- ملخص الواقعة	٧٥
- وصف مكان حدوث الواقعة محل التحقيق	٧٦
- أقوال شهود الواقعة	٧٦
- إفادات بعض أهالي الضحايا	٧٨
- إفادة الخبير العسكري	٨٠

– الاستنتاج	٨٠
أ / ٢ / تجنيد الأطفال	٨١
– تمهيـــد	٨١
– أقوال الضحايا	٨١
أ / ٢ /١ الضحية عاهد بدر يحي حسين السعداني	٨١
أ / ٢ /٢ الضحية فارس عبدالخالق علي خور خذابخش	٨٢
أ / ٢ /٣ الضحية مجيب محسن أحمد ربيح	٨٣
الاستنتاج	٨٤
أ / ٣ ادعاء انتهاك الطائرات من دون طيار	٨٤
أ / ٤ ضحايا الألغام	٨٥
– تمهيـــد	٨٥
– أقوال الضحايا	٨٦
– ما قام به الراصد	٨٧
– إجراءات التحقيق وأقوال الشهود	٨٨
– الاستنتاج	٨٩
أ / ٥ الادعاء بالاعتداء على الأعيان الثقافية	٩٠
– تمهيد	٩٠
واقعة قلعة (القاهرة)	٩٠
– وصف المكان	٩٠
– أقوال الشهود	٩١
– الاستنتاج	٩٤
ب / الوقائع والادعاءات بالانتهاكات الفردية	٩٥
ب / ١ القتل خارج نطاق القانون	٩٥
– تمهيد	٩٥

ب/ ١ / ١ واقعة الادعاء بالقتل غير المشروع للضحية عبدالسلام محمد مقبل	٩٦
ب/٢/١/ واقعة الادعاء بالقتل غير المشروع للضحية محمد عزيز المجدوب	٩٧
– أقوال الشهود	٩٩
– الاستنتاج	٩٩
ب / ٢ الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري	١٠٠
– تمهيد	١٠٠
ب / ٢ /١ الضحية يحي صالح العزيري	١٠١
– أقوال الشهود	١٠١
ب / ٢ /٢ الضحية محمد سفيان يحي محمد لطف النمر	١٠٢
– الاستنتاج	١٠٣
ب / ٣ تفجير المنازل	١٠٤
تمهيد	١٠٤
ب / ٣ /١ تفجير منزل لوزة يحي صالح	١٠٤
– أقوال الشهود	١٠٥
ب / ٣ / ٢ تفجير منزل عبد الحميد أحمد علي سالم العبادي	١٠٨
– أقوال الشهود	١٠٨
– الاستنتاج	١١١
ب / ٤ التعذيب وسوء المعاملة	١١١
– تمهيد	١١١
ب / ٤/١ الضحية صالح عوض علي البشري	١١٢
– أقوال الشهود	١١٣
ب / ٤ /٢ الضحية أحمد صالح علي الحداد	١١٤
– أقوال الشهود	١١٥
– الاستنتاج	١١٥

رابعا: معوقات وعراقيل صادفت اللجنة الوطنية في أثناء أداء مهامها	**١١٦**
خامسا: الـــــتوصيــات	**١١٧**

تقرير أولي تفصيلي بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

في الجمهورية اليمنية

أولاً مقدمة:

أ): إنشاء اللجنة

١- بتاريخ ١٢ / ٩ / ٢٠١٢ م ونتيجة للأوضاع المتردية لحقوق الإنسان وحجم الانتهاكات التي شهدتها معظم مناطق (اليمن) خلال العام ٢٠١١م ، وبناء على قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (res/hrc/a /١٨/١٩) لسنة ٢٠١١م الذي أكد على ضرورة إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة وفقاً للمعايير الدولية والذي رحب بالتزام الحكومة اليمنية بتشكيل لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وتنفيذا للالتزامات الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن اليمن صدر القرار الجمهوري رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م بإنشاء اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وبين طريقة تشكيلها واختصاصاتها.

٢- بسبب الظروف السياسية التي شهدتها البلاد تأخر إصدار القرار بتسمية أعضاء اللجنة حتى ٢٠١٥/٩/٧م وفي هذا التاريخ صدر القرار الجمهوري رقم (١٣) لسنة ٢٠١٥م والذي قضى بتعديل القرار الجمهوري رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م وبتسمية أعضاء اللجنة التي نص القرار على تشكيلها من (٨) أعضاء ورئيس، من الشخصيات التي لديها خبرات في المجال القانوني والأكاديمي والعمل في المجتمع المدني وفي مجال القضاء والمحاماة.

٣- ابتداء من ٢٠١٥/١٠/٢٥م قامت اللجنة بالبدء في ممارسة أعمالها الموكلة إليها وفي سبيل ذلك عكف أعضاء اللجنة على التهيئة والبناء الداخلي التنظيمي ولمدة شهرين، نتج عنها صياغة اللائحة الداخلية

وخطة العمل العامة، وكتابة الميزانية العامة، وشكل البناء الهيكلي للجنة، إضافة لمتابعة تحقيق ذلك مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، كما تم وضع معايير العمل الفني المتمثل بالرصد والتحقيق ونظام المعلومات.

٤- وفي منتصف يناير ٢٠١٦م وفور وصول الميزانية من الدولة بدأ العمل الفعلي باستئجار مبنى وبدء التعاقدات مع جزء من الطاقم التنفيذي وكذلك الراصدين الميدانين وتدريبهم على آليات العمل في مجال الرصد والتوثيق وكتابة التقارير، إضافة إلى تعزيز قدراتهم في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ووضع خارطة عمل دقيقة للتحرك وجمع المعلومات. وخلال الفترة من نهاية أكتوبر ٢٠١٥م إلى نهاية يناير ٢٠١٦م كان أعضاء اللجنة الستة يقومون بجميع الأعمال الفنية واللوجستية والمتابعة وتفحص الملفات والتواصل مع جميع الجهات حتى تم البدء بالتعاقد التدريجي مع موظفي سكرتارية وراصدين وغيرهم واختيار مدير تنفيذي يقوم بالإشراف على الأعمال الإدارية واللوجستية.

٥- وفي شهر مايو ٢٠١٦م ونظرا لخلو مقاعد (٣) من أعضاء اللجنة لعدم مشاركتهم بسبب ظروفهم الخاصة ووفاة العضو الدكتور/ أبوبكر عوض باصالح رحمه الله بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٥م في(عدن) أصدر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/٥/٥م القرار رقم (٦٦ لسنة ٢٠١٦م) والذي نص على استكمال قوام اللجنة بتعيين (٤) أعضاء في اللجنة ليكتمل بذلك قوام اللجنة وتمارس أعمالها بكامل أعضائها.

ب) <u>البناء المؤسسي ورفع قدرات العاملين في اللجنة:</u>

١- سعى أعضاء اللجنة منذ تشكيلها إلى التركيز على البناء المؤسسي للجنة ورفع قدرات العاملين فيها، وفي سبيل ذلك تم إعداد اللائحة الداخلية المنظمة لعمل اللجنة بالاعتماد على القرار الجمهوري الخاص بإنشاء اللجنة وكذا المعايير الدولية المعتمدة في لجان التحقيق المشابهة، بالإضافة إلى إعداد وإقرار اللائحتين المالية والإدارية بعد ذلك، كما تم وضع خطة عمل تفصيلية تتضمن مدخلات العمل ونتائجه المتوقعة وتفاصيل نشاط الوحدات العاملة باللجنة، وربطت خطتها بميزانية عامة متضمنة النفقات التشغيلية.

٢- في وقت قياسي نسبيا استطاعت اللجنة تشكيل هيكلها الإداري والتنظيمي والانتهاء من إعداد الوحدات العاملة فيها بالحد الأدنى مثل وحدة الرصد والتوثيق ووحدة التحقيق ووحدة الإعلام ووحدة المعلومات من خلال التعاقد مع أكثر من(٣٦) راصد ومحقق مساعد منتشرين في كافة محافظات الجمهورية تم اختيارهم من ذوي الخبرات القانونية والحقوقية العاملين في مجال الرصد والتحقيق مع مراعاة الخبرات النوعية مثل العمل مع شرائح الأطفال والنساء والسجناء، كما تم الأخذ بعين الاعتبار موضوع إشراك المرأة في أعمال الرصد والتوثيق للانتهاكات بعدد (٧) راصدات ميدانيات، هذا بالإضافة إلى ما قامت به اللجنة في جانب التجهيزات الإدارية واللوجستية اللازمة لمباشرة عملها وتأمين العاملين فيها.

٣- وفي مجال رفع قدرات الأعضاء وطاقم العمل: نفذت اللجنة عدد من الدورات المحلية والخارجية لأعضاء اللجنة وللراصدين التابعين لها والمنتشرين في كافة المحافظات اليمنية والبالغ عددهم (٣٠) راصدا. بالإضافة إلى خبير عسكري، و الاستفادة من خبرات الأعضاء في التدريب وتقديم الاستشارة الفنية ورفع قدرات طاقم العمل الإداري؛ حيث قامت اللجنة على سبيل المثال بتنفيذ ثلاث دورات داخلية تم فيها التركيز على رفع كفاءة طاقم العمل وتزويدهم بالقدرات والمهارات لممارسة أعمالهم الموكلة لهم. كما تم عقد دورة نوعية لأعضاء اللجنة في مجال تطبيقات القانون الدولي الإنساني في مدينة الرياض في شهر نوفمبر

٢٠١٥م. كما تم وبالتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان عقد دورة تدريبية لعدد ٢٥ من طاقم الراصدين التابع للجنة التي أقيمت في العاصمة الأردنية(عمان) خلال الفترة من ٢ إلى ٨ يونيو ٢٠١٦م.

ج) ولاية اللجنة واختصاصها:

طبقا للقرار الجمهوري رقم (١٤٠) لعام ٢٠١٢م وتعديلاته بالقرار الجمهوري رقم (١٣) لعام ٢٠١٥م تم تحديد ولاية اللجنة واختصاصاتها على النحو الآتي:

١- من حيث نوعية الانتهاكات نصت المادة (٣) من قرار إنشاء اللجنة على أن تكون مهمة اللجنة الوطنية التحقيق في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني منذ عام ٢٠١١م.

٢- من حيث الإطار الزمني للانتهاكات فإنه وفقا للمادة (٣) المشار إليها أعلاه وطبقا لما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة (٤) من قرار إنشاء اللجنة فإن النطاق الزمني المشمول بعمل اللجنة ابتداء من يناير ٢٠١١م وانتهاء ببسط سلطات الدولة في كافة أنحاء البلاد.

٣- من حيث مدة عمل اللجنة نصت الفقرة (ب) من المادة (٤) من قرار انشاء اللجنة: على أن مدة عمل اللجنة سنة من تاريخ صدور قرار تشكيل اللجنة وتعيين أعضائها، كما نصت المادة على أنه: يجوز تمديد هذه المدة لعام آخر بقرار جمهوري بناء على طلب اللجنة ولمرة واحدة فقط وعلى أن يتضمن الطلب مبررات التمديد، علما أن قرار تشكيل اللجنة قد صدر بحسب ما هو مبين سلفا بتاريخ ٢٠١٥/٩/٧م بموجب القرار الجمهوري رقم (١٣) لسنة٢٠١٥ م.

د) المرجعية القانونية لعمل اللجنة:

تلتزم اللجنة في وصفها وتكييفها للانتهاكات التي تتولى التحقيق فيها بالمرجعيات القانونية المنصوص عليها في قرار إنشاء اللجنة رقم (١٤٠) لعام ٢٠١٢م وتعديله بموجب القرار الجمهوري رقم (١٣) لعام ٢٠١٥م والذي نص في المادة (٢) الفقرة (ج) منه على: أن تلتزم اللجنة في أدائها لمهامها بالمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بنشاطها والتي صادقت عليها اليمن. وبناء عليه فإن اللجنة عند أدائها لمهامها يتعين عليها الالتزام بالمرجعيات القانونية الآتية:

١-التشريعات والقوانين الوطنية النافذة

وجدير بالإشارة أن ثمة مصفوفة من القوانين والتشريعات النافذة في الجمهورية اليمنية فضلا عن نصوص الدستور التي تكفل جميعها حماية معظم الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما تتضمن تجريم ومعاقبة كل من يقوم بانتهاك الحقوق والحريات المكفولة للمواطنين بموجب هذه النصوص. ويأتي في مقدمة هذه القوانين علاوة عن الدستور كل من قانون العقوبات العام رقم ١٢ لعام ١٩٩٤م وكذا قانون العقوبات العسكرية رقم ٢١ لعام ١٩٩٨م وقانون الإجراءات الجزائية رقم ١٣ لعام ١٩٩٤م وقانون الإجراءات الجزائية العسكرية رقم ٧ لعام ١٩٩٦م وقانون هيئة الشرطة رقم ١٥ لعام ٢٠٠٠م إضافة إلى نصوص الجزاءات والعقوبات المقررة في معظم القوانين الخاصة الأخرى مثل قانون حقوق الطفل رقم ٤٥ لعام ٢٠٠٢م وقانون الصحافة والمطبوعات رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠م ، وغيرها.

٢- نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان

نظرا لكون الجمهورية اليمنية طرفا في عدد من الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، واتفاقية حقوق الطفل، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل (اليمن)؛ فإنه وبناء على ذلك تعتبر نصوص وأحكام هذه الاتفاقيات ملزمة وواجبة التطبيق عند قيام اللجنة بوصف وتكييف أي ادعاء بحصول انتهاك لحقوق الإنسان وهذا ما حرصت اللجنة على إعماله والالتزام به عند قيامها بأعمالها وممارستها لمهامها في الرصد والتحقيق.

٣- نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني

ينطبق القانون الدولي الإنساني على كافة أوضاع النزاع المسلح، وبحكم أن (اليمن) طرفا في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م، وكذلك على البروتوكول الإضافي الأول والبروتوكول الإضافي الثاني الملحقين باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م وحيث أن النزاع المسلح الجاري في (اليمن) حاليا يعتبر وفقا للاتفاقيات المشار إليها نزاع مسلح غير دولي، فقد راعت اللجنة الأحكام التي يجب تطبيقها عند التحقيق والتي يقع على عاتق جميع الأطراف الالتزام بها، هي أحكام المادة (الثالثة) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع، والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات (جنيف)، كما أن كل الأطراف ملزمة أيضا بالقانون الإنساني الدولي العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية. ويتضمن هذا الجزء الأساسي من القانون قواعد معينة تتعلق، من بين أمور

أخرى، بمبدأ التمييز، ومعاملة المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال، وأساليب ووسائل القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحمية.

٤ _ قرارات مجلس الأمن

ثمة عديد من قرارات مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان التي تتعلق بالأزمة اليمنية التي تعد بدورها مصدرا قانونيا ملزما للأطراف اليمنية كافة، وفي صدارتها نذكر:

_ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ لعام ٢٠١١م.

_ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٥١ لعام ٢٠١٢م.

_ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٤٠ لعام ٢٠١٤م.

_ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٠١ لعام ٢٠١٥م.

_ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٠٤ لعام ٢٠١٥م.

_ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦ لعام ٢٠١٥م.

_ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٨/١٩ لعام ٢٠١١م.

_ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٩/٢٩ لعام ٢٠١٢م.

_ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٢/ ٢١ لعام ٢٠١٢م.

_ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٣٢/ ٢٤ لعام ٢٠١٣م.

_ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٩/ ٢٧ لعام ٢٠١٤م.

_ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٨ / ٣٠ لعام ٢٠١٥م.

السياق التاريخي والخلفية السياسية للوضع في (اليمن)

حتى يتم فهم الوضع الحالي في (اليمن) بشكل سليم لاشك أنه يجب في البداية إعطاء فكرة واضحة عن السياق التاريخي للأحداث التي شهدتها (اليمن) خلال الفترة الماضية والتي تسببت في وصول الأوضاع إلى ما هي عليه حاليا؛ لبيان ذلك نرى أنه من المهم أن نشير وبالقدر المناسب من الإيجاز إلى الأحداث والوقائع الآتية:

١- ثورة الشباب ٢٠١١م

نظرا لتفشي الفساد وتردي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وامتدادا لموجة ثورة الربيع العربي التي اندلعت في (تونس) و(مصر) خرج الآلاف من الشباب في مظاهرات سليمة في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية وذلك في مطلع العام ٢٠١١م حيث أعلن المعتصمين في محافظة (تعز) تدشين ساحة الحرية كأول ساحة اعتصام مفتوح في١١فبراير ٢٠١١م تلاها بعد ذلك بأيام قليله تدشين عدد من ساحات الاعتصام المفتوحة في عدد من المحافظات منها ساحتي(المنصورة) و(كريتر) في (عدن) وساحة التغيير (بصنعاء) وساحة الحرية (بالحديدة) وساحة خليج إب في محافظة (إب) وساحة الثوار في محافظة(البيضاء) وغيرها .... الخ.

٢- انضمام الأحزاب السياسية المعارضة

طالب الشباب المعتصمين والمتظاهرين برحيل الرئيس السابق ونظام حكمه وإسقاط نظام ما أسموه بالتمديد والتوريث ومن أجل بناء دولة المواطنة المتساوية والمشاركة

بالسلطة والثروة والإصلاحات السياسية والاقتصادية ثم بعد ذلك حدث أن انضمت الأحزاب السياسية المعارضة للنظام لاسيما الأحزاب المكونة لتكتل اللقاء المشترك وكذا المنشقين من المؤتمر الشعبي العام إلى ثورة الشباب وتجمعاتهم في الساحات حيث تشكلت الحركات والتكتلات الشبابية والعمالية في إطار الساحات لوضع أهداف لمطالبها ورؤيتها في التغيير وشكل الدولة ومعالجة القضايا الوطنية الشائكة.

٣- توسع المظاهرات السلمية:

إضافة إلى الاعتصامات حاول الشباب ممارسة المزيد من الضغط على النظام وذلك من خلال تصعيد احتجاجاتهم السلمية والخروج في مظاهرات حاشدة والتوجه بها إلى أمام بعض المقرات والمباني الحكومية خصوصا في أمانة العاصمة حيث قام المتظاهرين بمحاولة الوصول إلى مقر مجلس الوزراء والقصر الرئاسي وغيرها من المرافق مطالبين برحيل الرئيس السابق علي عبد الله صالح ومن كانوا معه في الحكم. وهو الأمر الذي أدى إلى حصول مصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن نتج عنها سقوط العديد من الضحايا من المتظاهرين ما بين قتلى وجرحى كما تم تسجيل عدد كبير من حالات الادعاء بالاختطاف والتعذيب لعدد من القيادات الشبابية واتهمت فيها بعض الجهات الأمنية التابعة للنظام في حينه.

٤- سقوط ضحايا من المتظاهرين والمعتصمين

استمرت حوادث سقوط أعداد من القتلى والجرحى من المعتصمين والمتظاهرين في مختلف المحافظات طوال فترة الاعتصامات التي امتدت لأكثر من عام حيث سجلت عديد من حالات الادعاء بالاعتداء على المتظاهرين وذلك في أكثر من واقعة منها

على سبيل المثال واقعة ١٨ فبراير ٢٠١١م عندما ألقيت قنبلة في وسط المعتصمين تلاها إطلاق وابل من الرصاص في ساحة الحرية في محافظة (تعز) مما أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل وإصابة أربعة آخرين بحسب تقارير عدد من المنظمات التي قامت برصد هذه الواقعة، كما شهدت ساحة (المنصورة والمعلا) في (عدن) تسجيل واقعة ادعاء باعتداء على المعتصمين، هذا بالإضافة إلى واقعة الادعاء بالاعتداء على المعتصمين في ساحة التغيير (بصنعاء) يوم ١٨/٣/ ٢٠١١م أو ما يسمى بجمعة الكرامة والتي قتل فيها أكثر من ٥٣ شاب بالإضافة إلى سقوط عدد كبير من الجرحى بحسب ما تضمنته عديد من التقارير. كما تم تسجيل سقوط العديد من الجرحى والقتلى في واقعة حريق مخيمات المعتصمين في محافظة (تعز) والتي تم فيها الادعاء بمقتل وجرح مالا يقل عن ٢٨ شخص من المعتصمين وإحراق ما يقارب من ٢٠٠٠ خيمة وذلك وفقا لما تم توثيقه من قبل بعض المنظمات العاملة في محافظة (تعز). كما تم توثيق سقوط ما يقارب من ١٣ متظاهر في واقعة الادعاء بالاعتداء على المتظاهرين المتجهين إلى مجلس الوزراء سنة ٢٠١١م. كما تم تسجيل سقوط مالا يقل عن اثنين من القتلى وأكثر من ٨ جرحى في واقعة الادعاء بالاعتداء على ساحة أبناء الثوار في محافظة (البيضاء) والتي حدثت في العام ٢٠١١م.

وفي تاريخ ٣يونيو ٢٠١١م تعرض مسجد الرئاسة الواقع في قصر الرئاسة بمنطقة النهدين لعملية تفجير أدت إلى إصابة الرئيس السابق علي عبدالله صالح بجروح بليغة إضافة إلى مقتل وإصابة عدد من المصلين وأفراد الحماية للرئيس السابق.

٥- انفلات الوضع الأمني

تزامنا مع انطلاق المظاهرات والاعتصامات السلمية حدوث انفلات أمني واشتباكات مسلحة في أكثر من منطقة. ففي ٢٠١١/٥/٢٤م أعلن عن سقوط محافظة (أبين) بيد ما يسمى تنظيم القاعدة ونتج عن ذلك نزوح آلاف المواطنين من عدد مديريات محافظة(أبين) خصوصا من مدينتي (زنجبار) و(جعار) وذلك إلى كلا من (عدن) و(لحج) و(حضرموت) وبقية مديريات (أبين) الريفية. كما شهدت العاصمة (صنعاء) وعدد من المناطق الأخرى القريبة منها بعض المواجهات العسكرية وذلك ما بين القوات التي أعلنت تأييدها للثورة مسنودة برجال القبائل من جهة ومن جهة أخرى قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي المرابطة في (صنعاء) واستمرت هذه المواجهات طوال فترة الاعتصامات وحتى التوقيع على المبادرة الخليجية من قبل قيادات الأحزاب السياسية في(الرياض)بتاريخ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م.

٦- المبادرة الخليجية وتشكيل حكومة الوفاق

بهدف الخروج بحل للأزمة التي تشهدها (اليمن) تم طرح مبادرة سياسية من قبل مجلس التعاون الخليجي مع بداية شهر أبريل ٢٠١١م وبرعاية أمين عام مجلس التعاون الخليجي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة تم عقد العديد من جلسات التفاوض ما بين الأطراف السياسية المعارضة والمكونات الشبابية المشاركة في الاعتصامات وممثلين عن الرئيس السابق نتج عنها الاتفاق على وضع آلية تنفيذية للمبادرة الخليجية تم التوقيع عليها بعد ذلك في ٢٣نوفمبر ٢٠١١م في مدينة (الرياض) عاصمة المملكة

العربية السعودية وذلك من قبل جميع الأطراف الفاعلة في حينها. وبموجب نصوص المبادرة، تخلى الرئيس السابق عن جميع سلطاته بشكل مؤقت إلى نائبه على أن يتم بعد ذلك إجراء انتخابات رئاسية توافقية مبكرة في ٢١ فبراير ٢٠١٢م.

كما تضمنت المبادرة الاتفاق على إجراء حوار وطني شامل يشارك فيه جميع الأطياف والشرائح لصياغة وثيقة اجتماعية وسياسية واقتصادية شاملة تتضمن رؤية توافقية حول حل معظم المشكلات التي تعاني منها (اليمن) وتتبنى تصور مناسب لشكل الدولة ونظام الحكم في المستقبل.

وبموجب هذا الاتفاق بدأت المرحلة الانتقالية بتولي الرئيس (عبدربه منصور هادي) رئاسة الجمهورية اليمنية في ٢١ فبرير ٢٠١٢م كما تشكلت بموجبه حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ(محمد سالم باسندوة) والتي توزعت بنسبة ٥٠ في المائة لكل من طرفي المبادرة مع تمثيل المرأة في هذه الحكومة بثلاث حقائب وزارية.

٧_ الحصانة:

بموجب التسوية السياسية الشاملة التي تمت بين الأطراف السياسية المتنازعة في الجمهورية اليمنية عام ٢٠١١م المشار إليها أعلاه، تم الاتفاق على منح الحصانة للرئيس السابق ومن عمل معه من معاونيه وصدر بذلك القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٢م بتاريخ ٢١ /١ / ٢٠١٢م بعد إقراره من قبل مجلس النواب اليمني وبمقتضى هذا القانون: يمتنع قانونا ملاحقة الرئيس السابق (علي عبدالله صالح) وجميع من عمل معه عن كافة الجرائم السياسية التي ارتكبت خلال فترة حكمه التي امتدت لحوالي ٣٣ سنة.

٨_ الحوار الوطني الشامل:

بموجب نصوص المبادرة الخليجية دخلت جميع الأطراف في (اليمن) بما فيها جماعة الحوثي في حوار وطني شامل شارك فيه بالإضافة إلى الأطراف السياسية ممثلون عن المرأة والشباب بالإضافة إلى قطاعات أخرى تم تمثيلها في المؤتمر كالمغتربين والمهمشين وغيرهم. وقد استمر مؤتمر الحوار الوطني لمدة تزيد على تسعة أشهر توافق فيه المتحاورون على مصفوفة من المخرجات شملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والقضائية، كما تم فيه الاتفاق على اعتماد الصيغة الاتحادية كنظام حكم للبلاد.

٩_ صياغة الدستور:

في ٨ مارس ٢٠١٤م أصدر الرئيس (عبد ربه منصور هادي) القرارين الجمهوريين رقمي (٢٦) و (٢٧) لعام ٢٠١٤م الخاصين بإنشاء لجنة لصياغة الدستور، وتحديد أعضاءها البالغ عددهم (١٧) عضوا، الذين عكفوا على إعداد مسودة الدستور لحوالي التسعة أشهر، قاموا بعدها في ٩ يناير ٢٠١٥م بتسليم الرئيس مسودة الدستور، والتي اشتملت على كافة المواد الدستورية التي تنظّم عمل الدولة الاتحادية وجميع سلطاتها.

١٠- أحداث العام ٢٠١٤م:

تطورت الأحداث بشكل درامي متسارع في النصف الثاني من عام ٢٠١٤م مع اندلاع الاشتباكات في عدة مناطق على خلفيات سياسية وقبلية ومناطقية، مما أفضى إلى مقتل العديد من المواطنين وتشريد مئات الآلاف منهم. كما شهدت البلاد عدد من الاغتيالات المتواصلة لضباط وعناصر الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية، تلاها عدد من الاغتيالات السياسية لقادة سياسيين وقادة للحركات الدينية، على إثر هذه الأحداث بدأ النزاع المسلح بين الحوثيين والجماعات المناوئة لهم مذهبيا في (دماج) بمحافظة (صعدة) تمخض عن ذلك خروج العناصر المناوئة

لجماعة الحوثي من منطقة (دماج) إضافة إلى نزوح عديد من الأسر التي اضطرت لمغادرة منازلها والانتقال إلى العاصمة (صنعاء)عقب ذلك خاضت جماعة الحوثي عدد من المعارك المسلحة مع بعض الأطراف القبلية في عدد من المناطق في محافظة (عمران) توجتها بالاستيلاء على مدينة (عمران) عاصمة المحافظة بعد خوضها لمواجهات مع وحدات الجيش المرابطة في المدينة وبالتحديد مع قوات اللواء (٣١٠) مدرع.

وفي سبتمبر ٢٠١٤م هاجمت جماعات مسلحة تابعة لجماعة الحوثيين المعروفة بأنصار الله وحلفائهم _ ويقصد بحلفائهم قوات الجيش والأمن المتمردة على قرارات الشرعية _ العاصمة (صنعاء) واستولت على مؤسسات الدولة فيها وفي ظل دلك ابرم اتفاق السلم والشراكة فيما بين جميع الأطراف وبموجبه تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة المهندس (خالد محفوظ بحاح) في نوفمبر ٢٠١٤م و٢١ يناير ٢٠١٥م أقدمت جماعة الحوثيين وحلفائهم على فرض الإقامة الجبرية على رئيس الجمهورية (عبد ربه منصور هادي)، ورئيس الوزراء في حينها (خالد محفوظ بحاح) وعدد من الوزراء، بالإضافة لقادة الأحزاب وعدد من الشخصيات العامة التي منعتهم من مغادرة أماكن إقامتهم، وممارسة أعمالهم كما سيطرت الجماعة على مؤسسات الدولة اليمنية ومقار الوزارات وعدد من وحدات الجيش اليمني. كما واصلت جماعة الحوثيين وحلفائهم محاولتها في السيطرة على باقي المحافظات اليمنية وتقدمت نحو محافظة (تعز) جنوبي غرب البلاد ومدينة (عدن) جنوب (اليمن)، وقامت بتاريخ ١٩ مارس/آذار ٢٠١٥م بقصف قصر الرئاسة في (عدن)، ومع استكمال سيطرة مليشيات الحوثي وحلفائه على مدينة (عدن)، نشأت المقاومة الشعبية في ٢١ مارس/آذار ٢٠١٥م ضد هذه الميليشيات. كما طلب الرئيس هادى تدخل الدول العربية للتصدي للقوى التي انقلبت على الشرعية، وفي ٢٦ مارس ٢٠١٥م أعلنت المملكة العربية السعودية تكوين

تحالف يتكون من اثنتي عشر دول بقيادة المملكة العربية السعودية، لمواجهة جماعة الحوثيين وحلفائهم عرف باسم التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن عاصفة.

١١- ردود الأفعال الدولية:

بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٥م صدر قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٠١) بالإجماع في جلسته رقم (٧٣٨٢)، استنكر فيه قيام جماعة الحوثي بالاستيلاء على السلطة وعلى مؤسسات الدولة، واستخدام أعمال العنف لتحقيق الأهداف السياسية، والاستيلاء على المنابر الإعلامية للدولة ووسائل الإعلام للتحريض على العنف، وطالبها بسحب مسلّحيها من المؤسسات الحكومية، وطالبها بسحب مسلحيها من المؤسسات الحكومية، كما طالب القرار الحوثيين بالإفراج عن الرئيس (عبد ربه منصور هادي) ورئيس وزرائه (خالد بحاح) وأعضاء الحكومة، الموضوعين جميعا تحت الإقامة الجبرية منذ استولى الحوثيون على السلطة. وأعلن المجلس استعداده لاتخاذ "مزيد من الخطوات" إذا لم يتم تنفيذ القرار، وانه سيبقي المسألة قيد نظره. ونظرا لعدم الاستجابة والتعامل بشكل إيجابي من قبل جماعة الحوثي مع قرارات مجلس الأمن وتوجهها إلى محافظة (عدن) وغيرها من المحافظات لغرض السيطرة عليها عسكريا. عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا طارئا بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٥م وأصدر بياناً رئاسياً أكد فيه دعمه لمبعوث الأمين للأمم المتحدة الخاص (باليمن)، وكذلك لجهود مجلس التعاون الخليجي الهادفة إلى التوصل لحل سلمي توافقي للأزمة، كما أدان المجلس بقوة ما وصفه بالإجراءات الأحادية الجانب من قبل جماعة الحوثيين، والرامية إلى تقويض العملية السياسية وتعريض استقرار (اليمن) للمخاطر والنيل من وحدة أراضيه، وأدان الغارات الجوية من جانب القوات الموالية للحوثيين وحلفائهم، والتي استهدفت القصر الرئاسي في (عدن) مقر إقامة الرئيس وتلك التي تعرض لها مطار

(عدن)، وبتاريخ ٢٩ مارس/آذار ٢٠١٥م أصدرت القمة العربية القرار رقم (٦٢٥) ، والذي أكدت فيه على استمرار تأييد الجامعة ودعمها ومساندتها للشرعية الدستورية في (اليمن)، ممثلة في الرئيس (عبد ربه منصور هادي)، وضرورة الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة (اليمن) وسلامة أراضيه، كما أعلنت الدول العربية عن ترحيبها وتأييدها الكاملين للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف للدفاع عن الشرعية في (اليمن)، وطالبت جماعة الحوثيين بالانسحاب الفوري من العاصمة (صنعاء) والمدن الأخرى، علاوة على إخلاء المؤسسات والمصالح الحكومية، وإعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي استولت عليها إلى السلطات الشرعية الدستورية. وبتاريخ ١٤ أبريل لعام ٢٠١٥م أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٢٢١٦)، والذي أكد فيه على التزامه القوي بوحدة (اليمن) وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأعاد التأكيد على شرعية رئيس الجمهورية (عبد ربه منصور هادي)، كما أشار لخطورة تدهور الحالة الإنسانية وحرمان المدنيين تعسفا من وصول المساعدات الإنسانية إليهم، بما في ذلك تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة ووصولها. كما طلب مجلس الأمن من جماعة الحوثيين الكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة (صنعاء)، والتخلي عن جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية، علاوة على التوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في (اليمن)، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وجميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفيا، وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم. وقرر المجلس حظر توريد السلاح لصالح الرئيس اليمني السابق على عبد الله صالح، وعبد الله يحيى الحاكم، وعبد الخالق الحوثي من قادة جماعة الحوثي.

١٢_اندلاع المواجهات العسكرية وتوسعها إلى مختلف المحافظات:

بتاريخ ٢١ /٩ / ٢٠١٤م وبعد أن أحكمت جماعة الحوثي سيطرتها على العاصمة (صنعاء) ومن قبلها محافظتي (صعدة) و(عمران) قامت بنشر عناصرها داخل العاصمة وفي معظم الأحياء والمرافق الحكومية لتحل محل الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة وتقوم بإدارتها والإشراف عليها. و استمرت جماعة الحوثي في إرسال عناصرها للسيطرة على باقي المحافظات ابتداء بمحافظة (البيضاء) التي شهدت اندلاع مواجهات مسلحة بين عناصر تابعين لجماعة الحوثي مدعومين بوحدات عسكرية موالية للرئيس السابق وبين بعض رجال القبائل التي سميت بـ (المقاومة) التي تشكلت فيما بعد في عدد من المحافظات من كافة القوى والأطراف التي أعلنت رفضها للتوسع الذي تقوم به جماعة الحوثي ومحاولتها السيطرة على جميع المؤسسات الأمنية والعسكرية التابعة للدولة، ونظرا لاستمرار جماعة الحوثي في إرسال عناصرها إلى باقي المحافظات الأخرى مثل (تعز) و(الحديدة) و(إب) و(الضالع) ثم (لحج) و(أبين) و(شبوة) و(عدن) بعد ذلك ونتيجة لهذا التوسع والانتشار الذي تقوم به الجماعة اندلعت المواجهات والأعمال العسكرية في أكثر من منطقة وذلك ما بين جماعة الحوثي مدعومة بعدد من وحدات الحرس الجمهوري والأمن المركزي المنشقة عن الحكومة من جهة ورجال المقاومة ووحدات الجيش الوطني التابعة للحكومة الشرعية من جهة أخرى، كما أنه ونتيجة لضعف الدولة وانشغالها بمواجهة جماعة الحوثي برزت جماعة القاعدة كطرف فاعل وقوي على الساحة وأعلنت سيطرتها على مدينة (المكلا) عاصمة محافظة (حضرموت).

١٣_ استعادة الشرعية لعدد من المناطق:

بدعم من التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن تمكنت قوات الجيش الوطني التابع للحكومة مسنودة برجال المقاومة من استعادة عدد من المحافظات التي تم السيطرة عليها من قبل جماعة الحوثي والقاعدة وإعادة بسط سلطة الدولة ونفوذها عليها وكانت البداية في محافظة (عدن) التي تم إعلان طرد عناصر جماعة الحوثي وحلفائهم منها وسيطرة قوات الحكومة الشرعية عليها بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠١٥م، تلى ذلك وفي تواريخ لاحقة من العام عينه قيام القوات الحكومية مسنودة برجال المقاومة باستعادة محافظات (لحج) و(الضالع) و(شبوة) و(أبين) في الجنوب كما تم أيضا إعلان استعادة القوات الحكومية لمحافظة (الجوف) التي تقع شمال العاصمة (صنعاء) بعد أن كانت سيطرت عليها عناصر مليشيا الحوثي لعدة أشهر كما تمكنت القوات الحكومية مدعومة بقوات التحالف ورجال المقاومة من إعلان سيطرتها على مدينة (المكلا) عاصمة محافظة (حضرموت) والتي كانت تحت سيطرة القاعدة، وباستثناء محافظتي (المهرة) و(سقطرى) اللتين لم يشهدا أي نزاع مسلح حتى الآن فان معظم محافظات الجمهورية الأخرى كانت مسرح للأعمال والنزاعات المسلحة التي من المؤكد أنها ألقت بظلالها على واقع ووضع حقوق الإنسان في اليمن والذي وبالرغم من تمكن الدولة من السيطرة على العديد من المناطق وانتهاء الاعمال العسكرية في عدد من المحافظات إلا انه ونتيجة لضعف مؤسسات الدولة واستمرار النزاع في عدد من المحافظات الأخرى مثل محافظة (صنعاء) و(تعز) و(البيضاء) و(الحديدة) و(مأرب) وغيرها لاتزال هناك العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي تبذل اللجنة جهود لرصدها وتوثيقها والتحقيق فيها.

ثانيـا: المنـهجية

أ/ الأساليب التي اتبعتها اللجنة:

سعت اللجنة منذ إنشائها إلى تأسيس قاعدة بيانات تشمل جميع ادعاءات الانتهاكات التي تمت خلال الإطار الزمني المقرر لعمل اللجنة وفقا للمعايير الدولية. ولتحقيق ذلك عملت اللجنة على رصد جميع الادعاءات بالانتهاكات الخاصة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن ثم استكمال جمع المعلومات بشأنها وتصنيفها والتحقيق فيها وفقا التشريعات الوطنية والمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بنشاطها والتي صادقت عليها (اليمن).

وفي سبيل ذلك اتبعت الأساليب الآتية:

١- الرصد والتوثيق القانوني الدقيق وفقا للمعايير الدولية لكافة انتهاكات حقوق الإنسان في جميع مناطق البلاد واعتمدت في تحقيق ذلك على أكثر من (٣٠) راصد وراصدة يعملون ضمن طاقم اللجنة المنتشر في جميع محافظات الجمهورية.

٢- استلام التقارير من منظمات المجتمع المدني المحلية المهتمة بحقوق الإنسان في كل ما يتعلق بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتبادل المعلومات والتقارير مع هذه المنظمات واتخاذ كل ما يكفل توثيق الانتهاكات والتحقيق فيها.

٣- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال التأهيل ورفع القدرات واستلام التقارير الصادرة منها بشأن (اليمن) ومراجعتها والاستفادة من المعلومات الواردة فيها.

٤- الاطلاع على التقارير الصادرة من المنظمات الدولية الغير حكومية المهتمة بحقوق الإنسان في (اليمن).

٥- استلام الشكاوى من الضحايا مباشرة أو من ذويهم أو من أي شخص يملك معلومات مؤكدة عن حصول انتهاكات لحقوق الإنسان وذلك من خلال التقدم بالبلاغ أو الشكوى أو الإدلاء بالمعلومات في مقر اللجنة أو إلى أحد فروعها أو إلى الراصدين التابعين للجنة والعاملين في مختلف المناطق والمحافظات.

وقد اتخذت اللجنة عدد من التدابير والإجراءات للحفاظ على السرية لحماية الشهود والشاكين ولضمان خصوصية كل منهم. وقد وفرت هذه التدابير قدراً عالياً من الاطمئنان للشهود والشاكين.

٦- استلام عدد كبير من الشكاوى والتقارير، فضلاً عن استقبال عدد كبير من الأفراد الذين أبدو الاستعداد لتقديم الأدلة بأنفسهم في مكتب اللجنة أو إلى الراصدين.

٧- إنشاء موقع الكتروني على شبكة الانترنت خاص باللجنة لإتاحة الفرصة للضحايا والمبلغين وضمان تواصل المواطنين مع اللجنة وتقديم ما لديهم من بلاغات أو شكاوى أو معلومات من خلال الموقع وتعبئة الاستمارات من قبل الضحايا واستقبال المعلومات من قبل المبلغين والشهود.

٨- النزول الميداني المباشر من قبل أعضاء اللجنة وفريق التحقيق المساعد لمعاينة أماكن الانتهاكات لبعض القضايا (التحقيق الميداني) وإصدار تقارير جزئية نوعية بنتائج التحقيق مرتبطة بالتحقيق العام.

٩- التحقيق في الملفات المكتملة حسب الشروط والمعايير التي وضعت ضمن أدبيات ومرجعيات العمل الخاص باللجنة من قبل أعضاء اللجنة بالإضافة إلى عدد من المحققين

المساعدين الذين حرصت اللجنة على اختيارهم من الكفاءات المؤهلة التي تتوافر فيها الإمكانات القانونية والفكرية والإبداعية والخبرة بإجراءات التحقيق.

١٠_ متابعة التقارير الصحفية التي تبثها وتنشرها مختلف وسائل الإعلام والمتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في (اليمن) والقيام بجمع المعلومات بشأنها ومن ثم تكليف الراصدين بتوثيقها وإرسال البيانات بشأنها تمهيدا للسير في إجراءات التحقيق فيها.

١١–التحقق من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديوهات المتعلقة بوقائع الادعاءات بالانتهاكات التي تسلم إلى اللجنة.

١٢– فحص التقارير والشهادات الطبية ومراجعة الوثائق والمستندات المسلمة إلى اللجنة والتحقق من صحتها.

١٣– مقابلة المعتقلين لدى الأطراف والاطلاع على أوضاعهم والتواصل مع الجهات المعنية من أجل الإفراج عنهم وضمان عدم تعرضهم للتعذيب.

١٤– الحرص على التواصل مع أطراف النزاع المسلح ومحاولة وضع آلية عمل مع مختلف الأطراف لضمان تسهيل مهام اللجنة والحد من الانتهاكات.

١٦– أخيرا : حرصا من اللجنة على مواكبة تطور الأحداث التي تشهدها البلاد خصوصا مع ازدياد وتيرة الأعمال المسلحة وتوسعها إلى أكثر من منطقة، أعطت اللجنة الأولوية في التحقيق خلال المرحلة الماضية في الانتهاكات التي حدثت منذ مارس ٢٠١٥م، دون إخلال أو تعطيل لواجب اللجنة تجاه الملفات السابقة لهذه الفترة التي يتم استقبالها والعمل عليها بشكل متواصل، كما أعطت اللجنة الأولوية أيضا للانتهاكات التي يسقط فيها عدد أكبر من الضحايا، ومن حيث نوع الانتهاك فقد ركزت اللجنة على التحقيق في الانتهاكات الجسيمة وهي: القتل واستهداف المدنيين ، التعذيب، الإختفاء القسري، الخطف والاعتقال،

تجنيد الأطفال، زرع الألغام، الاعتداء على المنشئات الصحية والطواقم الطبية، نهب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، تدمير الأعيان الثقافية، التعدي على حرية الرأي والتعبير.

ب/: المعايير والمبادئ

١_الحياد والاستقلالية:

حرصت اللجنة على الالتزام بممارسة أعمالها بحيادية واستقلال وفقا لما هو منصوص عليه في قرار إنشاء اللجنة وبالتحديد ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (٢) والتي تنص على أن تمارس اللجنة مهامها واختصاصاتها وصلاحياتها بحيادية واستقلالية ولا يحق لأيا كان التدخل في شئونها أو التأثير عليها أو عرقلة سير أعمالها، ويقع كل من يخالف ذلك تحت طائلة المساءلة.

٢_ الســــــــرية:

التزمت اللجنة أثناء عملها بكافة معايير قواعد السرية المتعارف عليها دوليا لاسيما عند إجراء المقابلات مع الضحايا وذويهم والشهود بهدف حمايتهم من الانتقام فيما بعد لذلك فقد اكتفت بعدم ذكر الأسماء كاملة وإنما تم الاكتفاء بالأحرف الأولى من أسمائهم. فضلا عن ذلك حرصت اللجنة على الاحتفاظ بالأوراق والمستندات والوثائق بشكل جيد بعيدا عن أية تدخلات، علاوة على الحفاظ على سرية المراسلات والمخاطبات مع الأطراف كافة.

٣_ الدقة والوضوح:

تعاملت اللجنة مع المعلومة التي تصلها بدقة وحرص متناهي، وسلكت بذلك السبل كافة التي تجعلها تحافظ على التزاماتها في الوضوح والشفافية التي لا تخل بمصداقيتها أمام كافة الأطراف.

٤_ المهنـــية:

عملت اللجنة بكل مهنية وحرفية في أثناء عملها ملتزمة بذلك بمعايير ومبادئ قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في هذا الشأن وذلك بما يتناسب مع حالة الادعاءات بالانتهاكات في (اليمن) لاسيما في أثناء الرصد والتوثيق والتحقيق فيها. وساعد بذلك أن تشكيل اللجنة جاء متنوعا ومتعدد في مجال العمل القانوني والحقوقي.

٥_ الموضوعية:

استتباعا لأهداف اللجنة المرسومة في لوائحها وأدبياتها المتمثلة في إنصاف الضحايا وإحالة مرتكبي الانتهاكات للعدالة، فقد عملت اللجنة بكل حيادية وموضوعية بكل ما وصل إليها من ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بعيدا عن الأحكام المسبقة.

٦_ التوقيع على التعهد:

ألتزمت اللجنة في ممارستها لعملها بالشروط والمعايير الدولية المطلوب توافرها في عمل اللجان المماثلة والتقيد بمبادئ النزاهة والموضوعية والمهنية وفقا لما نصت عليه الفقرة (ج) من المادة (٢) من قرار إنشاء اللجنة والتي تنص على أن تلتزم اللجنة في أدائها لمهامها بالمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة

بنشاطها والتي صادقت عليها (اليمن). وتأكيدا لذلك قام رئيس وأعضاء اللجنة بالتوقيع على وثيقة تعهد بالعمل بمهنية وحيادية وشفافية.

ج: التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان:

بادرت اللجنة بالتواصل مع المفوضية منذ تاريخ ٢٠١٥/١١/١٧م وطلبت التعاون والتنسيق معها استنادا لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٣٠/١٨ لعام ٢٠١٥م بخصوص تقديم المساعدة الفنية والتقنية للجنة من قبل المفوضية، وحيث لم تقدم المفوضية أي نوع من الدعم الفني والتقني حتى كتابة هذا التقرير وفقا لقرارات مجلس حقوق الإنسان واكتفت بتوجيه خطابات تضمنت أحيانا استفسارات بعضها ليس له علاقة بالدعم الفني والتقني ومع ذلك حرصت اللجنة على التعاون مع المفوضية من جهتها وتزويدها بردود مكتوبة على تلك الاستفسارات وفقا لما يسمح به قرار إنشاء اللجنة ولائحتها الداخلية والقوانين الوطنية النافذة.

خلال الفترة من ٨ –١١ مارس ٢٠١٦م أرسلت اللجنة وفدا إلى جنيف برئاسة الفقيد د. ابوبكر باصالح رحمة الله عليه لحضور جانب من الجلسة ٣١ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وعقد الوفد في أثناء هذه الفترة، عدد من اللقاءات والاجتماعات مع المفوض السامي، ومسؤول قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمكتب المفوضية، وممثل المفوض في اليمن، وعدد من سفراء الاتحاد الاوروبي

وتم الاتفاق على الخطوط العريضة للتعاون رغم ان ممثل مكتب المفوضية في (اليمن) اعتذر عن مناقشة توقيع مذكرة التفاهم مع اللجنة بحجة أن مثل هذا الإجراء سيستغرق وقتا طويلا، ومع ذلك حرص وفد اللجنة على مواصلة اللقاءات في (الأردن) بحسب ما اتفق عليه والمتمثل بحضور الندوة مع الخبراء الثلاثة المعينين للتعاون مع اللجنة للاستفادة من وجود الوفد خارج البلاد

نظرا لصعوبة التنقل، إلا أن المفوضية لم تنجز التأشيرات من السلطات الأردنية مما أضطر الوفد للعودة إلى (اليمن).

واستمرت الخطابات بنفس الطريقة بعد عودة الوفد إلى (عدن) وحتى تاريخ ١٢ مايو ٢٠١٦م حيث التقى رئيس اللجنة مع الثلاثة الخبراء المعينين من قبل المفوضية للتعاون مع اللجنة في (الأردن) وتم مسؤول قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالهاتف في الاجتماع وتم الاتفاق على البدء بشكل عاجل في تقديم الدعم الفني وبناء القدرات بحسب الإمكانيات المتوفرة للمفوضية وتم الاتفاق أيضا على إنجاز بعض النشاطات لاسيما إقامة دورة تدريبية لفريق الرصد التابع للجنة، وكذلك إقامة ندوة مشتركة بين أعضاء اللجنة الوطنية والمفوضية السامية.

في الفترة من ٢ حتى ٥ يونيو ٢٠١٦م أتمت المفوضية أول نشاط لها بانعقاد الورشة التدريبية لفريق الرصد في الأردن.

أما بالنسبة لما كان مقررا من عقد الندوة المشتركة بين أعضاء اللجنة والمفوضية في (الأردن) يومي ١٤ _ ١٥ يوليو ٢٠١٥م فقد تأجل الموعد حتى ٢٠ يوليو وتم التأجيل بعد ذلك أيضا بسبب عدم استخراج التأشيرات من السلطات الأردنية وإلغاء اللقاء من قبل المفوضية.

ويذكر أن اللجنة قد حرصت على تزويد المفوضية بمعلومات عن المنهجية التي تتبعها في العمل، وكان رفدها بهذه المعلومات منذ وقت مبكر ومن بينها اللائحة الداخلية وخطة العمل والبيانات الصحفية والردود على الاستفسارات ومقدار الميزانية ومعيار اختيار المدراء التنفيذيين والراصدين ومعيار طبيعة التعامل حول النزاع والعلاقة مع الأطراف.

كما وجهت الدعوة لمكتب المفوضية للحضور إلى (عدن) مقر اللجنة المؤقت واعتذرت المفوضية عن ذلك وردت اعتذارها هذا لأسباب فنية حسب قولها، ومع ذلك تطمح اللجنة أن يتم تطوير العلاقة مع المفوضية السامية في الفترة القادمة.

تتطلع اللجنة إلى مزيد من التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية العاملة في هذا المجال وعلى وجه الخصوص المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي نأمل أن تساهم وبشكل أوسع في إنجاح عمل اللجنة خصوصا فيما يتعلق بتقديم الدعم للجنة وتزويدها بما تحتاجه من أوجه دعم فني وتقني تساعد في انجاز التحقيق في الكم الهائل من الادعاءات التي تم ويتم رصدها من قبل اللجنة والذي نرى انه في حال رفع وثيرة التعاون على النحو المطلوب ستخطو اللجنة خطوات متقدمة في هذا الجانب.

د : تواصل اللجنة مع أطراف النزاع

إعمالا بمبدأ الحيادية والاستقلالية قامت اللجنة الوطنية ومنذ بدء اجتماعاتها بوضع خطة وآلية عملها للتواصل مع أطراف النزاع الجاري (باليمن)، حيث قامت اللجنة بتوجيه مذكرات لجميع الأطراف تحمل في طياتها طلب التعاون مع اللجنة وتحديد ضابط اتصال لتتمكن اللجنة من التواصل مع كل طرف من خلاله، حيث وجهت اللجنة خطاباتها إلى الحكومة وقيادة تحالف دعم الشرعية وجماعة أنصار الله (الحوثيين) وقد تجاوبت بعض تلك الجهات مع اللجنة وحددت ضابط اتصال لها وتم التواصل مع هذه الجهات عبر الضابط الذي حدد من قبلها.

ولم تقم جماعة الحوثي بتعيين ضابط اتصال لها حتى تاريخ هذا التقرير.

هـ النشاط الإعلامي الشهري للجنة الوطنية:

انطلاقاً من المسئولية الملقاة على عاتق اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان فقد كانت اللجنة ومنذ الوهلة الأولى حريصاً على أنشاء قاعدة بيانات للضحايا ومن مصادر متعددة للمعلومات وعلى رأسها المصدر الرئيس هو راصدي اللجنة التي أوكلت إليهم مهمة التتبع والتدوين وتوثيق الانتهاكات التي ارتكبها أطراف النزاع، حيث وأن الضحايا وبلاغاتهم هي إحدى أهم المصادر الرئيسة للمعلومات وكذلك المنظمات الدولية الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الرصد والتوثيق.

إن البيان الصحفي الذي يمثل النشاط الشهري للجنة يعتبر أحد آليات اللجنة لتأكيد تواصلها مع المجتمع وتطمين الضحايا والمجتمع المحلي والدولي بخطوات عمل اللجنة حيث قامت اللجنة وفي أثناء فترة عملها من إصدار خمسه بيانات من مارس وحتى يونيو ٢٠١٦م وقد تضمنت هذه البيانات نبذه عن إنشاء اللجنة لاعتبارها آلية وطنية مستقلة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان عبر التحقيق النزيه والشفاف في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجمهورية اليمنية منذ عام ٢٠١١م وحتى تبسط الدولة سلطتها على عموم التراب اليمني ولكون هذه الآلية تشكل لأول مره في (اليمن) وقد تكون التجربة العربية الأولى فقد أكدت اللجنة في بياناتها على التأكيد في تنفيذ مهمتها وفقاً للمعايير الدولية المتمثلة بالاستقلالية بالتحقيق والمساواة وعدم التمييز والمهنية وفقاً للمبادئ التوجيهية والأساسية للحق في الإنصاف، وجبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الصادر من الجمعية العامة في الدورة ٦١ لعام ٢٠٠٦م والتي عرفت الضحية وفصلت المبادئ ومنها عدم التميز والتحقق والكشف عن الوقائع وجبر الضرر وحيث أكدت اللجنة في بياناتها أنها ستحقق في أهم ادعاءات الانتهاكات لحقوق الحقوق المتمثلة في جرائم القتل الجماعي والفردي التي مست الحق في الحياة وجرائم المساس بالسلامة

الجسدية، والحصار كجريمة ضد الإنسانية وجريمة تجنيد الأطفال وجريمة زرع الألغام وقصف واستهداف المستشفيات والطواقم الطبية ، والاعتقال خارج القانون والاختفاء القسري و تفجير المنازل، والتعذيب.

كما أكدت اللجنة في بياناتها دعوتها إلى كافة أطراف الصراع إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعلى وجه الخصوص الصكوك والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن كما دعت إلى اتخاذ الإجراءات لمنع أعمال التعذيب وكافة أشكال المعاملة اللا إنسانية والمهينة وإلى وقف استهداف المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان والى منع تجنيد الأطفال في النزاعات وإطلاق المخفيين قسراً والمعتقلين تعسفاً وعدم التعرض للمساعدات وأعمال الإغاثة الإنسانية وتطرقت في هذا البيانات إلى بدء فرق التحقيق من فحص كل الملفات التي وصلت إلى اللجنة وبدء النزول الميداني المباشر إلى مواقع ارتكاب الانتهاكات ومقابلة الضحايا وذويهم والسماع إلى شهود عيان الوقائع وكذا النزول لعدد من المحافظات، والإشارة إلى بعض الانتهاكات التي تم التحقيق فيها:

١-استهداف المدنيين في مديرية التواهي محافظة عدن في تاريخ ٢٠١٥/٥/٦م (حادثة القارب)

٢- استهداف المدنيين في منطقة الشعب السكن الجامعي في مديرية البريقة محافظة عدن بتاريخ ٢٥/يونيو/٢٠١٥م

٣- واقعة الأحمدي مديرية خور مكسر ٢٠١٥/٣/٣٠م.

٤- واقعة المنصورة بلوك ٤ و٥ بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣م .

كما ذكرت اللجنة في بيانها عدد ما وصل إليها من ملفات لادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وشرعت في تعدادها وأنواعها بالتفصيل وأيضاً ما وصل إليها من تقارير رصدية من بعض المحافظات وكما جددت دعوتها لكافة منظمات المجتمع المدني في كافة المحافظات التعاون مع اللجنة وتقديم المعلومات أو التقارير عن أي حالات انتهاكات تقع ضمن اختصاص اللجنة.

أما ما تضمنه بيانها الثالث والرابع لشهري مايو و يونيو ٢٠١٦م الإشارة إلى النزول الميداني والمباشر لأعضاء اللجنة وفريقها التحقيقي المساعد إلى بعض المحافظات والمديريات بهدف تغطية الإحداث وادعاءات الانتهاكات التي تم رصدها وتوثيقها، وقدم في هذا البيان استعراض لبعض ادعاءات انتهاكات التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها وكذا الإشارة إلى تدريب ٢٥ راصدا في مجال الرصد والتوثيق التي نفذتها المفوضية في عمان لراصدي اللجنة خلال الفترة من ٢ يونيو إلى ٦ يونيو ٢٠١٦م وقد تضمن بيان اللجنة لاستلامها لأربعة تقارير صادرة من منظمة هيومن رايت ووتش حول ادعاءات انتهاكات القانون الدولي الإنساني في اليمن خلال العامين ٢٠١٥_ ٢٠١٦م.

ونظرا لحادثة ضحايا الباب الكبير في محافظة (تعز) التي راح ضحيتها من عدد من المدنيين فقد أفردت اللجنة بيانا خاصا تضمن تلك الأعمال المنافية للقانون الإنساني، وباشرت التحقيق في واقعة الباب الكبير وسماع شهود عيان ومقابلة الضحايا من الجرحى وأولياء دم الضحايا في المحافظة. وقد عمدت اللجنة إلى إصدار بياناتها إلى عقد لقاءاتها الموسعة في مقرها وبحضور الكثير من وسائل الإعلام ومراسليها كما تم إرسال نسخ من هذه البيانات إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ولازالت اللجنة مستمرة في أعمالها والمتمثل في رصد وتوثيق والتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار بياناتها الشهرية موضحة للمجتمع المحلي والدولي كل ما تقوم به اللجنة من نشاط.

و : النزول الميدانـــي لفريق اللجنة الوطنية

حرصت اللجنة منذ إنشائها على وضع آلية لرصد وتوثيق الانتهاكات ثم التحقيق وفقا للمعايير الدولية، فوضعت معايير وشروط تتوافر في الراصد ووفقا لهذه المعايير تم اختيار ثلاثين راصد من مختلف محافظات الجمهورية، من حملة الشهادات الجامعية وخريجي كليات القانون ومن تتوفر ولديهم الخبرة الكافية في مجال الرصد والتوثيق، وقامت اللجنة بتدريبهم على اليات الرصد والتوثيق، وبدءوا فعلا في النزول إلى مواقع الانتهاكات والمنتشرة في عموم الجمهورية لرصد وتوثيق ما استطاعوا الوصول إليه، رغم الصعوبات التي يواجهونها جراء استمرار النزاع، إلا أنه تم رصد وتوثيق الكثير من الانتهاكات التي ارتكبت من قبل أطراف النزاع وراح ضحيتها المئات من المدنيين ومن هذه الانتهاكات القتلى، الجرحى، الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، الاختطاف، تجنيد الأطفال، تدمير منازل، ضحايا ألغام، تدمير منشآت حكومية وخاصة وأعيان ثقافية، وخلال عملية الرصد يقوم الراصدون برصدها بسماع أقوال الشهود ومقابله أولياء دم الضحايا، ويتم تعبئة نموذج الاستمارة لكل حالة وارسالها إلى مقر اللجنة، يقوم فريق التحقيق بفحص المعلومات الواردة من الراصد، واستدعاء ومقابلة شهود واقعة الانتهاك وسماع أقوالهم والنزول الميداني إلى مواقع الانتهاكات التي استطاعوا الوصول إليها، برفقة خبير متخصص في الأسلحة والأدلة الجنا وأخذ الصور الفوتوغرافية للموقع وللشهود أيضا، وعلى سبيل المثال قام فريق التحقيق والفريق المساعد له في التحقيق في بعض نماذج للانتهاك الماسة بالحق بالحياة مثل واقعة الانتهاك التي حدثت في مديرية (التواهي) ٢٠١٥/٥/٦م وهي واقعة قصف القارب التي راح ضحيتها عدداً من المدنيين

البالغ ١٣ قتيل و ١٧ جريح وتم تحديد السلاح المستخدم في هده الواقعة من قبل الخبير العسكري وتم أخذ نموذج منها إلى مقر اللجنة وكذلك النزول الميداني والمباشر إلى مديرية (البريقة) للتحقيق والمعاينة ومقابلة الضحايا وسماع الشهود في واقعة قصف السكن الجامعي التي راح ٦ قتلى و١٧ جريح، كما تم النزول إلى مديرية (خورمكسر) في واقعة قصف منطقة ا(لأحمدي) التي راح ضحيتها عدداً من المدنيين بلغ عددهم ١٠ قتلى، كما قام فريق التحقيق المساعد بالنزول إلى مديرية (المنصورة) وتم التحقيق في واقعة بلوك ٣و ٤ في مديرية (المنصورة) وتم أخذ أقوال الشهود ومقابلة أولياء دم الضحايا وبلغ عدد الضحايا ١٣ قتيل و ١٤ جريح.

كما قام بعض أعضاء اللجنة وفريقها التحقيقي المساعد بالنزول الميداني المباشر إلى عدد من المحافظات والزيارات الميدانية للمستشفيات بهدف المعاينة المباشرة لأماكن الانتهاكات الجسيمة التي هزت الرأي العام المحلي والعالمي مثل واقعة الانتهاك في الباب الكبير التي حدثت في محافظه (تعز) في تاريخ ٢٠١٦/٦/٣م التي راح ضحيتها ٧ قتلى و ٦ جرحى فقام فريق تحقيق اللجنة بالمعاينة والبدء بالتحقيق وسماع الشهود ومقابله أولياء دم الضحايا وكذلك قام بعض أعضاء اللجنة بالزيارة للأسرى في محافظه (تعز) نفسها وأخذ صور فوتوغرافية لموقع الانتهاك والضرر الجسيم الذي لحق بالباب الكبير التاريخي في تلك المحافظة في تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٠م، كما قام بعضا من فريق اللجنة بالنزول الميداني والمباشر إلى محافظه (لحج) لمعاينة موقع الانتهاك في سوق الفيوش والتي راح ضحيتها أكثر من ٨٥ مدنياً وبدأت إجراءات التحقيق والسماع لأقوال الشهود وأولياء دم الضحايا وقابلت العديد من جرحى هذه الواقعة وأخذ صور فوتوغرافية للموقع وأخذ نماذج من بقايا السلاح المستخدم وتم إحالته إلى الأدلة الجنائية للفحص من قبل الخبير العسكري الذي كان مرافق للجنة ثم انتقل فريق اللجنة إلى موقع آخر ارتكب فيه انتهاكا جسيما بحق المدنيين وهي واقعة قصف مدرسة مصعب بن عمير في منطقة

طهرور والتي راح ضحيتها ١٤ قتيل و ١٤ جريح من المدنيين فبدأت اللجنة في التحقيق في هذه الواقعة وسماع الشهود ومقابلة أولياء الدم وأخذ صور فوتوغرافية لها. ثم حققت اللجنة بواقعة أخرى هي قصف حي سكني في منطقة **الحمراء** محافظة (لحج) التي ارتكب فيها انتهاك، حيث تم تدمير المنازل على سكانها فتم التحقيق حول هذه الواقعة وسماع الشهود وشهود العيان ومقابلة وسماع أقوال أولياء دم الضحايا وتم أخذ صور فوتوغرافيه للموقع وتم التنسيق في هذا النزول مع السلطة المحلية بالمحافظة.

كما قام بعض أعضاء اللجنة وفريقها التحقيقي في النزول الميداني المباشر إلى محافظة (مأرب) في تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٣م بهدف التحقيق في واقعة (المجمع السكني) بمحافظة (مأرب) والتي راح ضحيتها ٨ قتلى من المدنيين جميعهم أطفال، حيث بدأت اللجنة في التحقيق وسماع أقوال الشهود وأولياء دم الضحايا وأجرت مقابلات مع بعض قيادات السلطة المحلية في تلك المحافظة والاطلاع على أحوال الأسرى، حيث قام فريق التحقيق بالتحقيق في انتهاكي ضحايا الألغام والتهجير القسري.

ولازال فريق اللجنة مستمر في نزوله الميداني المباشر في التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وفق التشريعات الوطنية النافذة وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسوف تضع اللجنة توصيتها بإحالة مرتكبي مختلف هذه الانتهاكات إلى العدالة لإنصاف الضحايا عند انتهاء عملها.

ثالثا: الوقائع والادعاءات التي قامت اللجنة بتوثيقها ورصدها والتحقيق في بعض منها

استمرت اللجنة في أداء مهامها الموكلة لها على الرغم من الظروف بالغة الصعوبة والتعقيد واستمرار اشتعال الحرب في معظم المناطق التي تعمل فيها اللجنة، والأوضاع الأمنية السيئة التي تشهدها البلاد، فقامت بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق في العديد من الانتهاكات في المحافظات التي استطاعت اللجنة الوصول إليها. وقد عرضت اللجنة في هذا التقرير الأولي لبعض نماذج الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من خلال توثيق الانتهاكات المرتكبة من جميع أطراف النزاع منذ عام ٢٠١١م حتى وقت كتابة هذا التقرير، حيث بلغ عدد الانتهاكات التي وثقتها اللجنة (٩٨١٦) انتهاك، وأجرت اللجنة مقابلات مع (٤٤٩٨) ضحية ومبلغ وشاهد عيان، واستمعت اللجنة إلى روايات عديدة عن حالات الانتهاكات منها: القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، واستخدام الألغام، والاعتداء على الصحفيين، وتدمير الممتلكات والأعيان الثقافية وتفجير المنازل وقصف الطيران بدون طيار وغيرها من الانتهاكات، ويوضح الرسم البياني أدناه تلك البيانات:

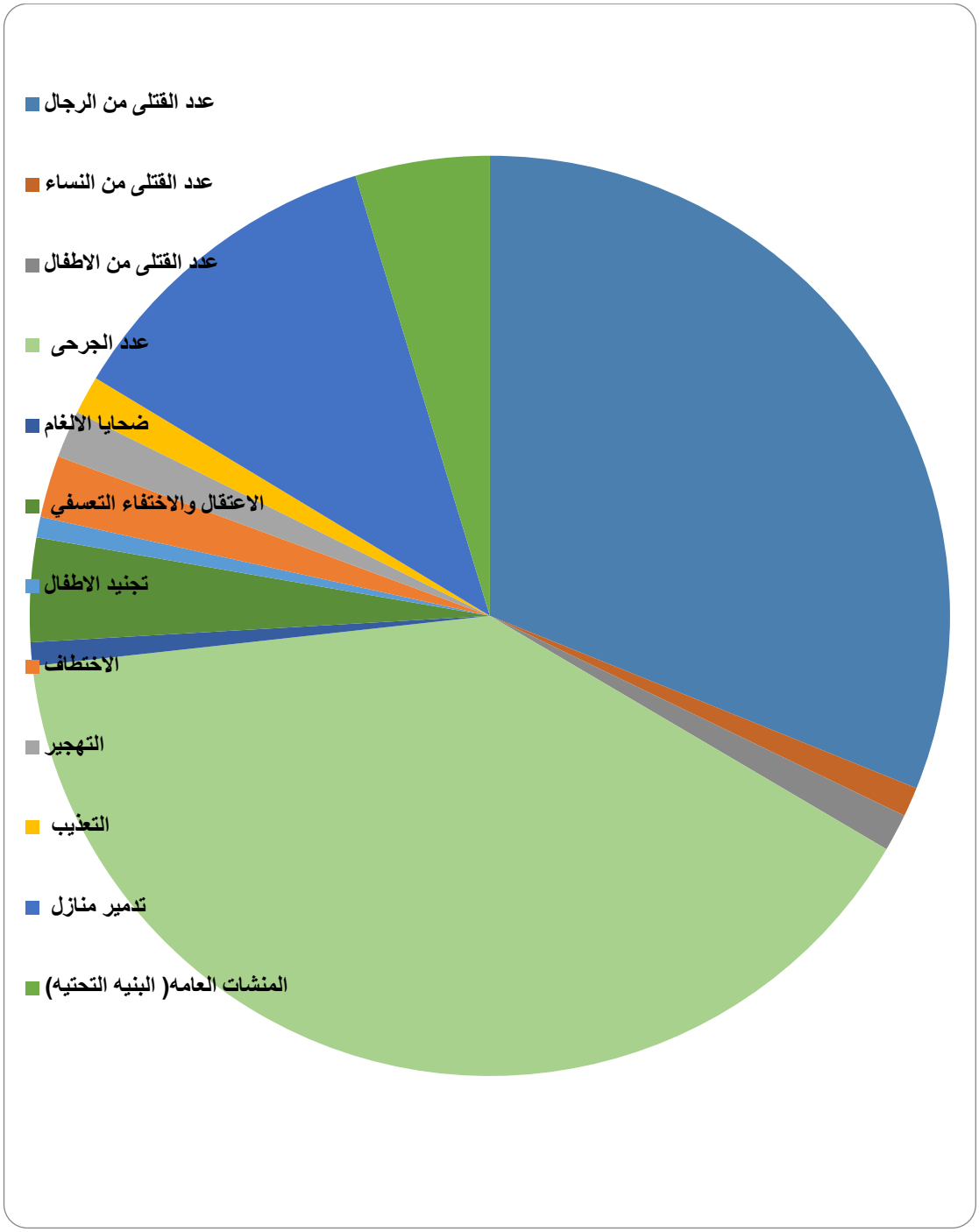
عدد القتلى من الرجال
عدد القتلى من النساء
عدد القتلى من الاطفال
عدد الجرحى
ضحايا الالغام
الاعتقال والاختفاء التعسفي
تجنيد الاطفال
الاختطاف
التهجير
التعذيب
تدمير منازل
المنشات العامه(البنيه التحتيه)

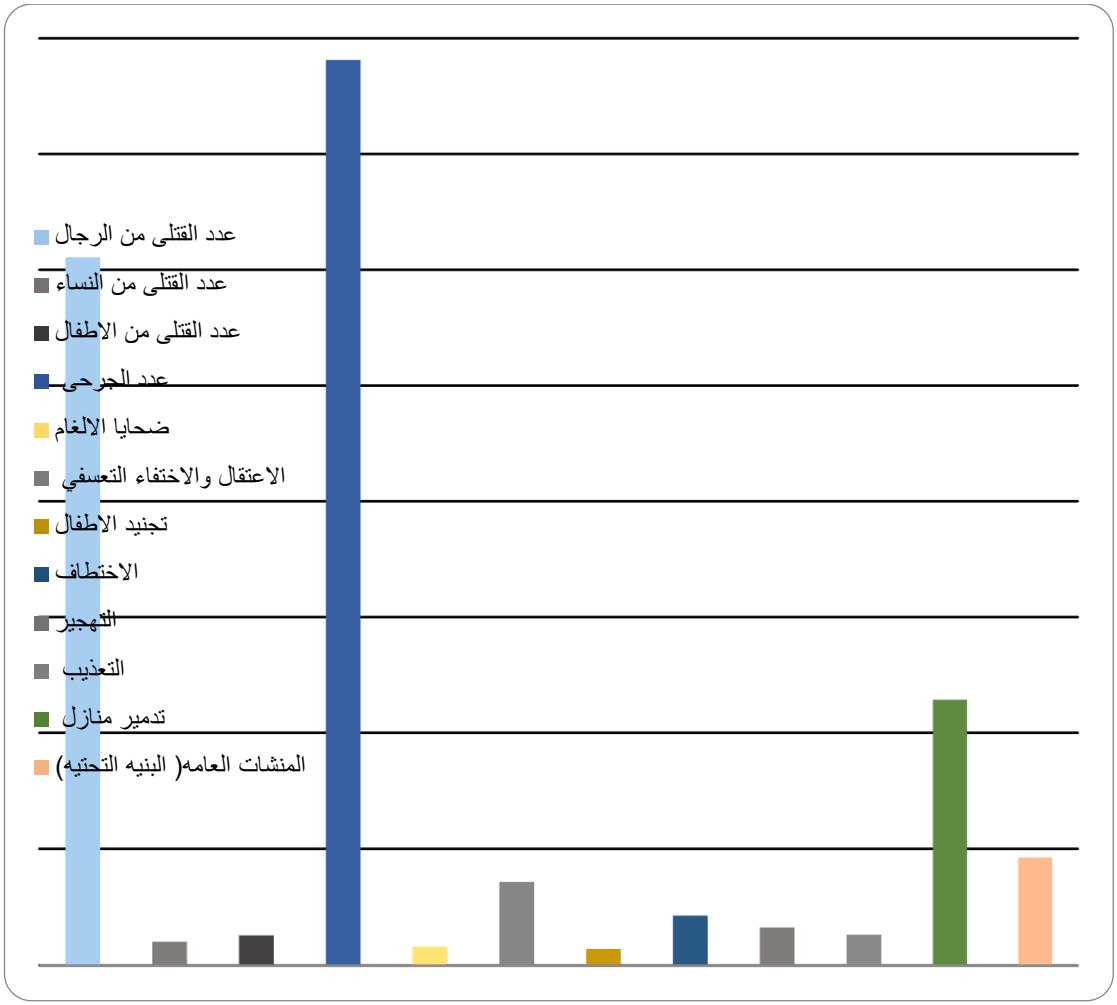

وتستعرض اللجنة هنا نماذج من الادعاءات بالانتهاكات التي حققت فيها اللجنة، وذلك بتقسيمها إلى انتهاكات جماعية وفردية، على النحو الآتي:

أ/ الوقائع والادعاءات بالانتهاكات الجماعية:

أ/١/ قصف واستهداف المدنيين والمنشئات المدنية من قبل بعض أطراف النزاع المسلح:

إن النزاع المسلح الذي يجري حاليا في (اليمن) هو نزاع غير دولي ومن ثم فأن أحكام القانون الدولي الإنساني وتحديدا البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م وأحكام المادة (الثالثة) المشتركة في اتفاقيات (جنيف) الأربع هي التي يجب تطبيقها والالتزام بها من قبل أطراف النزاع ، كما أن كل الأطراف ملزمة أيضا بالقانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على

النزاعات المسلحة غير الدولية. ويتضمن هذا الجزء الأساسي من القانون قواعد معينة تتعلق _ من بين أمور أخرى _ بمبدأ التمييز، ومعاملة المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال، وأساليب ووسائل القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحميين.

وبالرغم من عدم تعاون بعض أطراف النزاع المسلح وامتناعها من التعامل مع اللجنة، فقد تمكنت اللجنة ومن خلال راصديها المنتشرين في جميع المحافظات، إلا أنها تمكنت من رصد حوالي ٣٠٥٤ قتيل و٣٩٠٦ جريح في هذا النوع من الانتهاكات.

أ/١/١/ واقعة الادعاء بالاعتداء على حي الباب الكبير في (تعز)

بتاريخ ٣/٦/ ٢٠١٦م وبالتحديد في حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر حدث انفجار يعتقد أنه ناتج عن سقوط صاروخ كاتيوشا في حي الباب الكبير الذي هو عبارة عن سوق شعبي يقع في قلب مدينة (تعز) وهي منطقة أثرية يقع ضمنها العديد من الآثار التاريخية مثل جامع المظفر وتمارس فيها العديد من الأعمال الحرفية والتجارية مثل بيع الأقمشة كما توجد فيه عدد من المحلات الشعبية وبعض المنازل القديمة التي لازال يسكنها المواطنين حتى الآن.

على إثر ذلك بادر الراصدين التابعين للجنة بالنزول إلى مكان الحادثة بعد حدوثها بساعات قليلة وقاموا باتخاذ الإجراءات المحددة لهم من قبل اللجنة والمتعلقة برصد وتوثيق مثل هذه الحالات ومنها معاينة وتصوير المكان وتوثيق أسماء الضحايا وإجراء المقابلات مع الشهود وسماع أقوالهم ، وقد اتضح انه وبحسب البيانات التي وثقها الراصدين سقط في هذه الواقعة عدد ٩ قتلى بينهم ٢ نساء وطفلتين إضافة إلى ١٣ جريح وجميع الضحايا من المدنيين وبالتحديد من أصحاب المحلات أو المترددين على السوق بغرض البيع والشراء.

ونظرا لتكرار حالات الادعاء باستهداف المدنيين في مدينة (تعز) خصوصا في تلك الفترة قامت اللجنة ومن خلال عدد من أعضائها بالنزول إلى مكان الواقعة بتاريخ ٢٠١٦/٦/٦م وذلك من أجل القيام بالتحقيق الميداني في الواقعة إضافة إلى عدد من الوقائع الأخرى المتعلقة بالادعاء باستهداف مدنين وقصف منشئات مدنية، وعند وصول أعضاء اللجنة إلى مدينة (تعز) قاموا بمعاينة محل سقوط المقذوف ومن خلال المعاينة اتضح أن المقذوف سقط على بعد حوالي أربعين متر من مدخل الباب الكبير وبالتحديد أمام مقهى قديم يسمى مقهى الخيام عادة يجتمع فيه المواطنين لشرب الشاي وتناول بعض الوجبات الخفيفة كما يقوم عدد من السيدات ببيع القات أمام هذا المقهى ويقع إلى جواره عدد من المحلات الأخرى مثل البقالة والعطارة والصيدلية وغيرها، كما وثقت اللجنة عند نزولها وجود حفرة في أرضية السوق الشعبي باتساع (٦٠ سم وعمق ١٥سم) نشأت نتيجة لخروج عدد من البلاطات الحجرية التي تغطي أرضية السوق بسبب سقوط المقذوف على الأرض، كما وثقت اللجنة وجود آثار شظايا على جدران وأبواب المحلات المجاورة لمكان وقوع القذيفة، وكذا على كراسي المقهى المشار إليه ولمساحة تمتد حوالي ٢٠٠ متر مربع.

قامت اللجنة بالاستماع إلى عدد من الضحايا المتواجدين في مستشفى الثورة ومستشفى الروضة وهما المستشفيان اللذان أسعف إليهما الجرحى والقتلى الذين سقطوا في الواقعة كما استمعت اللجنة إلى عدد من شهود الواقعة إضافة إلى سماع إفادة الطبيب الذي كان مناوب في أثناء وقوع الحادثة في مستشفى الروضة وقد سجلت اللجنة عند نزولها الإفادات الآتية:

أقوال بعض الضحايا المصابين في الواقعة

_ الضحية (ع. ق) رجل مسن عمرة حوالي ٦٥ سنة وقد أفاد عند سماع أقواله من قبل فريق اللجنة في مستشفى الثورة الذي يتلقى فيه العلاج بأنه وفي حوالي الساعة الرابعة من عصر يوم الجمعة كان يجلس في المقهى الذي يقع في السوق الكبير وأنه تفاجئ بسماع دوي انفجار وقع بالقرب من المكان الذي كان يجلس فيه وانه نتيجة للشظايا التي تطايرت من الانفجار أصيب بجروح بليغة في ظهره وأنه تم نقله بعدها إلى المستشفى، وعند سؤاله من قبل فريق اللجنة عن سبب الانفجار أفاد بأنه سمع فيما بعد من قبل عدد من الضحايا الذين تم إسعافهم معه أن الانفجار كان نتيجة سقوط صاروخ كاتيوشا تم إطلاقه من جهة الحوبان التي يسيطر عليها الحوثيين، كما أفاد أن السوق لم يشهد أي اشتباكات ولا يوجد فيه عسكريين حتى يتم استهدافهم فيه.

كما أفادت الضحية: (ص. م) ب ٥٥ سنة والتي ترقد بمستشفى الروضة نتيجة أصابتها بكسور بالرجلين وكسر باليد وجروح بالبطن وذلك بسبب اختراق عدد من الشظايا لجسمها: كنت أنا وصفية عبادي وفاكهة نبيع القات وتفاجئنا العصر ونحن على وشك العودة إلى منازلنا بسقوط قذيفة علينا ونحن في السوق جنب المقهى، والقذيفة جاءت من اتجاه الحوبان الذي يسيطر عليه الحوثيين، كما أفادت انه لم يكن هناك أية اشتباكات بالسوق وأنه آمن وبعيد من الحرب وأنها تعمل في هذا المكان يوميا حيث تقوم بجلب القات من جبل صبر وبيعه في السوق.

_ الضحية (ض، ا ، ح) يبلغ من العمر ٢٣ سنة ويعمل عامل، ويسكن الأشرفية (منطقة قريبه من الباب الكبير)

أهم ما ورد في أقواله أمام اللجنة:

كنت جالس مع الشباب قريب من المقهى فإذا بالقذيفة تسقط بالقرب منا وإذا بالقتلى والمصابين منتشرين على الأرض وأعدادهم يتجاوز العشرة أو أكثر وقد مات بالحادثة عدد من أعز أصدقائي منهم: مصطفى حمود ملهي وعادل علي وحمادة هزاع وسامي عبده علي فيما أصبت أنا بإصابات طفيفة بسبب الشظايا التي تطايرت بالمكان ونقلت للمستشفى وخرجت في اليوم التالي.

وعند سؤاله من فريق اللجنة هل كان هناك اشتباكات بالقرب من الحي؟

أجاب لا لم يكن هناك اشتباكات إطلاقا.

وحول ما إذا كان يستطيع تحديد مكان إطلاق المقذوف الذي ذكره؟

أجاب لا أستطيع تحديد المكان وإنما حسب ما سمعت أن الصاروخ أتى من جهة الحوبان وهي المنطقة التي يسيطر عليها الحوثيين وقوات صالح.

وهذا أهم ما ورد في أقوال الشاهد بحسب ما هو مبين في المحضر وبحسب ما هو موثق في التسجيل.

أما والد الضحية: أحمد محمد هزاع قاسم العوبلي والذي قتل في الواقعة أفاد عند سماع أقواله من قبل اللجنة: بعد أن اشتعلت الاشتباكات في مدينة (تعز) نزحنا من الحرب إلى منطقة التربة وبعد أن سيطرة القوات الحكومية على المنطقة التي نسكن فيها وأصبح الحي آمن و الاشتباكات صارت بعيدة من منزلنا عدنا إلى هنا أي إلى (الظاهرية وهي من حارات الباب الكبير) وفي يوم الجمعة خرج ابني أحمد (١٩ سنه) كان يعمل سائق دراجة نارية إلى البوفية ليشرب الشاي وسقطت القذيفة الساعة ثلاث ونص وقتل ابني في هذه الحادثة.

سماع شهود الواقعة:

في أثناء نزول فريق اللجنة إلى مكان الحادث تقدم إلى اللجنة عدد من الأشخاص ممن كانوا حاضرين عند حصول الواقعة وكذلك ممن وصلوا إلى المكان بعد حدوث القصف بلحظات وقد قامت اللجنة بأخذ أقوال عدد من الشهود والذي جاءت شهادتهم على النحو الآتي:

الشاهد ١: (ع . ح . ن) ، العمر ٣٠ سنة، العمل: موظف، يسكن في حي الباب الكبير، وقد شهد بما يأتي:

قبل العصر(٣:٣٠) من يوم الجمعة الماضية تاريخ ٢٠١٦/٦/٣ م كنت بالشارع المجاور لمكان الحادثة وسمعت دوي انفجار نتيجة صاروخ سقط أمام مقهى الخيام فهرعت إلى مكان الانفجار وعند وصولي شاهدت عديد من المصابين والقتلى وكان هناك (باص) موجود بالقرب من المكان وقمنا بإسعاف عدد من المصابين في هذا الباص كما أفاد أحد أبناء المنطقة ويسكن بالقرب من مكان الانفجار والذي يعتبر سوق شعبي وأنه يعتقد بأن الصاروخ أطلق من اتجاه جولة القصر تقريبا (سوفتيل) بمنطقة الحوبان التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي.

وعند سؤاله من قبل فريق اللجنة هل كانت توجد اشتباكات بالقرب من المكان الذي حدث فيه الانفجار؟

أفاد الشاهد: هذا سوق شعبي مكتظ بالسكان وجميع من قتل هم من المواطنين ومن سواقي الدراجات النارية ونساء وأطفال ومتجولين ولا توجد أي اشتباكات بهذه المنطقة أو أهداف عسكرية

وعند سؤاله من قبل فريق اللجنة كم عدد القتلى والمصابين الذين شاهدتهم بمكان الحادث

أجاب عدد القتلى الذين شاهدتهم أمامي بحدود ثمانية إلى تسعه أشخاص بينهم أطفال ونساء والمصابين الذي رايتهم حوالي ثمانية إلى تسعه أيضا.

الشاهد(ا. ع. أ): صاحب محل بقالة بجوار مكان الانفجار ومن أهم ما ورد في شهادته أمام فريق اللجنة ما يأتي:

أنا كنت أعمل في الدكان المجاور الذي يتبعنا أيضا وسمعت دوي انفجار كبير فهرعت إلى هذا المكان، وعندما وصلت وجدت العامل الذي يعمل معنا في المحل مصطفى حمود محمد ملهي ملقي على الأرض ويتخبط في دماءه وأرجله قد تقطعت وجسمه مشوه وبحالة بشعة وذلك بسبب الشظايا التي أصابته من القذيفة التي سقطت بجوار المحل كما شاهدت عدد من الأشخاص القتلى وكذلك امرأتين قتلتا في الانفجار الذي تسبب به الصاروخ واسمهما فاكهة وصفية كن يبعن القات بجوار المقهى.

وعند سؤاله من قبل فريق اللجنة: هل كان هناك اشتباكات قريبة من الحي وقت حصول الواقعة؟ أجاب بأنه لم يكن هناك أي اشتباكات ،لان هذا سوق شعبي آمن وبعيد عن مكان الاشتباكات

الشاهد: (س، س، ق) يعمل تربوي ويسكن بجوار مسجد المظفر القريب من مكان الواقعة، جاء في أقواله: سمعنا الانفجار ونحن بالمسجد وأصبنا بذعر شديد وتأخرنا دقائق بالوصول إلى موقع القذيفة خوفا من سقوط قذيفة ثانية، وجئنا والناس يسعفوا الجرحى والكل يقول إن الصاروخ الذي سقط جاء من جهة تبة سوفتيل حيث يتواجد الحوثيين وبعدها بأقل من نص ساعة ومن نفس الاتجاه سقطت قذيفة على منزل جوار جامع المظفر وهذه الأخيرة شاهدتها بنفسي.

الاستنتاج

وقد خلص فريق التحقيق المنبثق من اللجنة بعد معاينة أكثر من واقعة والاستماع إلى أكثر من إفادة حول وقائع استهداف مدنيين حدثت في هذه الفترة وفي أثناء نزول اللجنة إلى (تعز) أن الأماكن التي سقط فيها الضحايا هي أحياء مدنية يسكنها مواطنون مدنيون وتقع ضمن المناطق المسيطر عليها من قبل الجيش الوطني وعناصر المقاومة واتضح لفريق اللجنة من خلال أقوال الشهود والمعاينة وإجراءات التحقيق لا توجد فيها أية أهداف عسكرية، كما أن القصف يتم في أوقات لا تكون فيها اشتباكات في جميع الحالات التي شملها التحقيق والزيارة والمعاينة ومنها واقعة الباب الكبير وجميع ضحايا القصف والاستهداف هم من المدنيين، كما أن المدنية تتعرض للقصف بشكل يومي من مناطق متفرقة، من دون تمييز وبشكل عشوائي ومن دون مراعاة للمدنيين الذين يقيمون داخل المدينة مما سبب في سقوط العديد من الضحايا من المدنيين وإثارة الرعب بالإضافة إلى الأضرار في الممتلكات العامة والخاصة.

أ/١/٢/ واقعة الادعاء باستهداف المدنيين في مدينة الشعب (السكن الجامعي وحارة العزيبة):

المكان الذي سقطت فيه قذائف الكاتيوشا في موقعين:

الموقع الأول: المبنى العام للسكن الجامعي الواقع في مدينة الشعب بجوار كلية العلوم الإدارية من الجهة الشمالية بنفس المدينة وقد سقطت القذائف في المبنى العام للسكن الجامعي وتحديدا في مدخل المبنى بحسب ما هو موضح في الصور الفوتوغرافية المرفقة بالملف وكان بداخل السكن الجامعي يوجد نازحين من كافة مناطق م/عدن. ويتكون المبنى من أربعة طوابق كما هو موضح بالصور.

الموقع الثاني: وهو الحي السكني حارة العزيبة الذي يقع في مدينة الشعب بجوار كلية العلوم الإدارية من الجهة الجنوبية يبعد عن الموقع الأول بحوالي خمسمائة متر تقريبا وأغلب المنازل المتواجدة في هذا الحي مكونة من طابق واحد وطابقين وهي منازل شعبية يسكنها أبناء منطقة الشعب حيث سقطت القذيفة أمام الكافتيريا التابعة للضحية يحيى حسن سالم عرموش وتوزعت شظاياها في عدة اتجاهات وخلفت جرحى وقتلى وعلى النحو المبين تفصيلاً بالأوراق.

ملخص عن الواقعة وظروفها:

بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٤م الساعة ما بين الحادية عشرة والثانية عشر ليلا سقطت قذيفة كاتيوشا على المبنى العام للسكن الجامعي الواقع في مدينة الشعب. وكان مصدر القذيفة جماعة الحوثي والقوات الموالية لها -اللذين يتمركزون خلف منطقة بئر أحمد وفي بئر علي خلف مدينة "الشعب" من الجهة الشمالية الغربية. ولم يكن متواجداً في السكن الجامعي والمنطقة المحاذية له عدا المدنيين، ولا يوجد أي ثكنات عسكرية وبنفس التاريخ والوقت سقطت قذيفة أخرى في مدينة الشعب أيضا في المنطقة السكنية حارة العزيبة وكان مصدرها مليشيات الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق، ولا يوجد في المكان الذي سقطت فيه أي ثكنات عسكرية عدا المدنيين العزل وكانت حصيلة الضحايا في الموقعين ما بين قتيل وجريح على النحو الاتي:

القتلى في الموقع الأول في السكن الجامعي:

١) عبيد عبدالله محمد علي (٢٨ سنة)

٢) علي ناصر بخيت (١٨سنة)

٣) خالد بجاش علي (٣٤سنة)

والجرحى في الموقع الاول (تم إسعافهم إلى المستشفيات):

١) منى علي محمد حسن (١٧سنة)

٢) معاذ بجاش علي (٢٤سنة)

٣) وفي عارف علي (٢٩سنة)

٤) متعب بجاش علي (١٣سنة)

الجرحى في الموقع الأول (لم يتم إسعافهم إلى المستشفيات):

١) لويس جلال

٢) عبد الرحمن سيف

٣) أحمد عبده نصر

٤) إبراهيم محمد أحمد فتيني

٥) أحمد محمد صالح

٦) سامي فوزي محمد احمد

٧) بليغ حسن محمد

٨) سعيد بليغ حسن محمد

٩) أحمد محمد سليمان

١٠) ياسر محمد سليمان

١١) ناصر أحمد بخيت

١٢)عماد بليغ قائد (طفل)

١٣) سعيدة بليغ قائد (طفلة)

١٤)علي بليغ قائد (طفل)

١٥) فؤاد محمد سعيد

١٦) بسملة مراد سعيد سيف (طفلة)

١٧) فارس محمد سعيد

١٨) كفاح محمد سعيد (١٣ سنة)

١٩) ميثاق يجاش علي محمد

٢٠) خلدون محمد بن محمد عوض

٢١) رقية سالم صالح بخيت (طفلة)

٢٢) جعفر أحمد قائد

٢٣) سيف جعفر أحمد (طفل)

٢٤) شهيد جعفر أحمد (طفل)

٢٥) علي جعفر أحمد (طفل)

القتلى في الموقع الثاني:

١) ناصر سالم محمد عبوده (٥٨ سنة)

٢)محمد يحيى حسن سالم عرموش (١٢ سنة)

٣)عبدالله يحيى حسن سالم عرموش (١٥ سنة)

الجرحى في الموقع الثاني (تم إسعافهم إلى المستشفيات):

١) طارق احمد محمد سعد الحكيمي (٤٩ سنة)

٢) خالد محمد علي

– وجرحى أصيبوا بشظايا ولم يتم إسعافهم إلى المستشفيات وهم:

١) مآسي علي عبده مكرع

٢) ناصر همس محمد الجبري

٣) محمد عمر صالح شائف

٤) يحيى حسن سالم محمد عرموش

٥) صالح أبوبكر العيسائي

٦) عادل عبد المجيد

٧) سالم السليماني

- **رصد وتوثيق الواقعة:**

قام الراصدون التابعون للجنة، خلال الفترة ما بين فبراير ومارس ٢٠١٦م، بمقابلة بعض الضحايا اللذين تعرضوا لإصابات، وقاموا بالجلوس مع أسر الضحايا اللذين فارقوا الحياة، واستمعوا إلى أقوال الضحايا وأسرهم ولشهود الإثبات وتم تعبئة نموذج استمارات الرصد من قبل الراصد مرفق بها التقارير الطبية وشهادات الوفاة وكذلك صور من البطاقات الشخصية و التقرير المفصل للراصد والذي مرفق بملف القضية وعلى النحو المبين تفصيلا بالأوراق.

_ **إجراءات التحقيق:**

بعد الاطلاع على الوثائق الخاصة بالرصد والتوثيق، قام بعض أعضاء اللجنة بالجلوس مع الضحايا، وأسرهم وتم جمع المعلومات من شهود الإثبات من خلال سماع أقوالهم، كما قام أعضاء اللجنة بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٦م بالنزول الى مسرح الانتهاك، والتقاط الصور الفوتوغرافية، وبعض مقاطع الفيديو التي حصل عليها الفريق من أسر الضحايا.

ما جاء في أقوال الشهود :

_ الشاهد الأول (ع، خ، ح، أ) مواليد ١٩٨٨م يقيم في مدينة الشعب مدير السكن الجامعي.

جاء خلاصة شهادته بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٦/٢٤م بعد منتصف الليل سقطت قذيفة كاتيوشا على مدخل المبنى العام للسكن الجامعي وكان السكن مليء بالنازحين كان هو في أثناء سقوط القذيفة بجوار السكن وانه ذهب إلى مكان سقوط القذيفة، وجد أن الضحايا الذين سقطوا بسببها هم عدد ثلاثة قتلى وهم: علي ناصر و خالد بجاش وشخص يدعى عبيد وعدد أربعة جرحى تم إسعافهم إلى المستشفى وهم: منى ومعاذ و وفي ومتعب وهناك عدد من الجرحى أصيبوا إصابات بسيطة بشظايا ولم يتم أرقادهم في المستشفى وعددهم ٢٥ جريح مصدر القذائف التي سقطت من خلف بئر أحمد باتجاه عمران وصلاح الدين وأن من أطلق القذيفة هم الحوثيون وقوات علي عبد الله صالح حيث أنهم كانوا يتمركزون في هذه المنطقة وأنه لايوجد في المكان التي سقطت فيه القذيفة أي ثكنات عسكرية ماعدا المدنيين أنه في نفس اليوم سقطت قذيفة أخرى في جوار المحطة التحويلية لم تخلف أضرار وسقطت قذيفة في منطقة السكنية الشعب حارة العزيبة خلفت إضرار وسقطت قذيفة في المنطقة السكنية في الشعب حارة العزيبة خلفت ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى.

_ الشاهد الثاني (ع، م، أ) ١٩٩٥م بدون عمل يقيم مدينة الشعب حي السكنية حارة العزيبة.

جاء في خلاصة شهادة أنه في تاريخ ٢٠١٥/٦/٢٤م بعد الساعة العاشرة مساءا سقطت قذيفة كاتيوشا في منطقة السكنية حي العزيبة إلى جانب الكافتيريا التابعة لعرموش وأنه بسبب تطاير شظايا القذيفة أدت إلى قتل ثلاثة أشخاص وهم محمد يحيى عرموش وعبد الله يحيى عرموش وناصر عبودة وجرحت اثنين أنه لا يذكر باقي الجرحى وأن مصدر القذيفة خلف بئر أحمد باتجاه عمران وصلاح الدين وأن من أطلق القذيفة هم قوات الحوثيين وعلي عبد الله صالح وأنه عرف ذلك لأنهم هم المسيطرون على الموقع الذي أتت منه القذيفة وأن المكان الذي وقعت فيه القذيفة لا يوجد أي ثكنات عسكرية عدا حي سكني يوجد فيه المدنيين.

_ الشاهد الثالث (ش، أ، أ،م) ٣٥ سنة نائب رئيس هيئة الإغاثة لأمن السكن يقيم في الشعب.جاء في شهادته أنه كان في المنزل الواقع بالقرب من السكن الجامعي وأنه كان يعمل في لجنة الإغاثة المسؤولة عن إغاثة النازحين في السكن الجامعي وإنه سمع صوت انفجار وخرج مسرع إلى السكن فوجد أشخاص من النازحين مصابين وعليهم الدماء وشاهد آثار قذيفة كاتيوشا التي أطلقها قوات صالح والحوثيين واللذين كانوا متواجدين في بئر علي وإنه قام بإسعاف الجرحى لكنه توفى ثلاثة أشخاص بسبب إصابتهم إصابات بالغه بشظايا القذيفة وإنه كان عدد كثير من الجرحى بعضهم إصابتهم خطيرة تم إرقادهم في المستشفيات على النحو المبين بالأوراق ذلك كان في ٢٠١٥/٦/٢٤م.

_ الشاهد الرابع (ن،ع،أ،ج) ٥١ سنة مسؤول الإغاثة بملف النازحين في السكن يقيم في مدينة الشعب جاء في خلاصة شهادته أنه كان في منزله بجانب السكن الجامعي وسمع صوت الانفجار وخرج مسرعاً متجها إلى السكن فشاهد قذيفة كاتيوشا أسقطت على المبنى العام للسكن الجامعي وأنه قتل بسببها ثلاثة أشخاص وجرح الكثير بعضهم إصابتهم خطيرة وتم إرقادهم في المستشفيات وأن من أطلق القذيفة هم مليشيات الحوثي وصالح حيث كانوا متمركزين في بئر علي وكان ذلك ٢٠١٥/٦/٢٤م.

بعد أن تم سماع أقوال الضحايا وأسر الضحايا وسماع أقوال الشهود والذي تم إيجاز أقوالهم سلفاً قمنا في تاريخ ٢٠١٦/٦/١٦م بالنزول إلى مسرح الانتهاك وهما الموقعين الذين حدث فيهما الانتهاك في نفس اليوم المؤرخ ٢٠١٥/٦/٢٤م حيث تم نزولنا إلى المبنى العام للسكن الجامعي وقمنا بالتقاط بعض الصور الفوتوغرافية التوضيحية وأرفق بملف القضية بالإضافة إلى الصور الذي تم التقاطها من سابق من قبل الراصد وثم قمنا بالنزول بنفس اليوم إلى حي السكنية حارة العزيبة بمدينة الشعب بجوار كافتيريا عرموش وهو المكان الذي سقطت فيه قذيفة الكاتيوشا الثانية

كما قمنا بالتقاط بعض الصور الفوتوغرافية بحضور الضحايا وكما قمنا بالجلوس مع بعض الضحايا اللذين لم يتم الجلوس معهم من سابق وخاصة الجرحى وكذلك توصلنا لبعض المعلومات عن الجرحى في هذه الواقعة وقمنا بتدوينها وقمنا بأعداد محضر نزول وأرفقنا بالمحضر كل الصور الفوتوغرافية وتم إرفاق المحضر مع الصور بملف القضية كما قمنا بتجميع بعض الصور في أثناء نزولنا بالإضافة إلى بعض صور القتلى ومقاطع الفيديو الخاصة بالواقعة وتم تجميعها في سيدي وأرفق بملف القضية على النحو المبين تفصيلاً في الأوراق.

التكيف القانوني:

التكييف القانون لهذا الادعاء وفقا للقانون الوطني يعد جريمة جسيمة طبقاً لنصوص المواد (١٦,١٨,١٩,٢٣٤,٢٣٦) من القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤م بشأن الجرائم والعقوبات، وهي جرائم القتل العمد وجرائم الشروع في القتل، حيث تم إطلاق القذائف من قبل مليشيات الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابف على أماكن لايوجد فيها أي ثكنات عسكرية ويوجد فيها سكان مدنيين وهم من تعرضوا للانتهاك حيث قتل بعضهم وجرح البعض الآخر بعضهم جراحه خطيرة، وذلك ينطبق مع المواد سالفة الذكر. وإذا ما رجعنا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية فأن ما قام به الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح يعد انتهاك صريح لما جاء في مبادئ ونصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولي الإنساني بالتحديد لما هو مقر في المادة رقم (٣) الفقرة (أ) من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٣ آب ١٩٤٩ م

وكذلك نص المادة (٤) الفقرة (أ) من البرتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

راصد والمحقق في المبنى العام للسكن الجامعي الذي
عرض للقصف وهذه الصورة اثناء النزول وبعد ان تم
عادة تعمير المبنى .

ور احد الضحايا (القتلى) في واقعة السكنية حارة
عزيبة مدينة الشعب

صورة توضيحية للمحقق والراصد اثناء نزولهما الى منطقة السكنية حرة العزيبة والجلوس مع بعض الضحايا .

صورة للحقق والراصد اثناء نزولهما في مكان سقوط قديفة الكاتيوشا في السكنية حارة العزيبة في مدينة الشلعب .

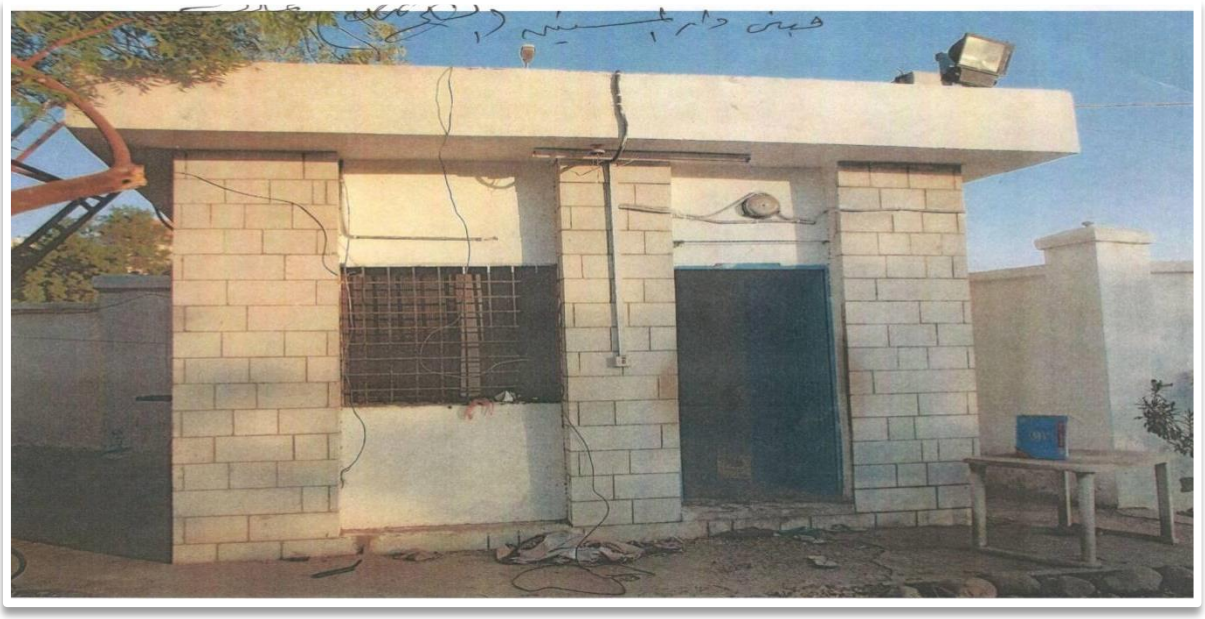

الاستنتاج:

وحيث أن هذا القصف الذي تعرض له المدنيين يشكل استهدافا للأحياء السكنية مع عدم وجود أية ثكنات عسكرية في لأماكن التي تم قصفها، وحيث أن كل الدلائل تشير إلى أن جماعة الحوثي والقوات الموالية لها هم الذين قصفوا المدنيين وارتكبوا هذا الانتهاك وهو ما أكده شهود الإثبات والضحايا وأسرهم ، وبذلك تنطبق في حقهم القوانين والتشريعات المحلية والاتفاقيات المشار إليها. ورغم قيام اللجنة بالتواصل عبر راصديها مع المكتب السياسي لجماعة أنصار الله كما سبق ذكره في علاقة اللجنة مع أطراف النزاع سلفا ؛ إلا أن تلكؤ جماعة الحوثي في تسمية ضابط اتصال ليكون همزة وصل وقناة للتواصل بينها وبين اللجنة حال من دون تمكن اللجنة من الحصول على ردود وإيضاحات بشأن ما نسب إليهم من ادعاءات بحسب أقوال الضحايا وذويهم وإفادات الشهود.

أ/١/٣/ واقعة الادعاء باستهداف المدنيين في مدينة (التواهي) في دكة المرشدين (مجزرة ميناء التواهي):

ملخص الواقعة:

حدثت الواقعة في منطقة (التواهي) في الساعة العاشرة والنصف من يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٥/٦م لمجموعة من النازحين المدنيين من منطقة (التواهي) أثناء محاولتهم الهرب من جحيم الحرب، والنزوح إلى منطقة آمنة قريبة من (التواهي) حيث سقطت عدد من قذائف الهاون على مجموعة من القوارب الصغيرة التي تنقل المدنيين من المواطنين مما أدى إلى قتل مجموعة كبيرة منهم بحسب قوام الرصد والتوثيق من قبل راصدي اللجنة. حيث بلغ عدد القتلى منهم ١٣ وهم:

١_ أنصاف علي ناصر محسن.

٢_ امتياز رشاد عبده حسن.

٣_ ابتسام محمد عبد السلام.

٤_ نياز عادل أحمد.

٥_ حياة عبده صالح.

٦_ وحيد عبده مهيوب سيف.

٧_ حنين عبده مهيوب.

٨_ كاتبة عبد الله محمد.

٩_ مختار علي كليب.

١٠_ بشرى علي غالب فرحان.

١١_ نورة أحمد غالب.

١٢_ دعاء نديم عبد اللطيف.

١٣_ نديم عبد اللطيف حسن.

وكان عدد الجرحى ١٧ وهم :

١_ وائل زكريا محمد.

٢_ نياز نادر علي .

٣_ نوال نادر علي.

٤_ حمزة عارف علي.

٥_ وائل محمد عبد الهادي.

٦_ جواهر نميري أحمد.

٧_ فاتن سعيد عبده.

٨_ عائدة علي محمد ناصر.

٩_ نادية علي عبد الله.

١٠_ أنيس محمد علي.

١١_ باسل جعفر سعيد.

١٢_ وفاء برهان درويش.

١٣ _ زهرة محمد أحمد.

١٤_ نادر علي أحمد.

١٥_ حسن عارف علي محمد.

١٦_ ناهد علي عبد الله كليب.

١٧_ وفاء محمد عبد الهادي.

أقوال الضحايا:

١_ ج.س.س، أفاد أنه بينما كان هو وزوجته وابنه عبد الرحمن في ميناء (عدن) دكة المرشدين بقصد النزوح عبر البحر، تعرضت القوارب التي يركبها النازحون بقصف الحوثيين لها بقذائف هاون، مما أدى إلى إصابة ابنه عبد الرحمن إصابة مباشرة في الرأس أدت إلى وفاته في الحال وذلك في تاريخ ٢٠١٥/٥/٦م.

٢_ وجاء في أقوال ن.ع عندما كانوا في دكة المرشدين في رأس مربط بالتواهي منتظرين زورق لنقلهم إلى البريقة تعرضوا ى لقصف بقذائف هاون من قبل الحوثيين الذين كانوا مسيطرين على مدينة (التواهي). وتعرض والدها وشقيقتها دعاء بإصابات مباشرة أدت إلى وفاتهما في الحال وكان ذلك في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٥/٦م.

٣_ وجاء في أقوال ع. أ. ، بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٥/٦م وفي أثناء محاولتهم النزوح عبر موانى (عدن) في دكة المرشدين في التواهي ، تم رميهم بعدة قذائف هاون نتج عنها إصابة زوجته ابتسام محمد عبده وابنه نياز البالغ من العمر ١٠ سنوات وقد توفيا على أثر إصابتهما. وقد أكد في أقواله أن رمي الهاون كان من قبل عناصر من جماعة (الحوثي) الذين كانوا مسيطرين على مدينة (التواهي).

أقوال الشهود:

أفاد الشاهد (أ، أ، ع) في التحقيقات بأنه شاهد مجموعة كبيرة من المواطنين تحاول النزوح من دكة المرشدين في مدينة (التواهي) وفي أثناء تجمعهم تعرضوا للقصف بقذائف هاون من قبل (الحوثيين) باتجاه قوارب النازحين وزاد في إفادته بأن كثير من النازحين تعرضوا إلى الإصابات والقتل، وقد ساعد هو مساعدة مباشرة بإسعاف النازحين ومنهم: المرحوم وحيد والمرحومة حياة والمرحومة فاتن والمرحومة حنين وآخرين لا يعرف هويتهم. وأن الحادثة تمت الساعة العاشرة صباحا يوم ٢٠١٥/٥/٦م.

الشاهد (م، ع، ج) أكد في شهادته بأنه تم إطلاق ٣ قذائف هاون من اتجاه الحوثيين على مجموعة من القوارب الراسية في الميناء لغرض نقل النازحين إلى منطقة البريقة، فتعرضوا لإصابات مباشرة وأدت إلى قتل عدد منهم وجرحى كثير منهم وكان ذلك في تاريخ ٢٠١٥/٥/٦م الساعة العاشرة صباحا.

وثمة عديد من الشهور التي قابلتهم اللجنة وحققت معهم تحتفظ اللجنة بشهادتهم، التي تؤكد ما جاء في أقوال الضحايا والشهود.

الاستنتاج:

من خلال الجلوس مع أهالي الضحايا والاستماع لشهادة الشهود والذين أكدوا في أثناء المقابلة بقيام مليشيات الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق، برمي قذائف الهاون على تجمع كبير من المواطنين المدنيين في دكة المرشدين في مدينة (التواهي) عند انتظارهم للقوارب لنقلهم إلى مناطق آمنة والذي نتج عنه تعرض كثير منهم إلى إصابات مباشرة أدت إلى قتلهم في الحال حيث بلغ عدد القتلى ١٣ قتيل وإصابة ١٧ جريح بإصابات متنوعة بعضها خطيرة أدت إلى إعاقات خطيرة كبتر الأعضاء والعمى لبعضهم الآخر. وأكد الشهود أن الجهة المسئول عن القصف هي مليشيات الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق

أ/١/٤/ واقعة الادعاء بقصف سوق الفيوش في محافظة (لحج)

ملخص الواقعة:

حدثت واقعة الانتهاك في منطقة (الفيوش) الجهة الشرقية خلف محطة المحروقات أمام الخط العام (عدن _ لحج) بتاريخ ٢٠١٥/٧/٦م وبحسب ما جاء على لسان الشهود وذوي دم الضحايا الذين أكدوا بأنهم في الساعة الخامسة وخمسة وأربعون صباحا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/٧/٦م وفي سوق الفيوش للمواشي والذي يتجمع فيه الناس البسطاء لبيع المواشي في جميع قرى محافظة لحج. حيث سقط صاروخين وتسبب بإصابة ٨٥ شخص، بلغ عدد القتلى منهم ٤٨ قتيل، وتنوعت الإصابات ما بين بتر الأرجل والأيدي وفقدان الحواس.

أقوال الشهود:

وقد جاء في أقوال الشاهد (م، ع، ص)٤٥ عاما يسكن بجانب محطة البترول والذي يقع خلفها سوق الفيوش لبيع المواشي، بأن هذه المنطقة واقعة جماعة (الحوثي) ولديهم نقطة قبل

محطة البترول ونقطة خلف المحطة، وهو يعمل في السوق، وسقط صاروخين داخل السوق وبعدها شاهدت قتلى وجرحى، وتقريبا ما بين ٤٠ قتيلا أو أكثر ، وشاهدنا أرجل وأيدي متناثرة وكان من بين الذين قطعت أرجلهم ناظم محمد شريف وتم إسعاف الجرحى ونقل القتلى للمستشفيات.

الشاهد (ن، ف ، م) العمر ٥٠ عام ويسكن منطقة جلاجل. أفاد في أقواله: حضرت سوق المواشي ٢٠١٥/٧/٦م وأحضرت مجموعة مواشي لغرض بيعها وفجأة سقط صاروخ من طائرة التحالف وتعرضت لإصابة وقطعت رجلي اليسرى، وأفاد بأنه توجد نقطتين عسكريتين لجماعة (الحوثي _ صالح) وبسبب ذلك تم قصف السوق.

الشاهد(ص، ع، ع، س) يسكن الفيوش _ لحج ، أفاد بأنه عندما تم ضرب سوق الفيوش من قبل الطيران حضر إلى السوق لإسعاف أخيه أنيس عمر علي سالم عندما علم بوجود قتلى وجرحى، وشاهد شقيقه متوفي وعندما أراد انتشال جثة شقيقه أطلقت عناصر من جماعة (الحوثي_ صالح) النار عليهم وأصيب بفخذه الأيسر.

الشاهد (ع، س، س) من سكان المحلة العمر ٤٨ عاما. أفاد في أقواله بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٧/٦م في منطقة الفيوش سوق المواشي، قام مجموعة الحوثة المتواجدون في النقطة العسكرية التي تبعد بمسافة ٢٠٠ متر بالانتقال إلى سوق الفيوش وقاموا بإطلاق كاتيوشا إلى السوق وبعدها اطلق الطيران صاروخين إلى موقع إطلاق الكاتيوشا في سوق المواشي، وذهب ضحيتها ما بين أربعين قتيلا وكثير من الجرحى.

وقدم الشهود وأهالي الضحايا إلى اللجنة الوطنية عدد من صور الضحايا وجثث القتلى وشهادات الوفاة وصور التدمير التي لحقت بالسوق وبالمحال التجارية، تحتفظ اللجنة بكل تلك الوثائق، بالإضافة إلى قطع من الصاروخين الذين اسقطا في سوق الفيوش والذي تم إرسالها للخبير ومازال حتى الآن إجراء الفحص عليها.

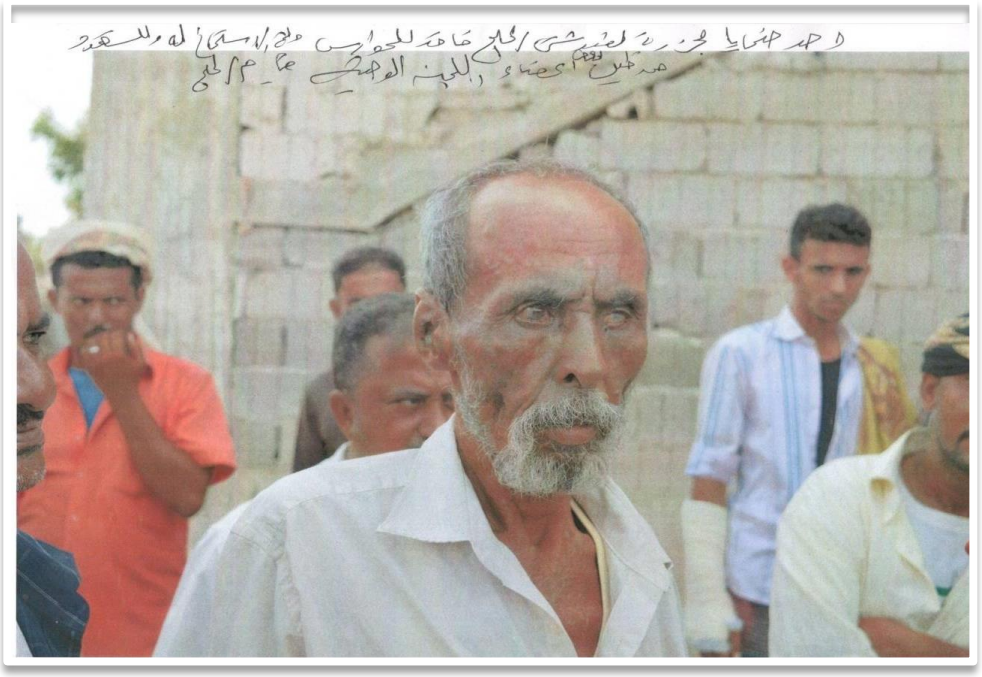

الاستنتاج:

تعد هذه الواقعة من الانتهاكات الجسيمة التي تفرد لها القوانين الوطنية والتشريعات الدولية عديد من النصوص العقابية وذلك لبشاعة النتائج المترتبة عليها. وقد عملت اللجنة جاهدة في رصد وتوثيق والتحقيق في هذه الجريمة الشنعاء من قبل أعضاء اللجنة والتي راح ضحيتها بحسب إفادات الشهود ٤٨ قتيلا و ٣٧ جريحا كلهم من المدنيين الأبرياء. ومع أن غالبية الشهود قد اتفقوا على عدد القتلى والجرحى وموقع الواقعة المستهدفة، ومجريات الأحداث بعد وقوع الواقعة، إلا أن روايات أسباب الانفجار اختلفت بحسب أقوال بعض الشهود، فقد أشار البعض إلى أن قصف الطيران قد تم على السوق بينما المواطنين يبيعون ويشترون ، أشار آخرون إلى أن الصاروخين الذين ضرب سوق المواشي وتسببا بالحادثة كان بسبب التحركات العسكرية وإطلاق صواريخ كاتيوشا من قبل جماعة (الحوثي_ صالح) بينما أفاد آخرون بعدم قدرتهم على تأكيد أن الصاروخين جاءا من الجو أي من قبل الطيران فربما تكون هذه الصواريخ صواريخ قادمة من مواقع إطلاق في البر وليس الجو.

وإزاء هذه الحيثيات والمعطيات التي خلصت لها اللجنة من مقابلتها للشهود والضحايا من الجرحى ترى ضرورة استكمال التحقيقات وانتظار نتائج تقارير الخبرة الفنيين ليتم التأكد من نوعي عينات بقايا الصاروخين التي أرسلت لهم من قبل اللجنة الوطنية والتي ستفيد اللجنة في تحديد المسؤولين عن هذا الانتهاك ، مع ردود الأطراف.

وعطفا على ذلك فاللجنة ستقدم في تقريرها النهائي النتائج كافة التي سيتحدد بالبناء عليها الجهات والأفراد المرتكبة لهذا الانتهاك كي يقدموا للأجهزة العدلية لإنصاف الضحايا.

أ/١/٥/ واقعة الادعاء باستهداف المدنيين في دار العجزة والمسنين:

حدثت هذه الواقعة في دار العجزة والمسنين في مدينة (الشيخ عثمان) محافظة (عدن) بتاريخ ٢٠١٦/٣/٤م يوم الجمعة الساعة العاشرة صباحا، والتي تمثلت باقتحام مجموعة من العناصر المسلحة الملثمة إلى داخل الدار وقاموا بقتل ١٦ من عاملي الدار الذين يقومون برعاية العجزة والمسنين تمخض عن ذلك مقتل ٨ حالات من الجنسية اليمنية ٥ رجال و٣ نساء، و٥ حالات من الجنسية الهندية، و٣ جثث لجنسيات مختلفة مجهولة الهوية، والجثث التي عرفت أسماؤهم:

١_ زهرة محمد بوبل.

٢_ علي عائش عبيد.

٣_ محمد حبيش.

٤_ خشبق (هندي).

٥_ عبد الرحمن (هندي).

٦_ خالد حبيش.

٧_ جودي (هندي).

٨_ مارجريت (هندية)

٩_ آن أسلم (هندي)

١٠_ حبش.

١١_ جنيت (هندية).

١٢_ محمد حيش.

١٣_ رويدا سعيد صالح سنان.

أقوال الشهود:

أفاد الشاهد (ع، م، أ، ف) ٢٧ عاما يسكن في مدينة الشيخ عثمان ، بأنه تم إخباره بأن أخيه قتل في مقر عمله (دار العجزة) في حي عبد القوي، وعندما ذهب وجد جميع القتلى في حوش دار المسنين لم يتم نقلهم بعد. وكان متواجدين في الحوش، وقد بدأ أن ثمة من القتلى من هم غير اليمنيين لاسيما من الجنسية الهندية، ثم تم نقل الجثث إلى مستشفى أطباء بلا حدود في مدينة الشيخ عثمان.

وجاء في أقوال الشاهد (و، أ، ع) وهو ابن القتيلة رويدا سعيد صالح حيث كان معها موجودا في الدار قبل حدوث واقعة القتل، وخرج لشراء طعام وعندما عاد وجد العمال مقتولين وبينهم والدته ورأى بيد أحد أفراد المجموعة المسلحة مسدس من نوع تركي بينما لم يتعرف على بقية أنواع الأسلحة، ولكن ملامحهم الخارجية كالشعر الطويل واللثام الأسود والتمتمات التي سمعها تدل على أنهم ينتمون إلى أحد التنظيمات المتشددة وتحديدا تنظيم القاعدة. وأنه أنتظر حتى خروجهم ودخل بعدها ووجد العمال مقتولين وملقين على الأرض.

الشاهد (ع، م، ع) العمر ٣٠ عاما السكن في مدينة القاهرة مديرية الشيخ عثمان. والذي أفاد بأنه قام بالنزول مسرح الجريمة في تاريخ ٢٠١٥/٣/٤م الساعة الثانية عشرة ظهرا ، بعد تكليفه من مدير البحث الجنائي محافظة (عدن) بالنزول لتأمين الأدلة وتصوير الجثث . وفي أثناء نزوله تبين له بأن حدوث الواقعة قد تم الساعة السابعة والنصف صباحا من قبل مجموعة مسلحة، وعندما تتبع عن كيفية حدوث الواقعة تبين له بأنه تم باستخدام السلاح الناري الآلي لتنفيذ عملية الاغتيال وأن الواقعة تمت في مواقع متفرقة من ساحة دار المسنين. وبلغ عدد الجثث ١٦ جثة يمنية وهندية وجنسيات أخرى، وعند معاينة مسرح الجريمة لم نجد خراطيش الرصاص المستخدم في الجريمة. وتمت معاينة الجثث ومواقع الإصابة وتبين تركز الإصابات في مناطق ما بين الرأس والصدر،

وعدد الطلقات في الجثة الواحدة تتراوح ما بين طلقة و٤ طلقات. ووجدنا آثار على الجثث تدل على ربط الأيدي إلى الخلف وإلى الأمام، وتم نقل الجثث إلى مستشفى أطباء بلا حدود.

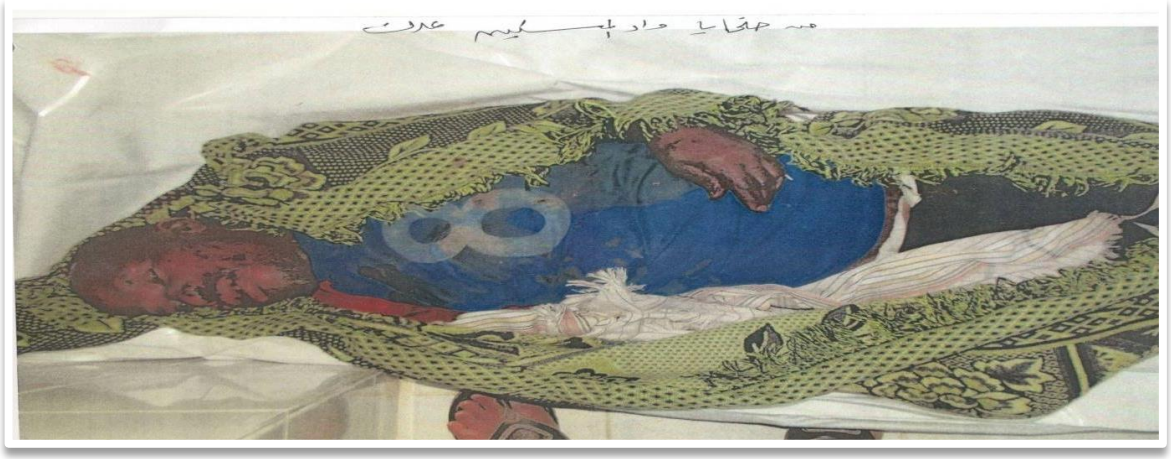

الاستنتاج:

تصدر اللجنة تقريرها هذا وهي عاكفة على استكمال ملف المقابلات والاستماع للشهود في هذه الجريمة البشعة، وملف التحقيق وصولا لتحديد الجهة المرتكبة والمسؤولة في آخر المطاف. ومع أن تنظيم (القاعدة) قد أعلن مسؤوليته عن القيام بهذه العملية عبر وسائل الإعلام وتبنت كثير من الجهات الإقليمية والدولية هذه الرواية لهذه الواقعة وورود بعض الإفادات من قبل بعض الشهود التي تشير إلى التوجه عينه؛ إلا أن اللجنة ارتأت الاستمرار بالتحقيقات وتقدير الأدلة المقدمة إليها بصورة دقيقة ومؤكدة لتحديد مسؤولية مرتكبيها وهو الأمر الذي لن يتأتى بصورة عملية إلا مع تقريرها النهائي.

أ/١/٦/ واقعة الادعاء باستهداف المدنيين في السكن الزراعي بمدينة مأرب يوم٥/٧/٢٠١٦م

ملخص الواقعة:

بحسب ما تضمنته الوثائق المرسلة إلى اللجنة من قبل الراصدين التابعين للجنة في محافظة مأرب بأنه في يوم الثلاثاء ٣٠ رمضان الموافق ٢٠١٦/٧/٥م سقط جسم متفجر يشتبه بأنه صاروخ في حي سكني يسمى (كمب الزراعة) يسكنه عدد من الموظفين التابعين لمكتب الزراعة وعائلاتهم وذلك في تمام الساعة ٥ عصرا ونتج عن ذلك سقوط عدد ٨ قتلى جميعهم من الأطفال بالإضافة إلى سقوط عدد و١٢ جريح أربعة منهم على الأقل من الأطفال،

بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٣م نفذت اللجنة نزول ميداني لمحافظة (مأرب) للتحقيق في عدد من وقائع الادعاء بالانتهاكات ومن ضمنها الواقعة المشار إليها والتي قامت اللجنة بالتحقيق فيها وفقا لما سنبينه ضمن هذا التقرير.

وصف مكان حدوث الواقعة محل التحقيق:

عند نزول الفريق المكلف من اللجنة إلى مدينة (مأرب) ١٦٠ كلم شرق العاصمة صنعاء ومعاينتهم لمكان حصول الواقعة محل التحقيق، وجدوا المكان محل التحقيق هو عبارة عن مجمع سكني مخصص لموظفي مكتب الزراعة بمحافظة مأرب وأن الحي الذي يقع فيه المجمع يبتعد بحدود ثلاثة كيلو من مركز المدينة ويحده من الشمال حي الروضة السكني ويبعد عن أقرب مكان مواجهات ما بين قوات الشرعية وعناصر الحوثي وحلفائهم بحسب إفادة سكان الحي بحدود خمسه وعشرين كيلو متر وهو جبهة المشجح، ويتكون المجمع من حوالي ٥٠ منزل سكني جميعها مبنية من الأخشاب ومسقوفة بالهناجر (نظام البيوت الجاهزة).

أقوال شهود الواقعة:

عند نزول أعضاء اللجنة إلى الموقع تم الاستماع إلى عدد من شهود الواقعة محل الادعاء والذي كانت شهادتهم عند مقابلتهم لأعضاء اللجنة على النحو الآتي:

- الشاهد (ن، م، ع، ف.) ٢٠ سنة من سكان الكمب الزراعي أجاب على سؤال اللجنة عن الحادثة: في يوم ٣٠ رمضان الخامسة عصرا تقريبا كنت أمارس عملي بالبقالة وسمعت صوت غريب تلاه انفجار وقع على بعد أربعين إلى خمسين متر من البقالة وتطايرت الشظايا من الانفجار وأصابت جميع المساكن المجاورة وتدمرت البقالة التي أعمل فيها بشكل كامل وأصبت بارتجاج بأذني وأغمى علي بعدها ونقلوني لمستشفى هيئة (مأرب) وبعد أن تمت معاينتي خرجت بنفس اليوم من المستشفى وأسعف معي أطفال ونساء، قتل بعضهم وأصيب بعضهم؛ والقتلى هم: إبراهيم محمد عبده وعبير

محمد عبده وصالح عبدا لله الأحمدي وجلال قائد علي دماج وبدر صالح مهدي ومحمد عبد الوهاب السامعي ويوسف عبد الوهاب السامعي وأيمن حميد مذكور.

أما الجرحى فهم: عمار ياسر الصبري وعمار قاسم السامعي ومروان عزعزي وآخرين.

وردا على سؤاله من قبل اللجنة حول وجود معسكرات أو وحدات عسكرية قريبة من الحي السكني؟

أجاب الشاهد أنه يوجد معسكر يبعد عن الحي بمسافة لاتقل عن ثلاثة كلم وأن أقرب نقطة اشتباكات بين القوات الحكومية وعناصر جماعة الحوثي بعيده جدا وهي بمنطقة المشجح وأنه لم يسبق أن استهدف الحي بشكل مباشر من قبل.

الشاهد (م، ا،ح) ٣٨سنة يسكن بالكامب وبعمل بمكتب الزراعة أفاد عند مقابلته للجنة: كنت في الخامسة تقريبا من عصر يوم الثلاثاء ثلاثين رمضان أجري اتصال هاتفي أمام باب منزلي وتفاجأت بصوت غريب وشاهدت صاروخ لونه أخضر وحجمه كبير ويصدر صوت ملفت للانتباه يشبه صوت المروحة وهو لايزال في السماء ثم شاهدته وهو يسقط بالقرب من منزل سامي الحاصبي وأدخلت عيالي للمنزل وهرعت لمكان وصول الانفجار، وعند وصولي شاهدت جثث أربعة أطفال ملقاة على الأرض وبالقرب من مكان سقوط الصاروخ، ودخلت لمنزل سامي الحاصبي، وقمنا بإخراج زوجته وابنتيه وكانت ابنته الصغيرة مصابة بجروح بليغة في البطن وأسعفناها لمستشفى هيئة (مأرب) مع بقية الجرحى الآخرين.

الشاهد (م،ع، ع) ٣٢ سنة يعمل في مجال الكهرباء بمكتب الزراعة، تزوج وأب لطفلين(جريح). أفاد للجنة: سمعت صوت انفجار الصاروخ بالجو ثم شاهدت سقوطه على الأرض، سقط ٨ أطفال قتلى و١٢ جريح وجميعهم من سكان الكامب يبعد بيتي في الكمب عن مكان سقوط الصاروخ ٥٠

متر، جاء الصاروخ من جهة جبل هيلان الذي يسيطر عليه الحوثيين، هذا صاروخ غريب يمكن بالاستي لأن الكاتيوشا وصلت أكثر من مرة لإطار وأطراف الكمب من بداية الحرب، وأصبت أنا بسبب شظايا هذا الصاروخ في الجانب الأيسر ونقلت لمستشفى هيئة (مأرب) أما الأطفال الثمانية القتلى فهم من ٦ أسر.

<u>إفادات بعض أهالي الضحايا</u>:

عبد الله صالح الأحمدي ،٥٠ سنة ، يسكن بكامب الزراعة ويعمل موظف بمكتب الزراعة ، محافظة (مأرب).

أفاد: أنا والد أحد الضحايا الذين قتلوا في انفجار الصاروخ الذي سقط على حينا وهو الطفل صالح عبد الله الأحمدي ١٥ سنة، حيث كنت عند سماع صوت الانفجار داخل البيت وكان ذلك حوالي الساعة الخامسة عصرا الثلاثاء ٣٠ رمضان، وقد أرعبنا صوت الانفجار الذي تسبب في سقوط بعض أجزاء منزلي، بعدها مباشرة خرجت للبحث عن ابني الذي كان خارج المنزل، وعندما وصلت لمكان وصول الصاروخ رأيته هو وثلاثة من الأطفال ملقين على الأرض تحت أحد الأشجار، وعندما وصلت إليهم كانوا جميعهم جثث هامدة، والأطفال الذين قتلوا مع ابني هم أيمن حميد مذكور وجلال قائد دماج والسامعي، كما شاهدت جثث اثنين أطفال آخرين عند المسبح بنت وأخوها وجثتين بجانب البقالة وجميعهم أطفال.

محمد عبده مهيوب ٣٨ عام، يسكن بالكمب الزراعي وموظف بمكتب الزراعة.

عند سماع أقواله من قبل اللجنة أفاد: أنا أب للضحيتين إبراهيم ٥ سنوات وعبير٨ سنوات، وكنت في يوم الثلاثاء ٢٠١٦/٧/٥م الساعة الخامسة عصر تقريبا عند البقالة التي تقع في بوابة الكمب وسمعت صوت الصاروخ وهو في الجو وبعد ثواني سقط الصاروخ بالكمب وسمعت الانفجار

وذهبت لمكان سقوط الصاروخ ووجدت عدد من الأطفال مقطعين من الرؤوس والأطراف ومن البطن وكان احدهم لايزال حي ومقطعة أطرافه وأفخاذه، وعلى بعد أربعين متر من مكان سقوط الصاروخ وجدت أطفالي إبراهيم وعبير وجدتهم وهم قتلى قمت بنقلهم للمستشفى وكانت أصابتهم في الصدر والرقبة وجروحهم كبيرة.

عبد الوهاب محمد مقبل السامعي ٣٩ سنة، يسكن بالكمب الزراعي، ويعمل مهندس بمكتب الزراعة.

عند سماع أقواله من قبل اللجنة أفاد: أنا والد ضحيتين من الأطفال القتلى وهم يوسف وعمره ٨ سنوات ومحمد ١٠ سنوات كنت في الساعة ٥عصرا من يوم الثلاثاء ثلاثين رمضان في حوش منزلي بالكمب وسمعت صوت يشبه صوت المروحة فنظرت لأعلى وشاهدت صاروخ جسمه كبير وبشكل قطعه حديد كبيرة مر من فوقي قادم من جهة الشمال وسقط بجانب الساحة التي يلعب فيها الأطفال في الكمب وأحدث دوي انفجار كبير، هرعت مباشرة لمكان سقوط الصاروخ الذي يبعد مسافة ٤٥-٥٠ متر عن منزلي لأبحث عن أطفالي الذين كانوا يلعبون هناك بالقرب من المنطقة التي سقط فيها الصاروخ وعند وصولي للمكان شاهدت جثث الأطفال متناثرة في أماكن متعددة بالقرب من موقع سقوط الصاروخ وكان من ضمنهم أولادي يوسف ومحمد، فقمت بمحاولة إسعاف ابني يوسف لأنه كان مازال على قيد الحياة أما محمد فقد فارق الحياة مباشرة حيث كانت إصابته في الرأس وفلقته نصفين، وبعد إيصال ابني يوسف إلى المستشفى مات هناك حيث كان مصاب بإصابات بليغة متفرقة في أجزاء كثيرة من جسمه.

إفادة الخبير العسكري:

استعانت اللجنة بالخبير العسكري العقيد (ص، ن، ط) المكلف من قبلها لتحديد نوعية الجسم المتفجر المشار إليه في الواقعة محل التحقيق والمكان المحتمل إطلاق الجسم منه، وبعد نزول الخبير التابع للجنة إلى مكان الواقعة ومعاينته للآثار التي خلفها في مكان وقوعه وكذا الأجزاء المتبقية من الجسم المتفجر والتي تم جمعها من مكان الانفجار تقدم الخبير العسكري إلى اللجنة بتقرير مكتوب وموقع عليه من قبله أفاد فيه بأنه من خلال المعاينة لمكان سقوط الجسم المتفجر وجد أنه قد احدث أثرا في الأرض عبارة عن حفرة بمساحة ٢ متر طولا في ١ متر عرضا وبعمق يصل إلى ٦٠سم، أنه من خلال الميلان الملاحظ في زاوية السقوط وبقايا الجسم التي تم جمعها من مكان سقوطه ومساحة الحفرة التي أحدثها الجسم عند سقوطه على الأرض يمكن الجزم بأن الجسم المتفجر هو عبارة عن صاروخ بالاستي لا يقل مداه عن ٣٠ كيلو متر تم إطلاقه من جهة الشمال، وبالتحديد من جهة المشجح التي سيطر عليها العناصر التابعة لجماعة الحوثي وحلفاؤه، وهذا أهم ما تضمنته الإفادة التي استلمتها اللجنة من الخبير العسكري بشأن الواقعة.

الاستنتاج

حيث أنه ثبت لدى اللجنة أن المكان الذي سقط فيه الصاروخ هو حي سكني وأن الضحايا الذين سقطوا في هذه الواقعة جميعهم من المدنيين ومعظمهم تقريبا من الأطفال وحيث أن المنطقة التي سقط فيها الصاروخ تقع ضمن المناطق المسيطر عليها من قبل الجيش الوطني وعناصر المقاومة ولا توجد فيها أية أهداف عسكرية، فأنه وبناء عليه واستنادا إلى أقوال الشهود وإفادات الضحايا وتقرير الخبير العسكري، فأن اللجنة في تقريريها النهائي سوف تحدد الجهة المرتكبة للانتهاك.

أ/٢/ تجنيد الأطفال:

_تمهيد:

رصدت اللجنة خلال الفترة الماضية عدد من حالات الادعاء تتعلق بتجنيد أطفال تورطوا في القتال إلى جانب بعض الأطراف، أو في تقديم الدعم اللوجستي لهم على الجبهات، وقد بلغت ٣٨٧ حالة. علما بأن اللجنة قد جعلت من ضمن أولوياتها السعي في إطلاق سراح جميع الأطفال الذين تم ويتم احتجازهم بسبب مشاركتهم في النزاع المسلح وتسليمهم إلى أهلهم في أسرع وقت.

وتستعرض اللجنة في تقريرها نماذج من المقابلات التي أجرتها مع ضحايا هذا الانتهاك والذي هددت حياتهم بالخطر للزج فيهم في ميادين القتال بدلا من إيجاد لهم البيئة الآمنة لاحتضانهم ورعايتهم:

أقوال الضحايا:

أ/٢/١/ الضحية عاهد بدر يحيى حسين السعداني

العمر ١٣عام من قرية بيت سعدان مديرية أرحب محافظة (صنعاء) المستوى الدراسي ثالث ابتدائي، عند مقابلته من قبل أعضاء اللجنة، أفاد:

خالي حميد صالح هو من قام بتجنيدي وضمي إلى جماعة الحوثي بعد أن طلب مني المشاركة بالقتال وافقت ومن دون موافقة والدي ووالدتي، ذهبت مع خالي إلى معسكر تابع للحوثيين يسمى معسكر الشوابة في حرف سفيان وهناك تم تدريبي من قبل أبوعقيل وعدد من الأشخاص من (صعدة) حيث تم تدريبي على زراعة الألغام كما تم تدريبي على كيفية استخدام الرشاش عيار ٧/١٢ وبعد التدريب تم تسجيل اسمي في كشف وأعطوني ميدالية مكتوب فيها رقمي بحيث إذا قتلت يتم معرفتي من خلال الرقم، وتم نقلي أنا ومجموعة من الأشخاص إلى فرضة نهم حيث تتم

مواجهات بين جماعة الحوثي والقوات الحكومية وفي معسكر فرضة نهم كان المشرف علينا هو أبو محمد الدفعي حيث بقيت يومين في المعسكر، بعدها أعطوني سلاح آلي وقالوا لي عليكم بالتوجه لقتال أمريكا وإسرائيل ووضعوني في أحد المواقع في الخط الأمامي للمواجهات وكان معي في المعسكر كثير من الأطفال في مثل سني وعندما أسرت كان معي ٢ أكبر مني بحوالي سنة حيث انسحب زملاءنا وبقينا نحن في الموقع وعند سيطرة المقاومة عليه تم القبض علينا ونحن في فرضة نهم، وأنا لم أتمكن من التواصل مع أهلي لأن والدي ليس لديه رقم تلفون حتى أتمكن من الإتصال به كبقية زملائي ولا أحفظ رقم أحد من أقربائي حتى أتواصل معه، وقد مضى علي منذ تم القبض علي حتى الآن حوالي ستة أشهر وأنا ارغب في العودة إلى أهلي لأكمل دراستي التي توقفت عنها منذ أخذي إلى ميدان القتال.

أ/٢/٢/ الضحية فارس عبد الخالق علي حود خذابخش

العمر ١٣ عام من همدان وادي ظهر محافظة (صنعاء)، المستوى الدراسي الصف السادس عند مقابلته من قبل أعضاء اللجنة أفاد: أصحابي في الحارة ابلغوني بأن جماعة الحوثي تقوم بتجنيد الشباب وتكليفهم للقيام بعمل نقاط تفتيش لتأمين الحارات التي يسكنوا فيها (لجان شعبية) وتوجهت بناء على ذلك إلى مشرف الحوثي في المنطقة يدعى عوني صعتر كنت أعرفه من السابق وأبلغته باستعدادي للتجنيد والقيام بالانضمام إلى اللجان الشعبية لتأمين الحارة التي نحن فيها كما اخبرني زملائي وقام المذكور بتسجيل اسمي وأخذي مباشرة أنا ومجموعة آخرين على متن طقم عسكري إلى معسكر ولم أكن أعرفه وهو بعيد عن منطقتنا، كنت اعتقد أنه سيتم تدريبنا في هذا المعسكر ومنحنا السلاح وإعادتنا إلى الحارة، وفي المعسكر استقبلنا شخصا من محافظة (صعدة) وسلمنا السلاح وبعد أن مكثنا عشرة أيام في المعسكر طلبوا منا أن نتوجه إلى أحد المواقع في مقدمة الجبهة وهناك تم الهجوم علينا وتفاجئنا بسقوط

وابل من الرصاص بجانبي أنا وشخص آخر أصيب إلى جواري وتقدمت المقاومة وقاموا بالقبض علي وإسعاف صديقي الذي كان مصاب برجله بعدها تم نقلي إلى معسكر ماس وهناك مكثت خمس أيام بعدها تم نقلي إلى مأرب وقد مضى منذ أن تم القبض علي حوالي خمسة أشهر وبعد حوالي شهر من القبض سمح لي بالتواصل مع أسرتي وأبلغتهم أني مقبوض علي لدى المقاومة وقامت أسرتي بإرسال مبالغ مالية تم تسليمها لي.

أ/٢/٣/ الضحية: مجيب محسن أحمد صالح ربيح

العمر ١٥ سنة من مديرية حريب القراميش، محافظة (مأرب) المستوى الدراسي تاسع ابتدائي.

عند مقابلته من قبل أعضاء اللجنة أفاد: كانت عناصر جماعة الحوثي متواجدة في قريتنا وكان هناك شخص اسمه أحمد السقاف يتردد علي دائما وهو الذي أقنعني بالتجنيد مع جماعة الحوثي تم تسليمي سلاح آلي من قبل أبو جبر وهو مشرف جماعة الحوثي في المنطقة وكلفني بأعمال الحراسة في نقطة أمنية بالقرية وبقيت فيها عدة أيام واقتربت منا قوات المقاومة وقاموا بالالتفاف على القرية، وتم إلقاء القبض علي أنا وشخص يدعى يحي القانصي في حين هرب الآخرين، وأنا هنا منذ ثمانية أشهر، وأتلقى معاملة جيدة من قبل المقاومة لكني أريد الخروج والعودة إلى منزلنا.

وحرصت اللجنة عند سماع إفادات الضحايا من الأطفال المقبوض عليهم إلى التحقق من أنهم يتلقون معاملة جيدة من قبل القائمين على الأماكن التي تم توقيفهم فيها كما تحرص اللجنة من التأكد على عزلهم عن بقية المقبوض عليهم الأكبر سنا وعدم تعرضهم للتعذيب أو المعاملة المهينة واللا إنسانية كما تحرص اللجنة على التأكد من ضمان توفير التغذية الجيدة والرعاية الصحية والتأهيل الممكن كما تحرص اللجنة على رصد وتسجيل أي وقائع انتهاك يتعرض لها الأطفال من

قبل الأطراف التي قامت بتجنيدهم، كما تسعى إلى الإفراج عنهم في أسرع وقت وإعادتهم إلى أهاليهم بعد أخذ الضمانات اللازمة بعدم التحاقهم مرة أخرى للتجنيد مع أي طرف.

كما تحتفظ اللجنة بصور للأطفال التي قامت بالتحقيق في وقائع الادعاء بتجنيدهم وبمقاطع تسجيل فيديو حي لجميع المقابلات التي أجرتها معهم وكذا التقارير الطبية التي تبين أعمارهم وحالتهم الصحية.

الاستنتاج:

اهتمت اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩/١١/٢٠م بوضع مفهوم للطفل عموماً، وعرفته: بأنه أي شخص يقل عمره عن ١٨ عاماً. وأكد على ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية الطفل بشأن عدم اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة في ٢٠٠٠/٥/٢٥م والذي دخل حيز النفاذ في ٢٠٠٢/٢/٢٣م وحيث وأن اليمن موقعة على الاتفاقية والبروتوكول فقد قام المشرع اليمني بإصدار القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢م بشأن حقوق الطفل؛ فأصبحت بذلك اليمن ملزمة بما جاء في الاتفاقية والبروتوكول.

ومن خلال عمليات الرصد والتحقيق التي قامت وتقوم بها اللجنة في عدد من ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان المتعلقة بتجنيد الأطفال ومع التنبيه على أن هذا التقرير هو مجرد تقرير أولي وأن اللجنة ستقوم بعرض رأيها بشكل مفصل ضمن تقريرها النهائي.

أ/٣/ ادعاء انتهاك الطائرات بدون طيار

تشير عدد من التقارير المقدمة من منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بادعاء انتهاك من قبل طائرات من دون طيار ضد جماعات مسلحة مما أدى إلى إصابة وسقوط عدد من الضحايا.

ومن هذه الادعاءات واقعة الادعاء باستهداف الطائرات من غير طيار لعدد من الضحايا، واللجنة تحتفظ بأسمائهم وذلك في مديرية الصومعة محافظة (البيضاء)، وكذا الغارة الجوية لطائرة من دون طيار على موكب الزفاف في مدينة قيفة رداع. وسوف تقوم اللجنة باستكمال عملية توثيقها ورصدها والتحقق مما ورد فيها وصولا إلى إجراء التحقيق فيها وغيرها من الادعاءات، وسوف تقوم بتقديم نتائجها وتحديد الجهة المسؤولة.

أ/٤/ **ضحايا الألغام**:

ـ تمهيد:

لقد أولت اللجنة الوطنية لادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان أهمية بالغة لضحايا الألغام لما يمثله هذا النوع من الانتهاك من أضرار بالغة على صحة الإنسان، علما بأن الحكومة اليمنية كانت قد صادقت على اتفاقية منع الألغام عام ١٩٩٧م. وقد بلغ عدد حالات الادعاء بهذا النوع من الانتهاك لدى اللجنة (٨١) حالة. حيث تم فحص عدد من ملفات حالات ضحايا الألغام واستكمال توثيقها ورصدها، وكذلك التحقيق في عدد من هذه الحالات، ومن ذلك ما يأتي:

- الحالة الأولى وقعت ما بين قرية مغرس ناجي ومدينة صبر م/لحج وحصيلتها قتيل وجرحى.
- الحالة الثانية والثالثة وقعتا في قرية جبل الزيتون في مراعيها بالقرب من مثلث العند وضحيتها طفلين قتلى وطفلة جريحة
- الحالة الرابعة وقعت في قرية عبر ساوم م/ لحج حيث كانت حصيلة القتلى امرأة قتيلة؛ وزوجها وأولادها الثلاثة جرحى.

أقوال الضحايا:

١_ الضحية عبد الله احمد يحيى مرزوق، يسكن قرية مغرس ناجي مديرية تبن م/لحج. العمر ١٨ عام وتبين أن الضحية استقلت سيارة مع آخرين متجهين من قرية مغرس ناجي إلى مدينة صبر وفي الطريق انفجر لغم أرضي بالمركبة نوع لاندروفر أدى إلى وفاة الضحية في اللحظة عينها حال انفجار اللغم وذلك في تاريخ٢٠١٥/٨/٤م، تم جرح آخرين كانوا موجودين بالمركبة.

(أ) الضحية بشار غارس احمد صالح يسكن في قرية جبل الزيتون م/لحج مثلث العند العمر ٧ أعوام.

(ب) الضحية أحمد يحيى علي صالح حيمد، يسكن قرية جبل الزيتون م/لحج مثلث العند العمر ٧ أعوام.

(ت) الضحية نسيمة يحيى علي صالح حيمد، تسكن قرية جبل الزيتون م/لحج مثلث العند العمر ٥ أعوام.

(ث) الضحية/علوية علوي محمد علوي، تسكن قرية عبر سلوم م/لحج مديرية تبن العمر ٢٨ عام.

ما قام به الراصد:

قام الراصد بتعبئة استمارات الرصد وحدد في كل استمارة ضحية وشاهدين وهي مكتملة بحسب البيانات المرفقة حيث أشار إلى أن الضحية الأولى انفجر فيها اللغم بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤م ما بين قرية مغرس ناجي ومدينة صبر وحدد شاهدين لتلك الواقعة جرح من في السيارة اللاندروفر، كما حدد وأشار إلى الضحية الثانية والثالثة والرابعة باستمارة واحده حيث توفي طفلات وجرحت طفله الطفل الأول والثاني استشهدا والطفلة الثالثة جرحت

وحدد في تلك الاستمارات شهادتين لكل استشاره وموقع انفجار اللغم بهؤلاء الأطفال في جبل الزيتون بمثلث العند مديرية تبن م/لحج بمنطقة مراعي الأغنام بجبل الزيتون عندما كانوا يقوموا برعي الأغنام ، أما الضحية الخامسة فقد انفجر فيها اللغم بالجهة الغربية من قرية عبر سلوم عندما استقلت السيارة مع زوجها وأولادها الثلاثة وهم فارين من قصف مليشيات الحوثي وفي الطريق انفجر اللغم فتوفت الضحية وجرح زوجها وأولادها الثلاثة.

إجراءات التحقيق وأقوال الشهود:

١- عبد الله احمد يحيى مرزوق (ضحية) : قرية مغرس ناجي مديرية تبن م/لحج العمر ١٨ عام.

أ_ الشاهد الأول : (ع،ع، ف،أ)

قرر الشاهد بأقواله إنه بينما كان الضحية المذكور أعلاه يستقل سيارة المواطن زين علي فضل مع آخرين عددهم خمسة بسيارة نوع لاندروفر متجهين من قرية مغرس ناجي إلى مدينة صبر م/لحج وبينما كانوا يسيرون بالطريق العام بين المنطقتين انفجر بالسيارة التي يستقلونها لغم أرضي أودي بحياة الضحية عبد الله أحمد يحيى وجرح الخمسة البقية الآخرين وذلك باللغم الذي زرعوه مليشيات الحوثي.

ب-الشاهد الثاني: (ن، ع، ف، أ)

قرر بأقواله بما قرر به الشاهد الأول.

ضحايا الألغام في جبل الزيتون:

١_ بشار غارس أحمد صالح العمر ٧ أعوام ، السكن في مثلث العند جبل الزيتون مديرية تبن م/لحج / قتيل.

٢ – أحمد يحيى علي صالح حيمد، العمر ٧ أعوام، السكن مثلث العند قرية جبل الزيتون مديرية تبن م/لحج / قتيل.

٣_ نسيمة يحيى علي صالح حيمد، السكن في قرية جبل الزيتون م/لحج مثلث العند العمر ٥ أعوام ، جريحة.

أ) ملخص أقوال الشاهد الأول (أ، س، ف، ص):

قرر بأقواله إنه بينما كان الأطفال الثلاثة يمارسوا الرعي بمثلث العند مديرية تبن م/لحج عند ذلك انفجر لغم أرضي بالأطفال الثلاثة أودى بحياة الطفلين بشار غارس وأحمد يحيى وجرح الطفلة الثالثة نسيمة يحيى علي وتم إسعاف الضحايا الثلاثة إلى المستشفى

ب) ملخص أقوال الشاهد الثاني (ي، هـ، س، ص):

قرر بأقواله بما قرر به الشاهد الأول.

ضحايا الألغام في قرية (عبر سلوم):

١. الضحية علوية علوي محمد علوي العمر، ٢٨ عام، السكن في قرية عبر سلوم مديرية تبن م/لحج، قتيلة.

أ- الشاهد الأول (ي، م، ع، م):

قررت الشاهد بأقواله إنه عندما تعرضت القرية للقصف الصادر عن مليشيات الحوثي قررت الأسرة المكونة من علوية علوي القتيلة وزوجها عبد الحكيم زين محمد وأولادهم الثلاثة مغادره منزلهم إلى منطقة آمنه وفي أثناء سيرهم بسيارة المواطن فيصل علوي جعفر انفجر بالسيارة لغم أرضي أودى بحياة علوية وجرح زوجها وأولادها الثلاثة زرعته مليشيات الحوثي وصالح بالجهة الغربية من قرية عبر سلوم على الطريق العام للعربات والمدنيين.

ب-الشاهد الثاني (ح، س، ص، ع):

قرر بأقواله بما قرر به الشاهد الأول.

الاستنتاج :

بعد جلوس بعض فريق التحقيق المساعد للجنة مع أهالي ضحايا الألغام والشهود تبين، ثبوت وقوع ضحايا الألغام من المدنيين ووقوع ضحايا ألغام من المدنيين الأطفال والنساء والمدنيين تم زرعها من قبل مليشيات الحوثي وصالح في مناطق وسائل المواصلات التي يمر فيها المدنيين وأماكن رعي الماشية،فالثابت بالأوراق وقوع ضحايا نتيجة انفجار الألغام بتلك المناطق التي سيطرت عليها مليشيات صالح والحوثي، وفي أثناء ما كانوا مسيطرين وفي أثناء انسحابهم منها فتحدث الشهود المبينة أوصافهم بملف القضية كيفية سقوط المدنيين من أطفال ونساء ...الخ ، وتبين من ظاهر أوراق القضية المسؤولية القانونية لتلك المليشيات في زرع الألغام التي انفجرت وتسببت في مقتل وجرح الضحايا وهم:

١)عبد الله أحمد يحيى مرزوق ١٨ عام (مدني).

٢) بشار غارس احمد صالح ٧ أعوام (طفل).

٣) احمد يحيى علي صالح حيمد ٧ أعوام.

٤) علوية علوي محمد علوي ٢٦ عام (امرأة).

٥) والجريحة نسيمة يحيى علي صالح حيمد ٥ أعوام (طفلة).

الأمر الذي يعد انتهاك صريح لما جاء في مبادئ ونصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولي الإنساني بالتحديد وبما هو مقرر في المادة (٣) فقره (أ) من اتفاقية جنيف ١٣ أب ١٩٤٩م وكذلك نص المادة (٤) الفقرة (أ)من البرتوكول الاحتياطي الملحق باتفاقية (جنيف)

بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية والمواد ١٣٧,٢٣٤ من قانون العقوبات رقم ١٢ لعام ١٩٩٤م، وكذا اتفاقية حضر استخدام الألغام في النزاعات المسلحة وحق الطفل في النماء.١

أ/٥/ الادعاء بالاعتداء على الأعيان الثقافية

ـ تمهيـد:

رصدت اللجنة الوطنية عبر راصديها ٩ وقائع ادعاء انتهاك بالاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية في عدد من المحافظات لاسيما في (عدن) و(صنعاء) و(تعز) و(مأرب) و(حجة) و(البيضاء) و(المحويت).

وعملت اللجنة على الرصد والتوثيق في بعض هذه الوقائع لهذا النوع من الانتهاك، وكنموذج نذكر الآتي:

واقعة قلعة القاهرة بمحافظة (تعز)

وصف المكان:

تتوسط قلعة القاهرة مدينة (تعز) جنوب العاصمة (صنعاء) وتقع القلعة في مديرية القاهرة على جبل متوسط الارتفاع تشرف فيه القلعة على ٣ مديريات من المدينة وهي مديريات القاهرة والمظفر وصالة.

يعود بناء القلعة إلى قرابة ٩٥٠ سنة حسب بعض إشارات الكتب التاريخية، عاصرت خلالها قرابة ست دول حيث كانت إلى ما قبل ستين سنة تستخدم كحصن عسكري إضافة إلى احتوائها على الأحواض المائية ومخازن الغذاء التي يصل عمقها إلى 100متر تحت الأرض.

ومن خلال نزول اللجنة ومعاينتهم للقلعة لاحظ الفريق التابع للجنة أن الأسوار السفلية للقلعة متشققة إضافة إلى إصابة الممرات الموصلة إلى الأحواض وتهدم أجزاء كبيرة من الأدوار الوسطى والعلوية نتيجة إصابتها بقذائف تسببت في هدم عدد من الجدران الخارجية و المباني الداخلية للقلعة. كما توجد آثار شظايا على مدخل البوابة الوسطى الموصلة إلى الدار الأعلى التي تحتوي على المتحف وصالة العرض والمسجد.

أقوال الشهود:

الشاهد (ش، ق) ٢٧ سنة ويعمل في مونتاج وصناعة الأفلام قصيرة، وهو من سكان الأحياء المجاورة للقلعة حيث أفاد: أنا كنت معتقلا داخل القلعة وبالتحديد في إحدى نوبات الحراسة بالمنطقة الوسطى من القلعة، بدأت جماعة الحوثي وقوات صالح باستخدام القلعة ثكنة عسكرية وقامت بتخزين السلاح فيها في نهاية شهر مارس٢٠١٥ ثم وابتداء من منتصف شهر ابريل /٢٠١٥م بدأ إطلاق القذائف من القلعة على الأحياء السكنية في المدينة خصوصا جبل صبر والأحياء المجاورة وجبل الأخوة وجولة سنان والتحرير الأسفل لاسيما في أوقات المغرب والليل، وأصبحت القلعة تمثل مصدر خوف ورعب للسكان في تلك المناطق إضافة إلى سكان المدنية القديمة التي تقع أسفل القلعة وتسببت المدفعية التي كانت تقصف من القلعة في حوادث كبيرة من بينها قصف واستهداف مستشفى الجمهوري.

وفي يوم ٢٠١٥/٥/١٢م قام طيران التحالف بإطلاق ستة صواريخ استهدفت ثلاث صواريخ منها سلاح ١٤ ونص، ورشاش ٢٣ مضاد طيران ورشاش١٢,٧ كانت موجودة بقمة القلعة جوار المتحف في أعلى القلعة وصاروخين استهدفت الطريق الإسفلتي الخارجية المؤدية إلى القلعة لقطع الإمداد على العناصر الموجودة في القلعة والصاروخ السادس استهدف كابل الكهرباء خارج القلعة، وقد تسببت هذه الغارة في تهدم الدار العلوية في أعلى القلعة وتساقط لكامل المعروضات في المتحف والغرفة الكبيرة والدرج التابعة لها وسقوط أجزاء من سقف صالة العرض والمسجد وغرفة الحراسة.

وكانت الغارة الثانية بيوم ١٣ /٥ والثالثة في يوم ٢٠١٥/٥/٢١م استهدف فيها طيران التحالف ٢ (مدافع بي ١٠) ومدفع (هاون) بالإضافة إلى ٣ قناصين وحوالي ٦ معدلات بيكا كانت تضرب من القلعة على السكان في التحرير الأسفل وحي الأخوة وجبل صبر وأحدثت تلك الغارات أضرار بالممرات الخارجية وحفر في الساحات، ثم وقعت٣ غارات صوتية في رمضان على القلعة واحدة واثنتين على منتزه زايد في جبل صبر الذي حوله أيضا الحوثيين لثكنة وكان يتم منه ضرب أحياء الجمهوري الذي يقع أسفل المنتزه.

ولم يتوقف القصف من القلعة على المدنيين إلا بعد أن تم إخراج عناصر الحوثي منها يوم ٢٠١٥/٨/١٥م لتتحول بعدها إلى هدف مباشر يتم قصفه بشكل شبه يومي من قبل المدفعية التابعة لعناصر جماعة الحوثي وقوات صالح المتواجدة في جبل السلال والحوبان التي تقوم بالقصف بمختلف القذائف مما تسبب في تهدم الأسوار الخلفية والأمامية وساحة القلعة العلوية وما يسمى الجمنات وهي عبارة عن غرف نزول إلى داخل مدافن القلعة والتي تمتد إلى أن تصل إلى جوار المدينة القديمة وكذا تهدم البوابات إضافة إلى الممرات والأحواض.

كما أضاف الشاهد: عندما كانت القلعة تحت سيطرت الحوثيين تم نهب المتحف وما يحتويه من مخطوطات ومجوهرات وأحجار العقيق وصور القلعة القديمة والخرائط الداخلية لها من قبل عناصر الجماعة.

الشاهدة: (ر. ق) ٢٨ سنة تعمل مدرسة وتسكن جوار القلعة أنه منذ تاريخ٢٠١٥/٨/١٥م وحتى الآن ولمدة تسعة أشهر وأنا أشاهد قلعة (القاهرة) تتعرض أمامي لقصف يومي من تبة السلال والسوفتيل والحوبان المسيطر عليه من الحوثيين بقذائف الهاون والهاوزر وقد أدى القصف لدمار الأسوار الشمالية والأسوار الشرقية كما أدى إلى تضرر منازلنا نحن السكان المجاورين للقلعة وتكسرت نوافذنا إضافة إلى الخوف اليومي الذي نعانيه من تلك القذائف.

الشاهد (ر. ق) ٤٢ سنة ويعمل بمؤسسة الكهرباء ويسكن جوار القلعة:

أفاد عند مقابلته من قبل راصدي اللجنة: نشاهد بأعيننا كل يوم تقريبا قلعة القاهرة وهي تقصف بجميع أنواع السلاح الثقيل الذي يتم إطلاقه من جهة حي القصر وحي السلال ومعسكر التشريفات التي تسيطر عليها عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح ، وقد تسبب هذا القصف في الأضرار بأبراج وأبواب القلعة وتدمير جميع النوافذ والجدران والسدود الصغيرة وتهديم السواقي في القلعة.

الشاهد: (م.ع) من سكان جولة سنان أحد الأحياء في مدينة (تعز) والذي أفاد عند سماع شهادته من قبل راصدي اللجنة: كان المدفع المتواجد في القلعة قبل السيطرة عليها من قبل المقاومة يقوم بقصف الأحياء الشعبية في المدينة ويتسبب في إرهاب الناس بهدف إجبارهم على النزوح من مركز المدينة لتسهيل السيطرة عليه وفي الجمع ٢٠١٥/٨/١٤م وقعت قذيفة المدفع على منزل عبد الكريم عبد الوهاب وقت الظهر في أثناء تواجد طفلتيه رغد ١٠ سنوات وآية ١١ سنة في سقف

المنزل يقومان بتعبئة الماء أدت الشظايا إلى مقتلهما وكنت شاهد على هذه الحادثة بنفسي ومتواجد في مكان القصف.

الشاهد (م. م) والذي يعمل ممرض في المستشفى الجمهوري، ويسكن بحي الجمهوري؛ الذي أفاد عند مقابلته من قبل راصدي اللجنة: أن جميع مساكن حي الجمهوري تضررت واضطر السكان إلى النزوح بسبب القصف الذي كان مصدره من داخل قلعة (القاهرة) عندما كان يسيطر عليها عناصر جماعة الحوثي وأن المستشفى الجمهوري الذي يعمل فيه تعرض خلال شهر يونيو ويوليو٢٠١٥م إلى قصف عنيف و مباشر ومستمر من القلعة مما أدى إلى إغلاق أقسام عدة بالمستشفى ومنها قسم الولادة والطوارئ كما أدى القصف الصادر من عناصر الحوثي في القلعة إلى إحراق العيادات العلوية من المستشفى وحدثت أضرار كبيرة في المستشفى وتهدم في جوانب مبنى المستشفى المواجه لقلعة (القاهرة). كما أفاد الشاهد أن عناصر الحوثي وقوات صالح تقوم حاليا وبعد أن تم إخراجهم من القلعة في ٢٠١٥/٨/١٥م باستهداف القلعة وقصفها بمختلف القذائف برغم أنه لا يطلق منها أي سلاح وليست منطقة اشتباكات.

الاستنتاج:

حيث أنه قد أجمعت الإفادات بأن مبنى القلعة كان في السابق يستخدم من قبل الحوثيين كثكنة عسكرية لاستهداف المدينة كونها مطلة عليها، مما أدى إلى قصفها من قبل طيران التحالف كما أجمعت الإفادات أيضا على أنه وبعد خروج جماعة الحوثي وقوات صالح من القلعة والسيطرة عليها من قبل المقاومة أصبحت القلعة مستهدفة هي والأحياء السكنية من جهة جبل السلال بمديرية صالة التي تسيطر عليها جماعة الحوثي وقوات صالح فأنه وتأسيسا على ذلك يعتبر ما تعرضت له مبنى قلعة (القاهرة) مخالفة صريحة لنصوص وأحكام اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات

الثقافية في حالة النزاع المسلح ١٤ مايو ١٩٥٤م، وبالتحديد نصوص المواد الآتية من الاتفاقية والتي تنص على ما يأتي:

وعطفا على ما سبق، فإن اللجنة سوف تحقق في هذه الادعاءات سواء فيما يتعلق بقلعة (القاهرة) أو غيرها من الأعيان وسوف تأخذ هذه الإفادات بعين الاعتبار في تقريرها النهائي.

ب/ الوقائع والادعاءات بالانتهاكات الفردية:

ب/١/ القتل خارج إطار القانون:

_ تمهيد:

القتل خارج إطار القانون المقصود به هنا قيام بعض الأطراف المتنازعة بقتل أشخاص مدنيين " في مناطق بعيده من مناطق النزاع المسلح " ووفقا لما جاء في نصوص القوانين الوطنية النافذة في الجمهورية اليمنية بداية بالدستور ومرورا بقانوني العقوبات العام والعسكري وقانوني الإجراءات الجزائية المدنية والعسكرية وقانون هيئة الشرطة وانتهاءا بقانون العقوبات العام وقانون العقوبات العسكرية والتي تضمنت عديد من الأحكام المجرمة لهذا الفعل والمعاقبة عليه في حال ارتكابه واستنادا إلى ما تضمنته نصوص الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية ومنها اتفاقية جنيف بشان حماية المدنيين في وقت الحرب وبالتحديد المادة (٣).

قامت اللجنة برصد واستلام حالات ادعاء بالقتل خارج إطار القانون قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية خلال الفترة من يناير ٢٠١١م وحتى تاريخه حققت اللجنة في عدد من هذه الحالات فيما لايزال التحقيق جاري في الحالات الأخرى كما أن اللجنة لازالت تقوم برصد العديد من الانتهاكات من هذا النوع سواء التي سبق وأن حدثت منذ ٢٠١١م بحسب قرار إنشاء اللجنة أو التي لازالت تحدث حاليا وكنماذج من الاستنتاجات

التي توصلت إليها اللجنة من خلال التحقيقات التي قامت بها في عدد من ادعاءات القتل غير المشروع نورد هنا ما يأتي:

ب/١/١/ واقعة الادعاء بالقتل غير المشروع للضحية عبد السلام محمد مقبل الشميري

بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٧م، الضحية من مواليد محافظة (تعز) ١٩٤٧م مقيم في منطقة (باجل) محافظة (الحديدة) يعمل رجل أعمال. وتتلخص وقائع الادعاء بحسب إفادة ابن الضحية بدر عبد السلام محمد مقبل الشميري: الذي أفاد عند مقابلته من قبل راصد اللجنة بأنه في الساعة السادسة صباحا بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٧م تفاجأ هو وباقي أفراد أسرته الذين يقيمون معا في مبنى وأحد بقيام عناصر من جماعة الحوثي بالإضافة إلى أفراد من عناصر البحث الجنائي التابع لمديرية أمن (باجل) والمسيطر عليها من قبل جماعة الحوثي[١] بمداهمة المبنى الذي تقيم فيه الأسرة وأنه فور وصول القوة التي قامت بالمداهمة قامت بإطلاق النار على المبنى من الخارج لإرعاب السكان ومن ثم قامت باقتحام المبنى والتوجه مباشرة إلى غرفة والده التي تقع في الدور السادس وقاموا بإطلاق وابل من الرصاص عليه. ثم قاموا بعد ذلك بإخلاء المبنى من جميع المتواجدين فيه واعتقال أبناء الضحية وهم: عاطف وبدر وشاكر ومحمد وباسم واقتيادهم إلى جهة مجهولة. كما قاموا بنهب المنزل والأموال التي فيه، كما تم نهب بقية أملاك الضحية خصوصا التي تقع بالقرب من المنزل والتي هي عبارة عن معدات خاصة بمصنع وكسارة خرسانة إضافة إلى عدد من المعدات الثقيلة والسيارات وغيرها.[٢]

---

[١] - تحتفظ اللجنة بكشف بأسماء المتهمين المشاركين في هذه الواقعة، سيتم تقديمه إلى القضاء مع بقية الأدلة المرفقة الأخرى وفقا لما نص عليه قرار إنشاء اللجنة.

[٢] - تحتفظ اللجنة بقائمة الأموال والمعدات المدعى نهبها عند حدوث الواقعة.

تضمنت الوثائق والمستندات التي أمكن لراصد اللجنة في المحافظة الاطلاع عليها ومنها على سبيل المثال : نسخ الشكاوى المقدمة من زوجة الضحية إلى مكتب القائم بأعمال النائب العام والمعين من قبل جماعة الحوثي والتوجيهات الصادرة منه إلى وكيل نيابة (باجل)، وكذا الإفادة المقدمة من إدارة الأمن في مديرية (باجل) إلى وكيل النيابة وكذا المذكرة الموجهة من أبناء الضحية بواسطة محاميهم إلى المكتب السياسي لجماعة الحوثي بطلب فتح تحقيق في الواقعة ومسآلة مشرف جماعة الحوثي مديرية (باجل)، وكذا طلبات استعادة الأموال المنهوبة والردود عليها من قبل المعنيين في جماعة الحوثي بالإضافة إلى العديد من الأوراق والوثائق الأخرى التي أستلمها راصد اللجنة وقد تضمنت هذه الوثائق في ظاهرها فضلا عن ما ورد في أقوال جيران الضحية[٣] ما يؤكد صحة ما جاء في رواية ابن الضحية المشار إليها أعلاه.

وحيث أن الواقعة حظيت باهتمام كبير من قبل الرأي العام وتناولتها العديد من وسائل الإعلام وذلك نظرا لكون الضحية رجل أعمال مشهور وكاتب معروف له العديد من الإصدارات الأدبية المنشورة، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لم تقم جماعة الحوثي بالاستجابة للمطالبات الموجهة إليها بفتح تحقيق في الواقعة بحكم كونها سلطه الأمر في موقع الانتهاك.

ب/١/٢/ واقعة الادعاء بالقتل غير المشروع للضحية محمد عزيز المجدوب

بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٤م، الضحية من أبناء قرية (المجدوب) مديرية (المنار/ آنس) محافظة (ذمار). وتتلخص وقائع الادعاء بحسب إفادة ابن أخ الضحية عند مقابلته من

[٣] - تتحفظ اللجنة على أسماء وتفاصيل إفادتهم تجنبا للإضرار بهم.

قبل راصد اللجنة بأنه وفي تاريخ ٢٠١٥/٥/٢٤م قامت عناصر تنتمي لجماعة الحوثي باستحداث نقطة في طريق بني سلامة مدينة (الشرق) الفرع المؤدي إلى حمام (علي) مديرية (المنار / آنس) وأنه عند مرور سيارة عمه الضحية محمد عزيز المجدوب التي كان يستقلها الضحية بجواره ورفقة آخرين تم توقيفهم من قبل أفراد النقطة، وعندما نزل الضحية للحديث مع العناصر المتواجدة في النقطة وطلب منهم السماح له بالمرور أو تركه للعودة إلى القرية هو ومن معه، إلا أن هذه العناصر رفضت ذلك، ثم وصلت إلى المكان تعزيزات من مجموعة مسلحة أخرى تابعه لجماعة الحوثي قامت بقطع طريق العودة وهذه التعزيزات كانت بقيادة المدعو نبيل سريب وهو أحد قادة العناصر التابعة لجماعة الحوثي في المنطقة ولكن من دون جدوى، ثم قامت هذه العناصر باختطاف مجموعه ممن كانوا في السيارة وأخذهم إلى (مدينة ضوران انس) ومنها إلى مركز محافظة (ذمار) وإطلاق النار على الباقين ومنهم عمي الضحية (محمد عزيز المجدوب) الذي قتل في هذه الواقعة.

أكد عدد من شهود الواقعة الذين قابلهم راصد اللجنة ما ورد في أقوال ابن أخ الضحية حيث أفاد الشاهد (أ، م، ع) ٢٥ سنة من أبناء مديرية (المنار/ آنس) أنه كان يركب في سيارة الضحية ومتجهين إلى الاجتماع الذي كان سينعقد في مدينة (الشرق) وفي الطريق فوجئنا بقيام عناصر من جماعة الحوثي باعتراضنا بحجة تفتيشنا والبحث عن الأسلحة وخلال التفاوض مع هذه العناصر وصلت سيارة نبيل صالح سريب وهو من مديرية المنار ومعه مشرف جماعة الحوثي في المنطقة المكنى (أبو مرتضى) من قرية جبل إسحاق وحينها توجه الضحية إليهم بالسماح لنا بالمرور أو العودة لقريتنا ولكنهم رفضوا وطلب أبو مرتضى أن أحضر إليه أنا وشخص آخر ممن كانوا معنا في

السيارة من أجل التشاور معه، وعند ذهابنا إليه قام باعتقالنا وأخذنا على متن سيارته، وبعد أن غادرنا بقليل سمعناه يتصل بشخص أسمه (حسان محسن) ويقول له "صفوا الباقين" يعني أطلقوا النار على الباقين. وبعد أن تم اعتقالنا نقلنا إلى مدينة ضوران ومنها إلى مدينة (ذمار) ولم نعلم بمقتل الضحية إلا ونحن في المعتقل.

أقوال الشهود:

كما ورد في أقوال الشاهد (ع، أ،أ) أنه كان راكبا مع الضحية في سيارة واحدة وتم اعتراضهم من قبل عناصر تابعة لجماعة الحوثي في نقطة تم استحداثها على الطريق المؤدية إلى مدينة (الشرق) وعند التفاوض معهم من قبل الضحية جاء شخص يدعى نبيل سريب على سيارة طقم عسكري معه مجموعة من المسلحين انتشروا في الجبل المجاور للنقطة التي أستحدثها المسلحون وخرج الضحية من السيارة وطلب منهم السماح لهم بالمرور أو العودة ولكنهم رفضوا واستدعوا شخصين ممن كانوا معنا في السيارة بحجة أنهم سيتشاوروا معهم وحينها خرجت أنا من السيارة واختبأت في مكان قريب منها، وبعدها تم إطلاق النار من قبل العناصر المسلحة على السيارة مما أدى إلى مقتل الضحية وإصابة أثنين ممن كانوا معنا وتم إسعافهم بعد انسحاب المسلحين إلى مستشفى (الأهلي) في (صنعاء) لتلقي العلاج هناك.

الاستنتاج:

من خلال الوقائع المشار إليها أعلاه والمتعلقة بادعاءات القتل غير المشروع في بعض الحالات التي قام راصدي اللجنة برصدها تبين لهم أن هناك حالات ادعاء بالإعدام والقتل الغير المشروع شهدتها (اليمن) استهدفت أشخاص مدنيين أما بشكل فردي أو جماعي وطالت عديد من السجناء داخل مراكز الاحتجاز.

فيما توجد هناك ادعاءات تحقق فيها اللجنة بحالات مارست فيها بعض الأطراف أعمال إعدام وقتل غير مشروع وتعذيب حتى الموت طالت أعداداً كبيرة من السجناء داخل مراكز الاحتجاز، كما استلمت اللجنة ادعاءات بانتهاكات أخرى بتعرض أشخاص مدنيين للقتل نتيجة اعتقالهم ووضعهم بشكل متعمد في مناطق تعتبر أهداف عسكريه تم قصفها بعد ذلك، بالإضافة إلى عديد من حالات الانتهاك الأخرى التي لازالت تحقق فيها اللجنة وستقوم بتقديم النتائج بشان ما توصلت إليه فيها ضمن تقريرها النهائي الذي ستقوم بتسليمه إلى القضاء ومختلف الجهات والهيئات المعنية والمهتمة بحقوق الإنسان وذلك من أجل ضمان محاسبة المتسببين بهذه الانتهاكات طبقا لما نص عليه قرار إنشاء اللجنة.

ب/٢ الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري

- **تمهيد:**

وفقا لما أشارت إليه بيانات نشرتها عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في (الجمهورية اليمنية) في تقاريرها الصادرة خلال الخمس السنوات الماضية شهدت (اليمن) زيادة كبيرة في عدد حالات الادعاء بالاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري، بدأت هذه الزيادة في التنامي وبشكل ملحوظ كما تشير هذه التقارير التي أطلعت اللجنة على عدد منها مع بداية عام ٢٠١١م واستمرت في الارتفاع لتصل إلى أعداد مهولة ومثيرة للقلق مع نهاية العام ٢٠١٤م وما تلاه.

ونظرا لأهمية هذا النوع من الانتهاكات وخطورة آثاره فقد أولت اللجنة هذا الملف كثير من العناية والاهتمام منذ إنشائها. وعلى هذا الصعيد استلمت اللجنة عدد ٣٥٨ ادعاء ومنها نذكر الآتي:

ب/٢/١/ الضحية يحي صالح العيزري

من مواليد قرية (الشليل) مديرية (ضوران) محافظة (ذمار). وتتلخص وقائع القضية كما رواها ابنه جلال وبحسب ما احتوته أوراق حالة الادعاء لدى راصد اللجنة في المحافظة أنه: وعند قيام جماعة (الحوثي) بالسيطرة على العاصمة (صنعاء) في ٢٠١٤/٩/٢١م قامت عناصر من الجماعة باقتحام مبنى التلفزيون الرسمي والذي كان الضحية يعمل كقائد للكتيبة الثالثة المسؤول على حماية مبنى التلفزيون. وبحسب إفادة ابن الضحية عند اقتحام عناصر الجماعة المبنى تم إطلاق النار على والده مما أدى إلى جرحه كما أخبروه زملاء والده الذين كانوا حاضرين في الواقعة، وأنه بعد جرح والده تم نقله إلى منزل القاضي محمد الشرعي حيث تلقى العلاجات الأولية في منزل القاضي ومن ثم تم نقله إلى الملعب الذي كانت جماعة (الحوثي) تتخذه معتقلا لها عند اقتحام العاصمة. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن لم يسمح له بزيارته ومعرفة ظروف اعتقاله رغم الوعود التي قطعها له عدد من قيادات جماعة (الحوثي) في (صنعاء) و(صعدة) بالسماح لهم بزيارته إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن.

أقوال الشهود:

أكد الشاهد (ع، ع، أ) عند مقابلته للجنة بأنه بعد فترة من اختفاء الضحية ذهب مع بعض أفراد أسرة الضحية لمتابعة موضوع معرفة مكان الضحية والإفراج عنه، وأنهم التقوا ببعض القيادات في محافظة (صعدة) ووعدوهم بالإفراج عنه، وتواصلوا مع الوزير السابق (أحمد عقبات)

بشأن الموضوع كما تم عقد لقاءات قبلية برعاية الشيخ (محمد النهمي) عضو مجلس النواب للمطالبة بمعرفة مصير الضحية والإفراج عنه، إلا أن هذه الجهود كلها كانت من دون جدوى. ونتيجة لذلك أصيب والد الضحية بجلطة مرضية، وتدهورت صحته النفسية.

كما أفاد الشاهد (ع، م ، ن) بأن عدد من زملاء الضحية أخبروه عن الشخص الذي قام باعتقال الضحية ونقله إلى مكان مجهول شخص يدعى (صالح صالح الأعوج) وأن هذا الشخص هو الذي نقل الضحية إلى منزل القاضي (محمد الشرعي) ومن ثم إلى الملعب، كما شهد بذلك أشخاص آخرون شاهدوا الضحية عندما كان معتقلا في ملعب الثورة.

ب/٢/٢/ الضحية الطفل سفيان يحي محمد لطف النمر

من مواليد ٨/٣١/ ١٩٩٩م أمانة العاصمة (صنعاء) ، الجراف الشرقي شارع مكة، بجوار المؤسسة العامة للكهرباء. جاء في أقوال والد الضحية يحي محمد من مواليد ١٩٥٩م الحيمة الداخلية أمانة العاصمة، حي الجراف الشرقي؛ أنه: في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/١١/١٦م تم اعتقال الطفل الحدث سفيان النمر في شارع المطار أمام المؤسسة العام للكهرباء من قبل طقمين كانا على متنهما عناصر من جماعة (الحوثي) وتم الاعتداء عليه بالضرب المبرح وتم اقتياده إلى سجن البحث الجنائي، وتعرض خلال فترة السجن للتعذيب النفسي وطلب منه إحضار أخيه رشيد المتهم في قضية عدنان المراني الذي تعرض لحادث إحراق في شارع المطار. وتم إبقاء الحدث في السجن المركزي وتم إعداد قرار اتهام له بإعداد لائحة اتهام بأنه يبيع المفرقعات النارية رغم حداثة سنه، ولازال في السجن رغم حداثة سنة.

الشاهد (م، أ، م، أ) البالغ من العمر ٢٤ عاما، محال إقامته مدينة (سواد حزيز). وبحسب رواية الشاهد بأنه تم اعتقال الطفل سفيان يحي محمد النمر من قبل طقمين على متنهما أفراد من جماعة الحوثي (بصنعاء) في شارع المطار، وتم اقتياده إلى سجن البحث الجنائي وتعرض هناك للضرب والتعذيب النفسي حتى يومنا.

الشاهد (ع، م، ع، أ) العمر ٢٢ عاما، يقيم في مدينة (سواد حزيز) أمانة العاصمة وشهد أنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/١١/١٦م في شارع المطار شاهد طقمين عليهما عناصر يرتدون ملابس تدل على انتمائهما لجماعة (الحوثي) تم اعتقال الطفي سفيان أمامي وتم الاعتداء عليه بالضرب المبرح، وتم أخذه إلى سجن البحث الجنائي الذي يقع تحت سيطرتهم، ومازال معتقلا حتى هذه الإفادة.

وقدم والد الضحية مذكرة صادرة عن وكيل نيابة الأمن والبحث بمحافظة (صنعاء)، تفيد بأن الطفل سفيان النمر أنه محبوس كرهينة فقط. وكذلك شكوى مقدمة إلى النائب العام بشأن الإجراءات التعسفية المتخذة ضد الضحية الذي مازال معتقلا في إدارة البحث الجنائي، وكذلك قدم شكوى التي تقدم بها إلى إدارة السجون بشأن اعتقال ولده.

الاستنتاج:

من خلال الوقائع المشار إليها أعلاه والمتعلقة بادعاءات انتهاك الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، باعتبارها أحد الحالات التي حققت بها اللجنة كونها في ازدياد مستمر، وجدت اللجنة أن ثمة ادعاءات حققت فيها اللجنة ومازالت تحقق في الجزء الآخر منها مارستها بعض الأطراف سوف تقوم بتقديم النتائج بشأنها وما توصلت إليه ضمن تقريرها النهائي الذي ستقدمه للجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها القضاء لإنصاف الضحايا.

ب/٣/ تفجير المنازل

_تمهيد:

يشكل انتهاك تفجير المنازل ظاهرة خطيرة ظهرت في المجتمع اليمني منذ العام ٢٠١١م. ويتمثل هذا الاسلوب بوضع المتفجرات بأنواعها المختلفة بداخل أو بجانب المنازل المراد قمع أصحابها وترويعهم وتخويفهم بهدف إثنائهم عن مقاومة تلك الجماعات. وقد أولت اللجنة اهتماما بكافة أنواع الانتهاكات التي تعرضت لها كافة المحافظات بما فيها تفجير المنازل لما يتمتع به أسلوب التفجير من تهديد للحياة المدنية. وقد وجهت اللجنة راصديها برصد وتوثيق الادعاءات بتفجير المنازل وقد تم رصد ١١٤٣ حالة إدعاء بانتهاك تفجير المنازل.

وقد أدان المبعوث ألأممي (لليمن) (إسماعيل ولد الشيخ) في بيانه بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٤م انتهاكات تفجير المنازل والاعتقالات غير القانونية وعدها من الأمور التي تتنافى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع القيم والأخلاق اليمنية.

وتستعرض اللجنة في تقريرها هذا نماذج ادعاءات بانتهاكات تفجير المنازل ومنها:

ب/٣/١/ تفجير منزل (لوزة يحي صالح)

أرملة وربة بيت، من مواليد محافظة (الضالع) مدينة (الوعرة) حي (كوكبة) بجوار مكتب الرعاية. حيث تتلخص والوقائع الادعاء بحسب رواية صهر المتضررة بتفجير منزلها علي عبدالله عبيد من مواليد ١٩٥٨م محافظة (الضالع) حي كوكبة، بأنه وبتاريخ ٢٠١٥/٤/١٨م الساعة الواحدة ظهرا خرجوا أربعة جنود مرتدين ملابس عسكرية تابعين لمليشيا (الحوثي) بقيادة (أبو علي)

وكانوا على متن دبابة وقاموا بإطلاق طلقتين مدفعية منها إلى داخل منزل (لوزة) ثم ذهبوا لجلب اسطوانتين غاز وقاموا بتلغيم المنزل ثم تحركوا إلى جانب دار الرعاية القريب من المنزل وقاموا بتفجير الاسطوانتين وأسفر ذلك عن تدمير المنزل بالكامل.

أقوال الشهود :

وتم إثبات الواقعة بشهادة الشاهد (م، أ ، ع) البالغ من العمر ستين عاما ويقيم في حي كوكبة، وقد أفاد الشهد بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٤/١٨م قامت عناصر من مليشيات (الحوثي) وقوات موالية لعلي عبد الله صالح الرئيس السابق بتفجير منزل (لوزة) بإطلاق قذيفتين دبابة وقذيفة (بي عشرة) وقاموا بوضع مادة اسطوانتين بداخل المنزل وقاموا بتفجيره. ثم عادوا إلى المبنى الذي يتمركزون فيه الذي يبعد بحوالي ٢٠٠ متر حيث ادعوا أن أحد الأشخاص قد قام بإطلاق الرصاص من هذا المنزل وذلك غير صحيح لأن هذا المنزل تسكنه امرأة أرملة وأولادها القصر.

وقد أفاد الشاهد (ع، ع، م) من مواليد محافظة (الضالع) حي كوكبة. بأن أفراد من جماعة (الحوثي) وقوات (علي عبد الله صالح) بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٨م مع الساعة الواحدة ظهرا بتفجير منزل الأرملة (لوزة) الذي يبعد عن دار الرعاية بحوالي ٢٠٠ متر والذي تتمركز فيه تلك الجماعة. ويدعوا أن المقاومة تضرب عليهم النار من داخل المنزل وذلك الكلام غير متطابق مع الواقع لأن المنزل تسكنه أرملة وأولاد صغار ولم نسمع بأن المقاومة تتواجد في هذا المنزل لأننا جار (لوزة) ونعلم بظروفها وبأنها تعيش لوحدها مع أولادها.

وقد قام راصد اللجنة بالنزول ومقابلة المتضررة بتفجير منزلها (لوزة يحي صالح) وقام بمعيتها بزيارة موقع المنزل المفجر وتصويره، وتحتفظ اللجنة بصور وبوثائق المنزل المفجر وبالوثائق التي تتضمن تقييمات الأضرار وقيمتها المالية.

ب/٣/٢/ تفجير منزل (عبد الحميد أحمد علي سالم العبادي)

من مواليد ١٩٧٤م محافظة (لحج) المسيمير وهذه القرية تحتوي مجموعة من المنازل المتفرقة لا تحتوي على أرقام، يسكن هذه القرية ناس بسطاء. وتتلخص وقائع الادعاء بحسب مالك المنزل بأنه: في تاريخ ٢٠١٥/٤/٢١م ومع قرب صلاة المغرب وصل إلى قرية المسيمير إلى جانب المنزل المذكور طقمين لقوات عناصر من جماعة (الحوثي) والقوات الانقلابية للرئيس (علي عبد الله صالح) وأخرجوا أسرته من المنزل تحت التهديد وأخبروهم أنهم سيفجرون المنزل على رؤوس أصحابه وقاموا برمي عبوات ناسفة إلى المنزل وهم يرددون الصرخة المعتادة لجماعة (الحوثي) وهي: "الموت لأمريكا والموت لإسرائيل واللعنة على اليهود والنصر للإسلام".

أقوال الشهود:

وقد أفاد الشاهد (ع، ع، ن) البالغ من العمر ٤٦ عاما ويسكن محافظة (لحج) قرية (المسيمير) وهو جار لمالك المنزل الذي تم تفجيره. وأفاد أنه يشهد لله تعالى أن قوات الحوثي _ صالح عند سيطرتهم على مركز المديرية قاموا بالوصول إلى منزل المواطن (عبد الحميد محمد أحمد العبادي) وأمهلوا الزوجة والأولاد نصف ساعة للخروج من منزلهم وإلا سينسفون المنزل فوق رؤوسهم وكان ذلك تحت تهديد من قبل قائد الحملة، وقام الجيران بإخراج الأسرة من البيت ثم قام أفراد من جماعة (الحوثي) بتفخيخ المنزل ونسفه بالكامل مع جميع محتوياته وهم مرددين الصرخة المتعلقة بالحوثية.

ومن جانبه أفاد الشاهد (ف، أ، خ، أ) العمر ٣٥ عاما يسكن في قرية (المسيمير) وهو جار لملك المنزل المفجر. وجاء في أقواله يشهد بأنه حضرا طقمين من قوات الحوثي _ صالح في تاريخ ٢٠١٥/٤/٢١م وطلبوا من مالك المنزل الخروج بالقوة وكان ذلك عند صلاة المغرب ما لم

سيفجرون المنزل، وبعد إخراج الأسرة من المنزل قاموا بنسف المنزل بعبوات شديدة الانفجار مما أدى إلى تدمير كامل المنزل.

وقد عرض مالك المنزل الذي تم تفجيره للراصد في أثناء نزوله لموقع المنزل لمعاينة واقعة الإدعاء بانتهاك تفجير المنزل وصور للمنزل المفجر في أثناء تفجيره وشاهد راصد اللجنة بأن المنزل قد تم تسويته مع الأرض أي تم تهديمه بالكامل. وقد عرض أيضا مالك المنزل مراسلات بين شيخ المسيمير (عبد الفتاح محمد عبد الله) موجهة إلى السلطة المحلية في محافظة (لحج) مفادها بأن مالك المنزل الذي تم تفجيره يسكن العراء ولا يوجد لديه مأوى يرتاده.

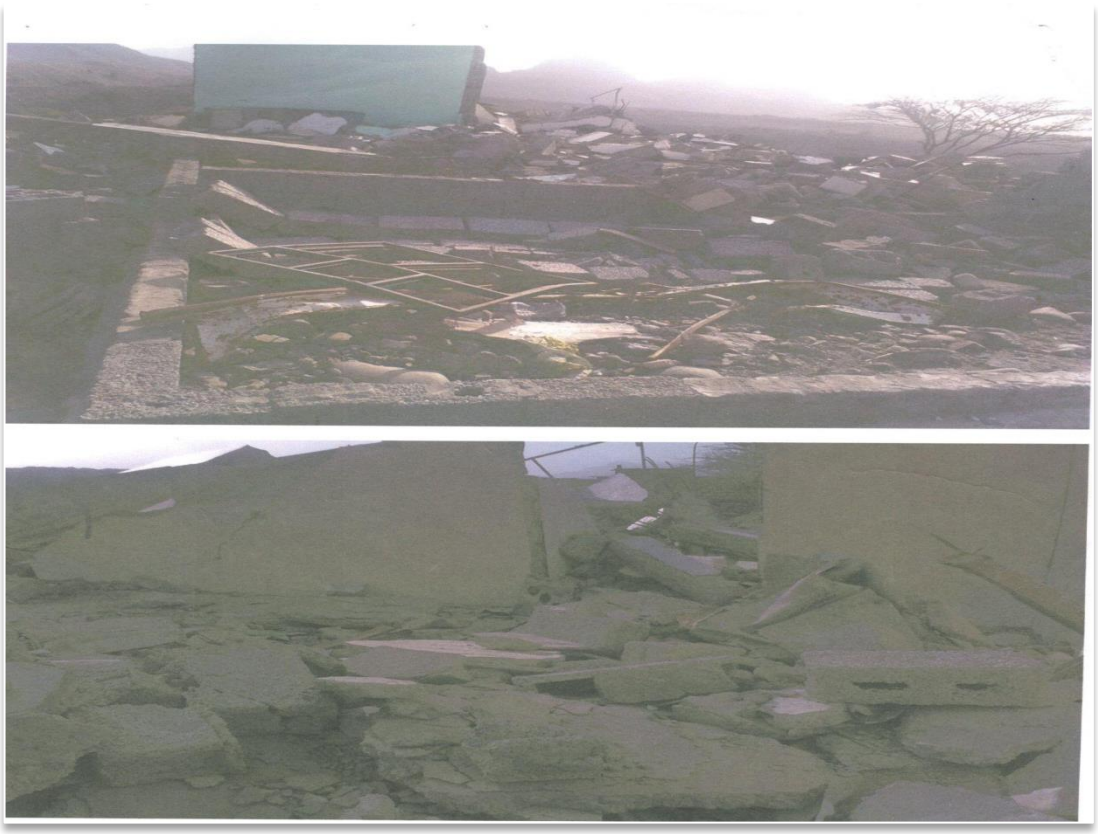

الاستنتاج:

تشير أعمال الرصد والتوثيق التي باشرتها فرق العمل التابعة للجنة إلى أن وقائع الادعاء بتفجير المنازل وسيلة من وسائل الحرب التي انتهجتها وتفردت بها جماعة (الحوثي) من بقية الأطراف المتنازعة في (اليمن) وهذا القول تسنده استمارات توثيق ادعاءات انتهاكات تفجير المنازل الواصلة إلى فريق اللجنة. ونشير إلى أن المبعوث الأممي (لليمن) (إسماعيل ولد الشيخ) في بيانه بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٤م قد أدان انتهاكات تفجير المنازل التي أتهم فيها جماعة (الحوثي) وعدها من الأمور التي تتنافى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع القيم والأخلاق اليمنية.

ب/٤/ لتعذيـــب وسوء المعاملة:

تمهيد:

يعد التعذيب من أشد الانتهاكات الأكثر إيلاما لجسد الإنسان أو نفسيته وبصورة متعمدة ومنظمة كوسيلة لاستخراج معلومات أو الوصول لاعتراف أو لغرض الترهيب والتخويف أو كشكل من أشكال العقوبة ويستعمل في بعض الحالات لفرض مجموعة من القيم والمعتقدات. ويعد التعذيب بأنواعه كافة منافيا للمبادئ العامة لحقوق الإنسان الذي تم الإعلان عنها في ١٩٤٩/٩/١١م وتم التوقيع عليها من عدة دول في العالم ومنها (الجمهورية اليمنية) وكذا معاهدة (جنيف الرابعة) الصادرة في ١٩٤٩م المتعلقة بحماية المدنيين في أثناء الحرب. حيث تم

تشكيل لجنة مراقبة (وضع التعذيب) التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٧م والتي ضمت في عضويتها (١٤١) دولة إلا أن معظم الدول الموقعة عليها لا تلتزم بتطبيق البنود الواردة في المعاهدات المذكورة.

وقد رصدت ووثقت اللجنة الوطنية عبر راصديها عديد من حالات الانتهاك المتعلقة بالتعذيب في كثير من المحافظات اليمنية؛ إلا أن هذا النوع من الانتهاك تجلى بوضوح منذ عام ٢٠١٥م حيث بلغ عدد الانتهاك في التعذيب والذي وصل إلى اللجنة (١٣٢) حالة. وتستعرض اللجنة هنا نماذج من هذه الحالات في الآتي:

ب/٤/١/ واقعة الادعاء بالتعذيب للضحية (صالح عوض علي البشري)

من مواليد ١٩٧٨م في (الحيمة الخارجية _ محافظة صنعاء) عزلة بني مهدي قرية (بني عبس). وتتلخص وقائع الادعاء بحسب إفادة شقيق الضحية (عبد الرحمن علي البشري) بأنه في يوم الخميس تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢م الساعة الرابعة عصرا في شارع الزبيري أمانة العاصمة وفي أثناء ما كان الضحية مشارك مع رفاقه في مسيرة احتفائية بمناسبة ذكرى ثورة فبراير تم اعتقاله مع رفاقه من قبل طقم مسلح تابع لأفراد من جماعة (الحوثي) وتم اقتياده هو ورفاقه على متن سيارته إلى إحدى البدرومات من دون أن يعلم أحد عنه شيئا وتم ممارسة التعذيب النفسي معه من خلال التهديد بواسطة الأسلحة الخفيفة وتم منعه من استخدام الحمام وقدم لهم طعاما رديئاً وتم نعتهم بالعملاء والخونة والإرهابيين وفي الساعة الثانية عشرة ليلا تم اقتياد الضحية إلى غرفة مجاورة من قبل شخص ملتم وثلاثة من الحرس بعد أن تم ربط عينيه وتكبيل يديه وربطه على خشبة وضرب بقضيب حديدي حتى فقد الضحية وعيه من شدة التعذيب وتم إلقائه ليلا في شارع الزبيري. وتم إسعافه بعد ذلك إلى إحدى المستشفيات القريبة وتم ملاحقته من قبل جماعة (الحوثي) مما أضطر

بأحد المناوبين في المستشفى من الطلب من الضحية بمغادرة المستشفى. وفور ذلك قرر المسعفون من المواطنين من نقله إلى محافظة (الحديدة) وفي أثناء ذلك وتحديدا في منطقة (متنة) توفى الضحية بسبب ما تلقاه من التعذيب.

أقوال الشهود:

أفاد الشاهد (م،م،ح، أ) البالغ من العمر ٤٣ عاما يسكن في (الحيمة الخارجية) بأنه في يوم الخميس ٢٠١٥/٢/١٢م سافر من الحيمة الخارجية إلى أمانة العاصمة للمشاركة في ذكرى ثورة فبراير على متن سيارة (صالح عوض البشري) وبرفقة الأخوين (عبد الجليل الصباري وعلي طاهر الفقيه) ووصلنا إلى شارع الزبيري الساعة الرابعة عصرا، فاعترضنا طقم عسكري تابع لجماعة (الحوثي) وأوقفونا وأجبرونا للمشي في إحدى الحارات ومن تم ربط أعيننا وتم اقتيادنا إلى إحدى البدرومات القريبة من شارع الزبيري وبقينا بها ثلاثة أيام عرضنا فيها للتعذيب النفسي والجسدي، وتم اتهامنا بالعمالة والخيانة. وفي اليوم الرابع تم أخذ صالح البشري إلى غرفة مجاورة وتعذيبه لمدة ثلاث ساعات حيث تم بعد ذلك إعادته إلينا وهو لا يقوى على الحركة أو الكلام. وتم نقله بعد ذلك إلى المستشفى وهو في وضع حرج وكان أخيه متواجدا في المستشفى ونظرا للمضايقات التي تعرض له طاقم المناوبة في المستشفى، وتوفي في الطريق في منطقة (متنة).

الشاهد (ع، ط، ع، أ) البالغ من العمر ٤٠ عاما يسكن منطقة الحيمة الخارجية محافظة صنعاء أفاد في أقواله بأنه كان برفقة الضحية في يوم الخميس ٢٠١٥/٢/١٢م لغرض حضور المشاركة في احتفالية ذكرى ثورة فبراير. ومع الساعة الرابعة عصرا في شارع الزبيري أعترضهم طقم مسلح تابع لمليشيات الحوثيين وقاموا بربط أعيننا جميعا وأخذنا إلى بدروم إحدى البنايات في أمانة العاصمة. وتم إبقائهم هناك لمدة ثلاثة أيام تعرضنا خلال هذه المدة للتعذيب النفسي وكيل

الاتهامات الباطلة وتم تأخير وجبات الطعام علينا. وفي اليوم الرابع الساعة الواحدة صباحا تم أخذ الضحية صالح البشري إلى غرفة مجاورة وتم ضربه بالحديد على مؤخرته، وكان معصوب العينيين ومكبلا واستمر تعذيبه لمدة ثلاث ساعات، وكذا تم تعذيبنا جميعا أنا وصديقي عبد الجبار إلا أن صالح البشري كان أشدنا تعذيبا. وعندما أعادوه إلينا كان لا يقوى على الحركة ومغمى عليه. ومع الساعة الثالثة صباحا تم أخذنا وإلقائنا في شارع الزبيري وأوقفت سيارة بالرغم أنني لم أكن أقوى على الحركة. وتوجهنا إلى المستشفى لإسعاف البشري وتم ملاحقتنا من جماعة (الحوثي) ومنعونا من العلاج في المستشفى فقررنا السفر إلى محافظة (الحديدة) للعلاج وكان أخو الضحية موجودا معنا، وفي الطريق توفى البشري نتيجة التعذيب الذي ألم به.

وعرض شقيق الضحية لراصد اللجنة ما يؤكد ادعائه بتعرض شقيقه للتعذيب، والمتمثل ذلك بالتقرير الطبي وشهادة الوفاة التي أكدت وفاته في اليوم عينه الذي تم رميه في شارع الزبيري.

ب/٤/٢/ الضحية أحمد صالح علي الحداد

من مواليد ١٩٥٤/١/١م مدينة بني حشيش (صنعاء) حي داؤود، شارع الشرفة. وتتلخص وقائع الادعاء بحسب إفادة نسيب الضحية (عبد الغني علي عائض مجلي) بأنه في الساعة الثالثة عصرا تاريخ ٢٠١٦/٤/٢٢م تم مداهمة منزل الضحية من قبل مجموعة مسلحة تابعو لمجموعة الحوثي وتم اعتقال المذكور أمام أهله بحجة تسليم ابنه الملاحق من قبلهم وتم نقله إلى إدارة (بيت السيد) ورغم توسل أهله بسبب مرضه وكبر سنة إلا أنهم رفضوا إطلاقه ومارسوا عليه ضغوط نفسية وتعرض للتعذيب حتى توفى، وقاموا بتسليم جثته إلى أهله.

الشاهد (ع، ع، ع) البالغ من العمر ٣٣ عاما يسكن صنعاء مدينة بني حشيش، أفاد في أقواله إنه في تاريخ ٢٠١٦/٤/٢٢م تم مداهمة منزل الحاج (أحمد صالح علي الحداد) من قبل

مجموعة مسلحة تابعة لجماعة (الحوثي) واقتادوه أمام الناس وأمام أهله رغم كبر سنه ومرضه وتم أخذه إلى إدارة أمن (بيت السيد) وتم تسليمه ثاني يوم إلى أهله جثة هامدة.

أقوال الشهود:

الشاهد (ع، ع، م، خ) البالغ من العمر ٢٦ عاما يسكن مدينة بني حشيش، جاء في أقواله إنه في تاريخ ٢٠١٦/٤/٢٢م شاهد مجموعة من جماعة (الحوثي) تقتحم منزل الضحية (أحمد صالح علي الحداد) وإخراجه بالقوة أمامي وأمام الناس بحجة إحضار ابنه المطارد من قبلهم ولم يشفع له أمامهم كبر سنه ومرضه، حيث كان يتوسل إليهم أمامنا، إلا أنهم اقتادوه إلى إدارة أمن بيت السيد المسيطرين عليها، وتم إحضار الحاج أحمد صالح علي الحداد إلى أهله ثاني يوم جثة هامدة.

الاستنتاج:

بعد أن استمع راصدي اللجنة في أثناء مقابلتهم إلى عديد من الضحايا والشهود في ادعاءات انتهاك التعذيب وسوء المعاملة والذين أفادوا بحسب رواياتهم قيام أحد أطراف النزاع المتمثل بجماعة (الحوثي) بهذه الانتهاكات المذكورة أعلاه؛ إلا أن اللجنة الوطنية مازالت مستمرة في رصد وتوثيق هذا النوع من الانتهاكات والتحقيق فيه كونه في تزايد مستمر بحسب ما يصلها من راصديها في عموم محافظات الجمهورية وبحسب ما توثقه منظمات المجتمع المدني وتقدمه للجنة. وسوف تحدد اللجنة الجهة أو الجهات المسؤولة عن هذا النوع من الانتهاكات في تقريرها النهائي للاقتصاص قانونا من مرتكبيها سواء للوقائع المذكورة أعلاه أو غيرها من الوقائع التي تندرج ضمن هذا النوع من الانتهاكات.

رابعا: المعوقات والعراقيل

ضعف الدعم الفني والاستشاري المقدم للجنة ولاسيما المفوضية السامية لحقوق الإنسان مكتب (اليمن).

١) الاختلال الأمني في بعض المناطق والمحافظات الذي لا زالت مشتعلة بالقتال والانتهاكات.
٢) تردي الخدمات في عموم الجمهورية اليمنية، مما تسبب ببعض المشاكل للجنة وراصديها وعدم قدرتها في التواصل مع بعض الجهات وبعض العاملين لها.
٣) عدم سرعة التجاوب من قبل بعض أطراف النزاع للتعاون مع اللجنة وتسهيل عملها.
٤) صعوبة الحصول على بعض الوثائق كشهادات الوفاة أو التقارير نظرا لعدم استمرارية المرافق العامة في أداء عملها في كثير من مناطق الجمهورية اليمنية.

وعلى الرغم من هذه المعوقات إلا أن اللجنة قد نجحت والى حد كبير بالواجبات المناطة بها وتمكنت من جمع المعلومات والرصد والتوثيق لها والتحقيق بعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

خامسا: التوصيـــــات

١) تحث اللجنة على الالتزام والتقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المتعلقة بالنزاعات المسلحة في حماية المدنيين.

٢) تحث اللجنة على إعطاء الألوية لمعالجة الجرحى قبل التحقيق معهم ومعاملتهم معاملة إنسانية وحمايتهم ونقلهم إلى المستشفيات بدون تأخير والسماح لسيارات الإسعاف للوصول إلى الجرحى.

٣) تحث اللجنة على عدم استخدام المناطق السكنية والمنشآت المدنية والخدمية كمنطلقات للقتال أو مستودعات لتخزين الأسلحة.

٤) تحث اللجنة على عدم استخدام الألغام المضادة للأفراد التي تعرض حياة المدنيين للخطر.

٥) تدعو اللجنة كافة أطراف النزاع للتعاون مع اللجنة وتسهيل عملها وإتاحة الفرصة لوصول أعضاءها وفريق التحقيق المساعد والراصدين لجميع الأماكن والأشخاص والجهات الذي ترغب في مقابلتها والانتقال إليها وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة، وتوفير الحماية لهم.

٦) تحث اللجنة على وقف عمليات التعذيب والإخفاء القسري للمدنيين كما تدعو إلى سرعة أطلاق سراح جميع المعتقلين، وحماية الأعيان الثقافية.

٧) تحث اللجنة على المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبقية المنظمات الدولية ذات العلاقة على تقديم الدعم للجنة.

وأخيرا وليس بآخر، فأن اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في (الجمهورية اليمنية) تشير إلى أن أعمالها ومهامها في هذا الصدد مستمرة بصورة مضطردة حتى تحقيق الأهداف المرسومة لها في نظمها ولوائحها المختلفة بما يحقق ويلبي طموحات الشعب اليمني في التحقيق في الوقائع والادعاءات للانتهاكات كافة وصولا لتقديم الجناة والجهات المرتكبة لهذه الانتهاكات إلى العدالة والقضاء؛ وإذا كان تقريرها _ اللجنة الوطنية للتحقيق _ هذا قد تناول وتضمن جزءا من هذه المهام كونه تقريرا أوليا فإن تقريرها القادم سيكون تقريرا تفصيليا متكاملا يتناول جميع الأعمال والمتطلبات الموضوعة للجنة الوطنية للتحقيق.